

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

■ العدد الثامن والأربعون / فبراير ١٩٩٤م / شعبان ١٤١٤هـ / الثمن ١٥٠ قرشاً مصري ■



**فساد الحكم
والحوار الوطني**

**استراتيجية الكلب
والبرغوث .. في
العمليات الارهابية**

**تنظيم عبد الناصر
السرى .. لماذا؟**

**العسكرتاريا:
مرحلة تاريخية
أم مرض العصر؟**

**بعد ٨ سنوات .. حكومة عاطف صدق تنشر الفساد والبطالة
والغلاء .. وحقوق الانسان شراجع .. والارهاب يتصاعد**

انتفاضة الفلاحين المسلحة في المكسيك



مصر للطيران



بمناسبة موسم الشتاء والأجازات
تعلن عن رحلات مباشرة من الإسكندرية
إلى أهم مدن الخليج العرف

الإسكندرية دبي الإسكندرية

كل يوم أربعاء

الإسكندرية / أبوظبي / الدوحة / الإسكندرية

اعتباراً من أول فبراير

كل يوم نداء

وفتريباً رحلة جديدة

القاهرة / العين / القاهرة

مصر للطيران

أهلاً بك معنا

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

موقفنا

فساد الحكم .. والحوار الوطني

حسين عبد الرازق

حورس التي شكلها الحكم، وفضيحة انتخابات ناهي الشمس، وقضية استغلال النفوذ والفساد في العروقة، وفضيحة مروجها، واتهامات الكونغرس الأمريكي لشخصيات مصرية بقتاضي رشاي من شركات السلاح الأمريكي .. وأحاديث النوادي والمجتمعات السياسية ودوائر رجال الأعمال عن الكبار وأبناء الكبار، المتورطين في حوادث الفساد والعمرلات، وقفاخر وزير سابق بقوته ولأنني مش حرامي زعيم، ثم واقعة حوت مدينة نصر، وتقارير الجهاز المركزي للحسابات التي تقول بانتشار الفساد في ١٥٨٦ مجلسا محليا ومعارقة ٧٠ ألف موظف كل عام ... كل هذه الحقائق تؤكد أن الفساد جزء أساسي من بنية الحكم القائم منذ ١٣ مايو ١٩٧١ وسياساته.

لقد تحول الفساد في المجتمع المصري من كونه استثناء إلى يصبح القاعدة نتيجة لمجموعة من الأسباب من أهمها خمسة أسباب:

* فالرأسمالية الطفيلية التي اعتمدت السلطة والثروة لتمارس نهبا منتظا للشعب والدولة، أهدرت في سبيل مصالحها كل القيم النبيلة المخزنة في ضمير

في الوقت الذي يجمع فيه الناس على انتشار الفساد في مصر وشيوعه بصورة تهدد المجتمع واستقراره، يعصر حكامنا على أن حوادث الفساد لا تعدو كونها حوادث فردية ولا تمس من قسرب أو بهجد نزاعة الحكم وظهرته.

وكم يرد المرء أن يكون هذا القول مطابقا لمقابلة الأمور، ولكن للأسف الشديد فالواقع يصرخ بخبر ذلك، والفساد أصبح ظاهرة مخفية ومثيرة للفرع، تصطبغ بها كل يوم في حياتنا العادية .. في كل تعاملاتنا البسيطة والكبيرة مع أجهزة الحكم المحلي وأجهزة الدولة عامة ... ونسجم به في عديد من المجالات والموضوعات التي تمس سمعة الحكم، والتي وصل بعضها إلى النهاية والقضاء، بينما الجزء الأكبر ما زال خافيا ومحميا نتيجة لأوضاع سياسية وقانونية واقتصادية تغفل الفساد وتنافع عنه.

وإذا كان البعض منا قد نسي أو تناسى قضايا الفساد الكبرى في السبعينات والثمانينات .. مثل صفقة الطائرات الميغ، و صفقة الانبساطات الابراتية، و صفقة حديد التسليح الاسباني، و صفقة التليفونات، وقضايا رشاد عثمان، وتوفيق عبد الحى، وعصمت السادات .. فبيان موضوعات الفساد عام ١٩٩٣ مثل قضية لوسى آرتون، وقضية حناء، قوسنا وعصابات السطو المسلح التي كونها وهي اتحاد طلاب عين شمس ومقر أسرة

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرع الفني:
محمود الهندي
المستشارون:
ابراهيم بدواوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أتشي
مهد الغفار شكر
عبد الفتى ابو العتيتن
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن حزب
التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في
اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا
أو ما يعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو
ما يعادلها.

ترسل القيمة شيك مصرفي أو حوالة
بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان
- إيمبابه - جيزة
رقم البريد ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

٢- الاسراع بالاصلاح السياسي والديقراطي لتحقيق الرقابة الشعبية بصورتها الصحيحة ، والسعى لتحقيق ديمقراطية الادارة والانتاج ... فهذا هو الطريق الاساسي لكشف وإدانة وحصر كافة صور الفساد والاعتراخ وأساليب المسمولات والرشاوى والمسرسة والاختلاس في جهاز الدولة وقطاع الاعمال العام والحكم المحلي والمحلية السياسية.

٣- التزام الدولة بأن تعلن سنويا القرارات الذمة المالية لكبار المسئولين في الدولة وقطاع الاعمال العام وسجلت الشعب وقيادات الاحزاب السياسية والمؤسسات الصحفية . و٤- علانية تقارير الجهاز المركزي للحسابات والرقابة الادارية ونشره في الجريدة الرسمية في موعد لا يتجاوز عاما من اقام الحسابية أو الرقابة.

٥- اطلاق حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية في جرائم التهرب الجمركي والتهريب وتهريب النقد دين شرط استئذان وزير المالية أو وزير الاقتصاد ، وحق أجهزة الرقابة والتحرير في إبلاغ النيابة العامة دون انتظار قرار سياسي عندما يتحقق الأمر بمسئولين كبار وأولادهم وأقاربهم.

٦- تشديد العقوبة على جرائم اختلاس المال العام والرشوة واستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية ، ووضع حد لاستغلال الملكية العامة والمال العام.

٧- اصدار قانون جديد لمحاربة الوزراء بدلا من القانون المعطل منذ الوحدة المصرية السورية.

٨- فرض العقوبات الرادعة على المتعاجرين بالاعراض ، وعلى خسفت واعتصاب النساء ، وهتك العرض ، وعلى المضاربة بأقوات الشعب وغش الادوية وبيع الاغذية الفاسدة والغش في المباني ، وتجارة الحبوب المخدرة والمخدرات.

٩- محاربة الدعوى في أجهزة الاعمال للاتصال الخلقى وعدم التقيم والمثل العليا والهبوط بمجنونيات الجماهير والاستغفاف بعقول الناس وتزوير الحياة الثقافية والروحية والترويج للمثل المنحلة مثل الجمع المادي والاستهلاك السقيف.

فعل جميع الاحزاب والقوى الديمقراطية في وضع هذا البرنامج على جدول أعماله الرأى إذا ما قدر له أن يتقدم . وأن تعفيه ازباب المعارضة نقطة إتفاق ثانية مع اصلاح السياسى في كافة محركاتها المشتركة؟

الاقتصاد .

ومرة أخرى فإن هذه الأسباب تنبع من السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكم القائم .. سياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي والخصخصة .. حيث تحايى تلك السياسة الأنشطة الربعية والطفيلية على حساب الأنشطة المنتجة في الزراعة والصناعة ، وهو ما يخلق الأساس المادى لتسارل المتحرفين بظهور نط جديد من رجال الاعمال يهدف إلى تحقيق أكبر كسب في اقل وقت وأقل جهد ، ففى ظل السياسات الاقتصادية الحالية يصعب من الأفضل لصاحب رأس المال أن يتحدد عن مساطر الاستثمار الصناعى والزراعى ، ويدخل إلى عالم الأنشطة الربعية والطفيلية ذات العائد السريع ... وهذا النمط من رجال الاعمال يضغط بكل الوسائل المتاحة- المشروعة وغير المشروعة- على كبار المسئولين وصغارهم من أجل تحقيق عائداته في الفراى السريع ومستغلا الأزمة الاقتصادية الطاغية التى يعيشها المواطنون خاصة العاملون فى أجهزة الدولة.

وانتشار الفساد وشيوعه على هذه الصورة المخيفة ، والتى يراها العديد من الساسة والباحثين سببا- مع البطالة- فى تصاعد الارهاب والعنف خاصة فى الشباب ، لا يعنى ان الفساد قدر لا فكاك منه ، فهناك الكثير من السبل التى تكفل حصره فى الظاهرة وتصفيتها ... شرط وجود حكم راضى وقادر على مواجهة قوى الفساد وأسبابه.

ولقد طرح حزب التجسع الوطنى منذ عام ١٩٨٤ من خلال برنامجيه الانتخابى «برنامجنا للاتقاء الوطنى» نقاط أساسية لمواجهة الفساد فى مقدمتها:

١- محاصرة الرأسمالية الطفيلية باعتبارها المصدر الأساسى لكافة صور الفساد والاعتراخ فى الحياة الاقتصادية وأجهزة الدولة والجمع والعمل على تصفيها.



المجتمع ، وهى المصدر الرئيسى لكافة صور الفساد والاعتراخ فى الحياة الاقتصادية وفى أجهزة الدولة فى المجتمع كله . فالفساد ليس قضية أخلاقية فحسب ، ولكنه قضية مجسومة من السياسات والنظم تعتمد على أساليب النهب والسلب وتقتن هذه الأساليب وتشرعها فى الحياة الاقتصادية وجهاز الدولة والقطاع العام والحياة السياسية .

كسما نبيه إلى ذلك «حزب التجسع الوطنى التقدمى الوحيد» فى التقرير السياسى لمؤتمر العام الثانى بروتينه (١٩٨٥) ، أى منذ أكثر من ثمان سنوات.

٢- غياب الرقابة الشعبية فى ظل الاوضاع غير الديمقراطية السائدة ، ولتوتين الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية التى تقن التزوير ، والتى أدت لاحتكار الحزب الحاكم (الواحد) للأجهزة التنفيذية والمحلية السياسية ، وسيطرت المظقة على مؤسسات الحكم والتشريع طوال ما يزيد عن ١٦ عاما (هى عمر التعدد الحزبى).

٣- الخلط بين الحزب الوطنى الديمقراطي وجهاز الدولة ، ومن ثم تحويل أجهزة الدولة عن طابعها القومى إلى أجهزة خاصة بخدمة الحزب الحاكم ، وتوليد الفترات الحرام باستغلال النفوذ الوطنى والسياس والمزبى . وليس صدفة ما جاء فى تقرير الجهاز المركزى للحسابات فى العام الحاضى عن الصناديق السرية لشركات القطاع العام التى قدمت مكافآت وهدفت إتاوات لكبار المسئولين فى الوزارات ومكاتب الوزراء المشرفين على الشركات.

٤- استيلاء الحزب الحاكم على المؤسسات الصحفية التى يتعصرز ملكيتها للشعب ، وتورط بعض القائمين عليها فى جرائم الاعتراء وغير المشروع ، وبالتالى منها من تسلط الاضرار على الفساد الا ما يراه الحكم ضروريا لتخفيف السخط أو تصفية حسابات داخلية بين عناصره المختلفة . وفى نفس الوقت تمتع السلطة بالسلطة ضغط قانونية ومادية على صفح المعارضة لإزالتها بعدم تجاوز سقف معين فى تصديها لقضايا الفساد.

٥- غياب قانون قابل للتطبيق لمحكمة الوزراء . ووضع قيود على أجهزة الرقابة فى الإبلاغ عن قضايا الفساد التى تكشفها الا بقرار سياسى من الرئاسة أو الوزير المختص ، ووضع قيود على النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية فى عديد من جرائم المال الا بعد استئذان وزير المالية أو وزير

التجمع في رده على بيان الحكومة... بعد ٨ سنوات.. حكومة عاطف صدقي تنشر الفساد والبطالة والغلاء والكساد وانخفاض مستوى المعيشة وتراجع حقوق الإنسان والحريات العامة وتصاعد الإرهاب

الأربع الأخيرة (في عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣)،... فالسكن ارتفع سعر الكيلو من ٣٠ قرشاً إلى ١٤٥ قرشاً ، والأرز من ٣٠ قرشاً إلى ١٥٠ قرشاً ، والفول من ٣٥ قرشاً إلى ٢٥٠ قرشاً ، وزيت الصنوبر من ٢٥ قرشاً إلى ١٠٠ قرشاً..

وأوضح البيان استئساد ظاهرة الغلاء والتدهور إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمواصلات، وارتفاع تكلفتها بصورة فلكية، مشيراً إلى أن تراجع ترتيب مصر في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية إلى رقم ١١٤ من ١٦٠ دولة.

وحلل الرد قضية الكساد والركود الاقتصادي (الخلق الاقتصادي)، وماتقوله الحكومة عن تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية مع الخارج (٤,٨ مليار دولار) وتخفيض العجز في الموازنة العامة (من ٢٠٪ إلى ٤٪ عام ١٩٩٢/٩١) وزيادة رصيد النقد الأجنبي (١٩ مليار دولار)، ليكشف بالأرقام أن الميزان التجاري مازال في حالة عجز (٢,٨٧٨ مليار دولار)، وأن الصادرات السلعية قد هبطت ، وأن صادرات القطن بالذات هبطت بأكثر من ٥٠٪ ، وأن الإيرادات هبطت بديرها بسبب الركود الاقتصادي ، وأن الفائض المتوكل به ناتج عن

ومجلس الأمن..

أكد رد التجمع أن السياسة التي تتبعها هذه الحكومة (حكومة د.عاطف صدقي) منذ عام ١٩٨٩، أدت إلى تدهور مستوى معيشة المواطن المصري، وتدهور صحته ومستوى تعليمه، وتلحق الأمانة. وإن الحكومة لاثلك أية سياسة حقيقية لمواجهة أزمة البطالة . فبعد ٧ سنوات لاتصرف الحكومة طبقاً لما جاء في بيانها المرحم الحقيقي للمشكلة ، ولم تنته من حصر البطالة إلا في ١٤ محافظة. رغم وجود دراسات علمية تؤكد أن البطالة تجاوزت ٣ مليون مواطن من بينهم ٢ مليون متعلم، وماتدعيه الحكومة من حلول لهذه المشكلة مثل نشر التنمية في جميع المحافظات وتعليم الشباب أصول إنتاجية والتحول نحو الاقتصاد التصديري، ثبت فشلها أو العجز عن تنفيذها .

وبالنسبة لمشكلة الغلاء كشف الرد استناداً إلى تقارير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عدم صحة ماتدعيه الحكومة من انخفاض معدل التضخم إلى أقل من ١٠٪ في يونيو ١٩٩٢. فتعد التضخم كان عام ١٩٩٢ طبقاً لهذه البيانات ٢١٤ ٪. وقدم الرد نماذج لارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية خلال السنوات

أثارت مناقشات مجلس الشعب لبيان، حكومة عاطف صدقي ورد اللجنة المشكلة من مجلس الشعب اهتماماً واسعاً في الرأي العام، وللمرة الرابعة منذ انتخاب هذا المجلس بلغت رد الهيئة البرلمانية حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الذي قدمه للمجلس خالد صهي الدين رئيس الحزب ورئيس هيئته البرلمانية، ولطفي واكد والهدى فرغلي ومحمد عبد العزيز شعبان ومفتار جمعه داخل المجلس وخارجها لمؤسريه وشمله وقرة منقله ووضع إنجاز، للمصالح الوطنية العليا ومصالح الطبقات الفقيرة بما في ذلك الفئات الوسطى في المجتمع.

تناول الرد أهم المشاكل والقضايا الجماهيرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والوطنية التي تشغل بال الرأي العام، بدءاً من مشكلة البطالة وغلاء المعيشة والركود الاقتصادي وحماية الصناعة الوطنية والزراعة، وانتشار الفساد، والعدالة الاجتماعية ، وقضايا العاملين، وصولاً إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي والمواجهة الشاملة للإرهاب، والسياسة العربية والمحاربية، بما في ذلك عملية «السلام» الجارية في المنطقة والشرق الأوسط، والعلاقات المصرية السودانية، والعلاقات العربية الأفريقية، والموقف من اتفاقية الجات

زيادة تحصيلات المصريين من الحارج بسبب حرب الخليج الثانية، ولن تتكرر، وليست إنجازا حكوميا وأن خفض المعجز في الموازنة العامة تم أساسا عن طريق بيع أدون الخزانة، مما يعنى أن المعجز لم يتم القضاء عليه، بل تم تحويله إلى الأجيال القادمة، وأن الخفض الحقيقي تم عن طريق تخلى الدولة عن الاتفاق عن الخدمات الأساسية وزيادة الضرائب. وكذلك قيادة رصيد النقد الأجنبي لدى البنك المركزى ودخول روس أموال أجنبية لمصر (قدرتها الحكومة بـ ٨ مليار جنيه مصرى) لا يعبر عن تحسن الأوضاع الاقتصادية، ويصير إلى دخول البنك المركزى مشتريا للدولار للمحافظة على استقرار سعر الصرف، واستفادة روس الأموال من الفرق بين سعر الفائدة المرتفع على الودائع بأجانبه مقارنا بسعر الفائدة على الودائع بالدولار، أي القيام بعملية مضاربة، وليس من أجل الاستثمار في الإنتاج.

ومن هنا فالخاتمة المؤلة التي تتجاهلها الحكومة هي عدم وجود زيادة حقيقية فى الإنتاج والدخول، وبالتالي تراجع مستوى معيشة الناس، فالبانك الدولى يحل أن معدل التنمية حتى صفرًا حتى عام ١٩٩٠، وزاد بنسبة (٢.٢٪)

عام ١٩٩١ (من ٤٤.٧ مليار جنيهه إلى ٤٥.٧ مليار) أي بنسبة أقل من نسبة زيادة السكان (٢.٦٪). وأن متوسط دخل الفرد في مصر يتناقص بصورة مستمرة في ظل الحكم القائم من ٦٨٠ دولار عام ١٩٨٧ إلى ٦٤٠ دولار عام ١٩٨٩ إلى ٦٠٠ دولار عام ١٩٩٠، ١٦٪ من سكان الريف في مصر يعيشون تحت خط الفقر، و ٥٠٪ من سكان المدن أيضا تحت خط الفقر، وأن هناك ١٢.٦ مليون نسمة يعانون من الفقر المدقع، ٢.١ مليون طفل يعانون من سوء التغذية وقد عبطت مصر ابتداء من عام ١٩٩٠ في تصنيف البنك الدولى من مجموعة الدول متوسطة الدخل إلى مجموعة الدول منخفضة الدخل، وأصبحت مصر تانى في الترتيب بعد السنغال واليمن والمغرب والكونغو وسوريا ولهبيا وجامبيكا وتونس. الخ.

ويركز الرد على بيان الحكومة على كشف أبعاد الفساد التي أصبحت تشكل آفة متسيرة في نشاط الاقتصاد القومى، وأن أسبابه الحقيقية تكمن في صلب السياسات التي تنتهجها الحكومة، وأنه أصبح وسيلة غير مشروعة لإيذاء توزيع الدخل في غير صالح الفقراء والمتعطلين الشرفاء وحدد الرد

أسباب الفساد في غياب الرقابة الشعبية واحتكار حزب واحد للأجهزة التنفيذية والمالية والشعبية وسيطرته على مؤسسات الحكم والتشريع والرقابة طوال ما يزيد عن ١٦ عاما حتى الآن.. وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي جعلت من الفساد سمة أساسية في النشاط الاقتصادي.. حيث تدعم وتحارب تلك السياسات الأنشطة الربعية والمظلمة على حساب الأنشطة المنتجة في الزراعة والصناعة.

وتناول الرد قضية الإصلاح السياسى والديمقراطى وغياب هذا الموضوع بصورة شبه كاملة عن بيان الحكومة إلا من أطر قليلة تدعى أن مصر تعيش ديمقراطية حقيقية ومشاركة في اتخاذ القرار، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، والعددية الحزبية وحرية التعبير والفكر والصحافة. وبعد استعراض سريع للبيان القانونى والسياسى القائم المعادى للديمقراطية وممارسات الحكم خلال السنوات الماضية، أشار إلى الصورة المزعجة لتراجع حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية عام ١٩٩١، من استعمار التعذيب في السجون والمعتقلات ومطار مهاجت أمن الدولة ومضمرات الأمن المركزى وأقسام الشرطة، واستمرار العمل بقانون الطوارئ. منذ أكثر من ١٢ عاما، والتوسع في الاعتقال للاشياء، وفرض قانون غير ديمقراطى على النقابات المهنية. الخ.

وأوضح البهان أن إدهاء الحكومة بحصار الإرباب وتراجعها إدعاء غير صحيح، حيث سجل عام ١٩٩٣ ارتفاعا غير مسبق حيث عدد ضحايا هذا الإرباب والذي بلغ ٢٠٨ قتيلًا غير ضات من الجرحى (٨٨ من ضباط وجنود الشرطة - ٦١ من المواطنين بينهم ٩ من المسلمين) - ٥٩ من الجساعات الإربابية. وأرجع ذلك إلى أن الحكومة لا تملك أى برنامج أو سياسة صحيحة لمواجهة الإرهاب والعنف مواجهة شاملة، وأنها ما تزال تعتمد المواجهة الأمنية أساسا - وبها فقط - وتتجاهل عن عدد الدراسات والتقارير الرسمية والأهلية التي أكدت على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية والأمنية لهذه المواجهة. وقد تم حزب التجمع في هذا الرد على بيان الحكومة حلولا تفصيلية (بدلية) لكل السياسات الحكومية التي قادتنا إلى الأزمة الراهنة.

غالب محسن الدين



لطفي واكد



البدري فرغلى



عبد العزيز حسان



مختار جمعة



يهمسون

يهمسون



حني مارك



الاهلى حسن



اسحق رابين

لقضايا حزب السباحة في مصر، الأمر الذي قسره المراقبون بوجوده: «مستعسكات» لدى الحكومة المصرية ضد هذه الدولة، تم استخدامها كأداة ضغط.

«أوكلت أكاديمية الشرطة إلى عدد من خبراء العلوم العسكرية تأليف مجموعة من الكتب الجديدة لتدريسها لطلبة كلية الشرطة. من الخبراء: لواء د. نيازى حناة والمسيد سراج الروين. ويدور كتابيهما حول دور العلاقات الاجتماعية والإنسانية في العمل الشرطى.

«بلشت مكافأة الجمعية العمومية لرئيس مجلس إدارة إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة المصرية للتقل والخصومات والتجارة نحو ألف جنيه والمخاسون» قالوا أن المكافأة تعادل ضعف المرتب الرسمى لرئيس الجمهورية.

«جريدة حزنبة» تنتشى للتيار السياسى الإسلامى» عينت ثلاثة مندوبين لها فى البرلمان أحدهم رئيس مجلس الإدارة، وذلك بهدف التواجد فى محل وجود الوزراء للحصول على ترقيةاتهم، على الطلبات المختلفة، وعلى طلبات الإعانات.

«بلغ عدد روس الماشية طبقا للسجل فى قروض بنك الائتمان الزراعى ١٨ مليون رأس ، بينما لم يزد العدد الحقيقي عن ٣ مليون رأس كشف هذا رئيس أحد بنوك المحافظات التابعة للبنك.

«اعدت السلطات الإسرائيلية المعنية خطة لتعريب كل برامج الكمبيوتر الإسرائيلية ، بهدف تسويقها فى المنطقة العربية. تبدأ الخطة بقطاع السياحة. وقد بدأت شركات إسرائيلية بالفعل الاتصال بشركات مصرية لهذا الغرض: «البساره» كانت قد أشارت فى عدد سابق إلى تأكيد خبير مصرى بارز بأن مصر يمكن أن تربح ١٠ مليار دولار سنويا من صناعة البرمجيات وتسويقها للعالمين العربى والإسلامى، وأن دولا كإسرائيل لا يمكن أن تنافس مصر فى ذلك بسبب الحواجز الثقافية واللغوية أساسا على حد تعبيره.

«احتلأ حديث السفير متير زهران رئيس وفد مصر لمفاوضات الجات، بعبارة لكتنا مع الأسف لم نستطع» وهو يكشف تفاصيل الاتفاق فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع مطلع الشهر الماضى. مصر كانت المتنسق لأفريقيا فى المفاوضات فى عامها الأخير. وقد تجاهلت الصحف القومية المصرية حديث السفير عن الضغوط الأمريكية العتيقة لتحرير الاتفاق رغم إرادة كل الدول. كما تجاهلت الإشارة إلى الإخفاقات المصرية فى إحداث تعديلات معينة تحد من أضراره.

وزير الداخلية قال فى أحد اللقاءات الخاصة أن قضية قبول الإرهاب من الخارج، تم معالجتها بالطرق الدبلوماسية وقد لوحظ أن صحيفة تصدر فى لندن. وتقدم أسرة عربية حاكمة كبيرة، قد قلت مؤثرا من العرض الواسع فى صحافتها

خلافات الحزب الحاكم

برغم أن موضوع الإرهاب، كان قسما يبدو الدافع الأساسي، وراء دعوة الرئيس حسني مبارك للحوار الوطني أثناء حملته الانتخابية، فضلا عن تأيرات الضغوط الدولية الخارجية، التي تطالب الحكومة المصرية، بتوسيع إطار الحريات الديمقراطية، إلا أنه، بعد مرور ثلاثة أشهر على طرح هذه الدعوة، فيبدو أن الألفام تمترض طريق هذا الحوار، وهي الألفام لا يلقبها الأربابون هذه المرة، لكنها تنشأ من طبيعة تشكيل الظاهرة الحزبية نفسها.

المعارضة، لعقد مؤتمر عام في مقره، يضم ممثلين لكافة المؤسسات الشعبية والرسمية والتقايات المهنية والعمالية بما لا يزيد عن مائتي شخصية، يمثل كل حزب بينها ثلاثة أعضاء، بحيث لا يزيد التمثيل الحزبي عن ٣٦ عضواً، وبشكل المؤتمر ثلاث لجان سياسية واقتصادية واجتماعية، وينتهي الحوار إلى وثيقة مزمعة، على أن تخضع فيه الأقلية، لرأي الأغلبية.

كما نقل «د. فتحي سرور» عن الرئيس مبارك قوله أن الأولوية في الحوار، ستكون لترسيخ الاستقرار والتصدى للأرباب، والتركيز على الدور الجديد للدولة في نظام التصدياات السوق، وتقسيم تجربة التعددية الحزبية بسلسبياتها

ولإيجابها بها، وفي «سرور» أن يكون تعديل الدستور أو القوانين المكلفة له، موضوعا للحوار، بل نتيجة له وأن الحوار، سوف يجري في القنوات الشرعية وحدها.

الامات. الحزب الوطني

الغام في طريق الحوار الوطني ..

أبرزت التصريحات السابقة لقيادات الحزب الحاكم، وأعضاء مكتبه السياسي عددا من الحقائق، أهمها، أن الحزب الوطني قد الانفراد بوضع شروط للحوار الوطني، وتحديد موعده ومكانه وأطرافه المشاركة به وعددهم دين التشاور مع أحزاب المعارضة، إسقاطا إلى أنه حزب الأقلية، الذي ينبغي أن تخضع له معها، كما تجاهل الحزب قضية الإصلاح السياسي، ووضع أولويات للحوار، حيث هو نفسه بكل إمكانياته التنفيذية عن إيجاد حل لها، كمشاكل البطالة والزيادة السكانية والتصدى للإرهاب. كما أنه يسعى من وراء الحوار إلى إلزام القسري السياسية بالتوقيع على وثيقة، بتأييد سياسات لم يشاركوا في صنعها، ولم يوافقوا عليها، وتختلف بشأنها الآراء اختلافا جديرا. بعد أن أغرق الحزب الوطني، الأحزاب السياسية بأغلبية عديدة بحيث لا تتجاوز نسبة تمثيل الأحزاب ١٨٪ من أعضاء المؤتمر.

وخلاصة هذه التصريحات أن الحوار الوطني، لم يعد محدد الهدف، بعد أن تجاهلت قيادات الحزب الوطني الحاكم، الاقتراحات العملية، التي طرحتها أحزاب المعارضة كبرنامج، مثل تعديل قانون مباشرة الحقوق

أمنية النقاش

أداته لليمن الدستورية لتزليه القصة الثالثة لرئاسة الجمهورية في أكتوبر الماضي.

وفي البداية، أعلن «صوفى الشريف» وزير الإعلام والأمن العام المساعد للحزب الوطني، أن المقصد من الحوار، ليس بحث موضوعات معينة، بل المطلوب، هو معرفة رؤية المشاركين فيه، لمستقبل مصر عام ٢٠٠٠، ولأن معرفة رأى الأحزاب والقوى السياسية المصرية، في مستقبل مصر، لم تكن في حاجة للدعوة لحوار وطني، بل لقراءة وثائقها، فقد عكس تصريح الأمين العام المساعد للحزب الحاكم، أن أطرافا به غير راعية في إجراء الحوار أصلا، وأكد هذا المعنى التصريحات التالية للأمين العام للحزب «د. يوسف والي» وعضو مكتبه السياسي «د. أحمد فتحي سرور» وطبقا لما أعلنه «د. والي» متشبا إلى الرئيس مبارك، فإن الحوار سيكون مفتوحا، وشاملا لكل القضايا الأساسية، وعلى رأسها البطالة والمشكلة السكانية وأن الحزب الوطني سيطرح ورقة عمل على أحزاب

أكبر هذه الألفام وأكثرها خطورة، أن الحزب الوطني الحاكم نفسه، منقسم حول فكرة الحوار الوطني، ولا يبدو أن هناك نوعا من التناغم داخل قياداته الحزبية، حول رؤيتها للحوار، وصول مدى إنفاقها مع الرئيس «مبارك» على القول بفكرته أصلا. فيعد أن كمر الرئيس «مبارك» دعوة للحوار الوطني، في خطابه في بداية الدورة البرلمانية الجديدة منتصف نوفمبر الماضي، ودعا الأحزاب والمثكرين والمبدعين والمثقفين والمؤسسات الرسمية والشعبية ومراكز البحث العلمي والاجتماعي، لإجراء حوار حر لتحديد أولويات العمل الوطني التي حصرها الرئيس مبارك، في الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها، وتحقيق التوازن بين احتياجات المواطنين، وقدرة المجتمع على الرفاء بها، من خلال تنمية شاملة، وتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي وضع القرار، وفي التصدي لمشاكل الجماهير.. بعد هذه الدعوة، توالى التصريحات المتضاربة، لقيادات الحزب الوطني حول قضية الحوار الوطني، بعد أن كانت تلك القيادات، قد التزمت الصمت، خلال شهر، بعد أن طرح الرئيس مبارك دعوه للحوار للمرة الأولى، في خطابه الذي ألتاء، بعد

السياسية ليشمل كافة الضمانات لإجراء انتخابات واستفتاءات حرة وبنية، وإعادة النظر في قوانين **الأحزاب السياسية** والصحافة، التي تميز عن غير التطور الديمقراطي، كما أن الحزب، ولقد تلك التصريحات غير محدودة، بما يعني أنه لن يسفر عن نتائج يصرى الاتفاق على تنفيذها. كما أنه غير محدودة الإلزام، على أن أصبحت الأحزاب المشاركة فيه أقلية، وسط أغلبية من الباحثين والمثقفين والتقيين، من يراهم مشاكل، لاعلاقة لها بالضرورة بالسياسات العامة للدولة، وهو ما يعني أن الحزب الوطني، قرر تجاهل مطالب الأحزاب المعارضة، بأهمية أن يدور الحوار على الأقل في مراحله الأولى- بين الأحزاب والقرى السياسية، وأن يبدأ بقضايا الإصلاح السياسي، باعتباره المدخل الرئيسى للتغيير، ولحاصرة ظاهرة الإرهاب والعنف.

وبرغم أن د. أسامة الهاز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، أولى بتصريحات صحفية نسب فيها للرئيس «مباركة» قوله أن الحوار سيفتح أبوابه على مصراعيها، أمام كافة القوى السياسية، للمشاركة، والإسهام بالرأى، وأن أية جماعة إسلامية تترى المستور، وتلتزم بالقانون، ولا تستخدم العنف، ولاتنادى باستخدامه لحل الخلافات مزعومة نظريا وسياسيا للمشاركة في الحوار. وهو ما يعني أن جميع القوى السياسية مدعوة للمشاركة في الحوار الوطنى بدون إستثناء، فإن الحوار وفقا لتصريحات قيادات الحزب الوطنى، سوف يستبعد قوتين أساسيتين، من القوى المحجوبة عن الشرعية، التي تنشط في الساحة السياسية المصرية، بشكل شبه عالى هما: الإخوان المسلمون والقرويين، بعد أن أعلنت دوائر في الحزب الوطنى، أن الدعوة سوف تقتصر على الأحزاب المعترف بها قانونيا، وهو المعنى الذى أكد، وفتح سروره بقوله أن الحوار سيدور في الفترة الشرعية وجدها، ويبدو أن الصراع في الحزب الحاكم حول القوى السياسية التي ينبغي أن تشارك في الحوار، لم يحسم بعد، فقد أملت دوائر قيادية أخرى في الحزب الوطنى، أن استبعاد مشاركة القوى المحجوبة عن الشرعية في الحوار كقوى مستقلة، لا يمتنى الاعتراض على مشاركتهم ضمن الشخصيات العامة وعلى النقابات والمنظمات الجماهيرية، المدعوة

لمؤثر الحوار.

وفي سياق معالجته لقضية الحوار، فإن الحزب الوطنى، لم يعلت إلي مطالب أحزاب المعارضة، بصراحة أن يكون الحوار علنيا، أو أن تتاح للأحزاب والقرى السياسية القرض الحقيقية، لعرض أرائها، ووجهات نظرها في القضايا المطروحة، في أجهزة الإعلام الأكثر انتشارا وتأثيرا- التليفزيون والإذاعة- وأن تقر بعقده في عقد المؤتمرات السياسية، يجبره إظهار الجهة الإدارية، ودون إذن مسبق. ويبدو من تطور الأحداث، أن الحزب الوطنى لا ينوى- ولا يرغب- تنفيذ تلك المطالب، تحت دعوى أنه يرفض الحوار بشرط مسبق.

تعديل المواقف

أثارت تصريحات قيادات الحزب الوطنى الحاكم المتضاربة، التي تعكس في واقع الحال شروطا قسرية مسبقة لإجراء الحوار، وردة فعل غاضبية، وسط أحزاب المعارضة، التي اعتبرت أنها مصادرة للحوار قبل أن يبدأ، وقد ساهم هذا الغضب في دفع قيادات الحزب الوطنى للتراجع عنها. فقد أعلن د. يوسف والى، أن تلك التصريحات، لم تكن سوى وجهات نظر شخصية، وأن الحوار هو الذى سيحدد جدول أعماله وأولوياته، على شرط سماع اقتراحات الأحزاب والتشاور معها. وأعقب هذا التراجع خطوة أخرى حيث ألقى مكتب الأمانة العامة للحزب الوطنى الشكل من أمته العام د. يوسف والى، والأمين العامين المساعدتين «صفوت الشريف» و«كمال الشاذلى» بقرارات أحزاب المعارضة الخمسة الرئيسية «التجمع والوفد والعمل والأحرار» ثم تم بقتة الأحزاب بعد ذلك- كخطوة أولى للتخفيف للمؤثر العام الموجع للحوار الوطنى الذى توقع الرئيس «مباركة» في حديث لصحيفة «مايو» الناطقة باسم الحزب الوطنى أن يعقد في منتصف شهر فبراير.

محركة. وألغام جديدة

يذا الحزب الوطنى الحاكم، في لقاءاته الثنائية مع أحزاب المعارضة، أكثر صراحة، من تصريحات قياداته العلنية، كما أظهر دلائل تشير إلى رغبته في إجراء الحوار الوطنى. ويرغم تمسكه بسياسات إعادة ميكة الاقتصاد المصرى القائمة على إلغاء الدعم عن السلع الأساسية، وتسمير

الخدمات، بعد خفض الإنفاق الحكومى عليها، وبيع القطاع العام، وتسريع العاملين به، وقوله أن تلك السياسات غير يمكن العدول عنها أو مناقشتها بهدف تغييرها، فقد قبل الحزب الوطنى اقتراحات أحزاب المعارضة- وخاصة التجمع- بمناقشة بعض الإجراءات التي قد تسهم في تخفيف آثار إعادة الهيكلة، على الشرائح الاجتماعية الفقيرة، كما قبل الحزب الوطنى لأحزاب المعارضة مناقشة قضايا الإصلاح السياسى، وتعديل قانون الانتخابات بما يسمح بمشاركة أوسع للقوى السياسية في البرلمان. كما أكد الحزب الوطنى لأحزاب المعارضة، أن الحوار ليس هدفا في ذاته، بل هو وسيلة لهدف آخر، ونفى أن يكون يؤخر الحوار أقلية وأغلبية، ورحب بالتوصل لقرارات المؤثر بالتوافق العام وليس بالتصويت، كما ورحب برفض المعارضة لصدور وثيقة عن المؤثر، تلزمها بعدم معارضة السياسات التي لاترضاها.

وفي غمرة الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم، برزت على السطح أرقام جديدة، من شأنها عرقلة الحوار، أو على الأقل إبطائه بجر من الشكوك.

فقد أقر مجلس الشعب الذى يحوز الحزب الوطنى أغلبية أعضائه قانون الضريبة الموحدة بجدلة ويتجاهل تام لاعتراضات المعارضة البرلمانية، بل وحتى لاعتراضات بعض أعضاء «الوطنى»، ويرغم آثاره السلبية ليس على مستويات المعيشة للثقات الوسطى ومحدودة الدخل فحسب، بل على الاستثمار الذى تفرغت الحكومة به لإصداره، مما يشكك في التأكيدات التي منحها الحزب الوطنى لأحزاب المعارضة، بمراعاة الجوانب الاجتماعية لقضايا الإصلاح الاقتصادي، كما يعطى التشكيك في أن الحوار ينع الحكومة غطاء لتصر سياساتها المرفوضة، دعما جديدا.

كما فوجئت أحزاب المعارضة، أثناء حوارها مع الحزب الحاكم بإسراع اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب، بالموافقة على تعديل قانون الانتخابات، بحيث لا يعاقب معارضى فقط، بما يفرض الفرص للظعن في فوز المرشح، دون الالتفات للتعديلات التي أقرتها المعارضة لتعديل قانون الانتخابات، كأحد إجراءات بناء الثقة بين طرفي الحوار.

وفي غمرة الحوار أيضا، تفجرت قضية مليادير مدينة نصر «فوزى السيد» الذى

بني ثروته خلال سنوات قليلة بإرتكاب عدد هائل من المخالفات القانونية بمساعدة قيادات بارزة في الحزب الوطني وطالبت الاتهامات عددا من كبار المسؤولين في الدولة ومؤسسة الرئاسة، بما يجعل التساؤل، في أوساط الرأي العام المصري، حول جدوى إجراء حوار وطني مع حكم يعجز عن إتخاذ إجراءات حاسمة، لتعقب الفساد الذي ينشئ في مؤسسات الدولة، ومعارضته ومساءلة مرتكبيه وتقييمهم للمحاكمة، تساؤلا مشروعا

أنغام المعارضة

لم يكن الخلاف بين قادة الحزب الوطني حول قضية الحوار، ومقاومة قيادات أخرى له هو القالب الوحيد في الطريق للحوار الوطني. ففي ظهيرة المعارضة برزت أنغام أخرى.

ومع أن أبديت أحزاب المعارضة المصرية جميعها، استعاضدها، لتقول دعرة الرئيس «صاولة» للحوار ، وانتقلت من مرحلة الترحيب بالمبادرة، إلى عقد لقاءات مشتركة، للتنسيق فيما بينها، وبدأت لأول مرة منذ فترته طويلة طريقا واحدا، والحزب الوطني هو الطرف الثاني، برز بين صفوف المعارضة أطراف منها، ترفض فكرة وضع ورقة عمل مشتركة لأحزاب المعارضة، وتقبل بالسيناريو الذي يطرحه الحزب الوطني للحوار وتعرض على فرض شروط من قبل المعارضة لإتمام الحوار وطرح بدلا من ذلك فكرة عقد لقاء مشترك بين رؤساء أحزاب المعارضة وبين الرئيس مياولة للتشاور حول الأولويات التي ينبغي أن يسلطها الحوار الوطني، ولقد انتهى هذا الموقف برفض مزيج منها - الأمانة والعدالة- التوقيع على البيان المشترك لأحزاب المعارضة، الذي أوضحت فيه موقفها من الحوار الوطني.

كما حدث خلال آخر داخل الأحزاب نفسها حول الموقف من الحوار ومن الأطراف المشاركة فيه. ففي ظل العمل، تجبر الخلاف بين قيادات الإخوان المسلمين وقيادات حزب العمل، بمدان أعلن رئيس الحزب «إبراهيم شكرى» أن وفد الحزب في الحوار الوطني، لن يضم إلا أعضاء حزب العمل، وأن على الإخوان المسلمين أن يشاركوا في الحوار كهيئة مستقلة، وهو إعلان يهدد بانها، مع سنوات من التحالف، كان الإخوان المسلمون يشاركون في كل المحاورات السياسية مع الأحزاب الأخرى، ضمن وفد حزب العمل. وكان يمثل الإخوان في لقاءات أحزاب المعارضة، في بيت فؤاد سراج الدين المواصله التشاور حول خطوات الحوار الوطني. قد طالب باستئجار

أحزاب المعارضة، عن المشاركة في الحوار. في حال رفض الحكومة مشاركة الإخوان المسلمين به كهيئة مستقلة هذا في نفس الوقت، الذي برزت فيه في صفوف حركة الإخوان- غير المدعرة أصلا للحوار- أصواتا ترفض الحوار مع الشيوعيين والتناصرين!

وعيل تيسار داخل حزب التجمع، مع فروقات متصعدة ، وتترج في التسمية، إلى القول، أن التناقض بين التجمع ، وبين الأخرى- فيما عدا التناصرين- أكثر من تتناقض مع الحزب الوطني، وأنه لا يوجد كثير من العوامل، التي تقرب بينه وبين حزب كالوفد، يرى بعض التجمعيين أنه على بين الحزب الوطني، ويحل رؤية فكرية أكثر تطرفا نحو اليمين، كما أن أفكاره وبرامجه، تنحصر لما قبل ثورة ٢٣ يوليو ، كما مثل جنوبا والفا نحو التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يمكن قوله مثله عن حزب الأحرار، وحزب العمل الذي تحول إلى حزب يدعوى إلى إقصاء الدولة الدينية. وبالتالي فليس هناك ما يفرق على التجمع أن يضع نفسه في سلة واحدة مع مثل هذه الأحزاب، وأن يتحاور مع الحزب الوطني من خلال موقف مشترك معها، وأن على التجمع أن يتحاور مع الحزب الوطني بصفتها، بعيدا عن الآخرين. ويعارض هؤلاء، فكرة، أن تقسم أحزاب المعارضة بالتقسيم في مواقفها، وأن تتوصل فيما بينها إلى حد أدنى مشترك ، تدخل به في حوار مشترك مع الحزب الوطني بينما يرى قسم آخر في حزب التجمع أن هذه الرؤية تتجاهل، أن الحزب الوطني هو الذي يحكم، ويحصر السلطة، وأن جوهر المشكلة الحقيقية في مصر، هي مشكلة توسع أثر الحريات الديمقراطية الرأعنة لكي تتحول صيغة التعددية الحزبية، إلى صيغة حقيقة، وأن ما يصعب أحزاب المعارضة جميعها، بصرف النظر عن خلافاتها الأخرى ، هو مطالباتها بحقوقها جميعا، في العمل السياسي وسط المجاهير، وفي المطالبة بالتأثير في صنع القرار السياسي، وذلك بالإتفاق بين كل أطرافها، حول مطلب الإصلاح السياسي والديمقراطي، الذي لا تعارض فيه أي من هذه الأحزاب، بصرف النظر عما بينها من خلافات في الرأي. وأن الاشتراك مع أحزاب المعارضة الأخرى، والاتفاق معها، حول حد أدنى مشترك تدخل به الحوار الوطني، يزيد من ثقلها ومن تأثيرها وبعض، الفرصة لتحقيق مطالبها الديمقراطية.

رفض المشاركة

و داخل حزب الوفد برز تياران، أحدهما يرى أن الحوار الوطني، قد أصبح العمل المشترك لأحزاب المعارضة الذي توقف منذ

فترة طويلة، وأنه لا يجوز أن ترفض المعارضة دعوة رسمية وجهت إليها للحوار، بحكم أنها أحزاب وديمقراطية، وعلى اعتبار أن الحزب الوطني، هو الذي يمتلك سلطة القرار في كثير من القضايا التي تتعلق بمصير الأحزاب نفسها، وأن الوفد هو صاحب ريشته النظر التي ترى أن الحل الرئيسي لأزمة مصر الراهنة، هو البدء فوراً في عمليات الإصلاح السياسي.

أما الفريق الثاني داخل حزب الوفد فيشكك في مدى جدية الحزب الوطني في إجراء الحوار، لرفضه التنازل عن السلطة، أو مشاركة أحد له فيها أو تداولها، إصراره على احتكارها وتهميش الأحزاب الأخرى، بالإبقاء على دستور يحصر مجلس الشعب من حق تعديل القوانين ويضع أكراما من التعديلات حول حقه في سحب الثقة من الحكومة، ويضع أكثر من نصفه مواده سلطات لرئيس الدولة دون محاسبة أو مساءلة، ويرى هؤلاء أن الحزب الوطني لا يسعى بل بالحوار الوطني للخروج بمصر من أزمتها، بل يأخذ منه غطاء لتصريح سياساته التي كانت هي السبب الرئيسي في خلق هذه الأزمة، وليست أحزاب المعارضة خلفه لمواجهة قضايا الأرباب بمنهجية الأممية ويعد وليطهر أمام الدوائر الغربية، بأنه محل اتفاق وطني عام وشامل، وأنه نظام حكم مستقر . كما أبدي هؤلاء دهشة من إصرار الحزب الوطني على، إتباع الطريقة الإسرائيلية في التفاوض، التي انتهت بإجرائه مفاوضات ثنائية مباشرة مع كل طرف حزين على حدة، حتى لو اقتصر ذلك على المرحلة التمهيدية فقط.

هذه هي بعض الأنغام، التي تعترض طريق الحوار الوطني، في مصر . حزب، حاكم منقسم على نفسه، وأحزاب معارضة مختلفة فيما بينها، وداخل صفوفها حول جدوى الحوار وأطرافه وأهدافه. والتشكيكين في جدوى الحوار الوطني ، وفي نوايا الحزب الوطني الحكم، الذي قد يتكهن من الحوار بمظهره الشكلي فقط، يمكن ذرائع قوية، لكن أطرافا أخرى من واقعت على الدور في الحوار والمشاركة، ترى أن الظروف الدولية والوطنية في طمأننة المستثمرين، لم أنها قد أجبرت الحكومة على الإقدام على هذه الخطوة لتفتح حوار مع القوى السياسية، فإن من واجب المعارضة أن تغير الحكومة علي تحويل هذا الإجراء، من خطوة شكلية إلى خطوة حقيقية.

الاتفاقيات ولا يمكن لدولة من أعضاء الجهات أن تختار ما يحلو لها وتترك باقي الاتفاقيات..

وقبل التوصل لاتفاق ديسمبر الماضي لم يكن أي من المفسرين الاقتصاديين أو السياسيين يستطيع التكهّن بقدرة الكبار على الاتفاق... وكانت كل المؤثرات تسير في اتجاه وقف الأوروبيين خاصة فرنسا للهيئة الاقتصادية.

وتركز الخلاف بين الجانبين حول الملف الزراعي والصناعة في الاتفاق السنمائي والرؤى بالإضافة إلى إنتاج الطائرات..

كان الجانب الأوروبي بقيادة فرنسا يرى استعداد قطاع الزراعة والسيما والتلفزيون من الاتفاق... وأسباب ذلك كانت قوة الضغوط التي تعرضت لها الحكومة الفرنسية من لوبي المزارعين الراضين لفكرة رفع الدعم عن الانتاج الزراعي وفقا لما تذهب اليه المطالب الامريكية، وهو ما جعل فرنسا ترفض اتفاقها هانس حول نفس الموضوع بين أوروبا وأمريكا..

في قضية السنما والتلفزيون قالت فرنسا إن الخلاف جزء من الفرات الثقافي لأي بلد بينما كانت أوروبا تخشى أن تفرق منتجات هوليوود بلمتات في حالة دفع الدعم عن الانتاج السنمائي والرؤى على الجانب الآخر كانت صناعة الافلام الامريكية تتلهم من القطاع فرنسا حصص من إيرادات دور السينما لتقديمها إلى صناعة السينما الفرنسية..

أما قضية صناعة الطائرات فكان الخلاف حول الدعم الأوروبي لشركة «أيه باص» الأوروبية وكان الامريكان يطالبون بوقف الدعم وكان وراء المطالب الامريكي شركة بوينج الامريكية التي تأثرت من المنافسة الأوروبية في صناعة الطائرات..

فكنا كانا لخلاف بين الكبار يدور حول مصالح الشركات متعددة الجنسية في مجالات الانتاج السنمائي والتلفزيوني والزراعي واتنتاج الطائرات بالإضافة إلى تصسيلات أخرى ليست مهمة كان الخلاف شديدا، لكن الكبار توسلوا لاتفاق بعد مساهمات وتنازلات من الطرفين... واضطرت الولايات المتحدة لاجراء بعض التعديلات على اتفاق بغير هانس الزراعي مرضاة لفرنسا لكنها لم تسمح لأي من بلدان العالم ببدء الرأي في الاتفاق بعد التعديل الامريكي، والاغرب أن أمريكا قدمت ورقة التعديلات قبل انتهاء

حتى "الكبرى" لا يفلت من الجات

إلى المزيد من التخفيضات الجمركية وإزالة العوائق والعقبات الأخرى الجمركية. استقرت مفاوضات الجات اعواما كثيرة، وبلغت الجولات ثمانية مرات كان آخرها جولة أوروجواي التي بدأت في شهر سبتمبر ٨٦ بمدينة بويناد في دولة أوروجواي. كانت الجولة الأخيرة هي الخامسة في تاريخ الجات من حيث أعداد المشاركين فيها أو طيسمة القضايا المطروحة، وتناولت المفاوضات جوانب التجارة المرتبطة بكل أنواع النشاط الاقتصادي بعد أن كانت تقتصر على السلع المطورة فقط... وتضم هذه المجالات التجارة في الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وفي المورشات التي تسببت في امتداد المفاوضات حتى ديسمبر ٩٣ بعد أن كان مقررا لها أن تنتهي في ديسمبر ٩٩٠.

ورغم أن مفاوضات الجولة الأخيرة قد بدأت ١٩٨٦ لكن دول الاتفاقية لم يتوصلوا إلى وثيقة الجات إلا في عام ١٩٩١ ودار بعدها النقاش حول الوثيقة لمدة عامين آخرين. أم مصالح الوثيقة كانت تغيير شكل الجات من إتفاقيات تتكلم عن السلع إلى منظمة جديدة اسمها «منظمة التجارة متعددة الأطراف» وتتضمن الوثيقة اتفاقات تفصيلية كاملة حول التبادل السلي والعوائق الفنية وتراخيص الاستثمار والدعم والرسوم العنصرية والعمشين الجمركي والمشتريات الحكومية وقطاع الزراعة والامور التجارية المرتبطة بالاستثمار والمنتجات والملاحي. بالإضافة إلى موضوع التجارة في الخدمات واتفاقا خاصا بالأمور التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية... والأهم أن الوثيقة كانت تلزم الدول الأعضاء بكل

دخلت والجات» قاموس المصطلحات الاعلامية واصبحت في فترة قصيرة تمثل التعويذة على لسان كل المستوردين ولن يكون غريبا مع استمرار الهوس الاعلامي بالجات أن يرفع بأية الكشوى في المستقبل لاتفاقات مكتوب عليها «الضمرة معلق عليها في الجات»...

لمتد الخامس عشر من ديسمبر تحولت والجات «منظمة متكاملة للتجارة الدولية تلك صلاحيات الرقابة والاشراف والمقاب ايضا للدول الأعضاء البالغ عددهم ١١٧ دولة بعد انضمام البحرين وسلطنة بروناي. وتراجع الجات في تأسيسها إلى عام ١٩٤٧... وقتها طرقت فكرة تأسيس منظمة للتجارة الدولية، لكن الكبار كانوا متعصبين من آثار الحرب العالمية الثانية، وكانت أمريكا ما زالت تسير على سياسة الحماية التجارية للسلع والخدمات... ومن هنا فشلت الدعوة لوضع أساس قيام منظمة تكون غايتها تحرير التجارة الدولية وفتح الاسواق أمام الجميع... رفض الكبار الفكرة وأكتفوا بالاتفاق على التعامل بمقدور اختيارية بين الدول الراغبة في تقديم تنازلات في مجال التجارة الدولية..

وكان علينا أن ننتظر ٤٦ عاما حتى يتفق الكبار مرة أخرى على قيام منظمة التجارة العالمية... ويعتقد الخبراء أن تحرير التجارة الدولية سيدور ٣٥٠ مليار دولار في السنوات العشر المقبلة لكنهم أيضا يؤكدون أن معظم هذه المليارات سيكون من نصيب الدول الصناعية المقدمة بنسبة لا تقل عن ٩٠٪...

بدأت الجات عام ٤٧ بداية متواضعة بعدة بلدان لم تتجاوز ٢٣ دولة... ومنذ نشأة الجات وهي تسعى عن طريق المفاوضات بين اعضائها



مدير عام
وجات وبيتر
سورق لاند

المنافسة مع الأوروبيين بعد أن قطعوا شوطاً طويلاً حتى أمكنهم التوصل للسوق الأوروبية المشتركة .. ووفقاً لاتفاقية الجات سيكون للولايات المتحدة حقوق قائل بحق الشركات الأوروبية في سلوكهم بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية التي تصدر عليها الجات...

وإذا كانت الجات هو وسيلة الدول المتقدمة في تهميرة التجارة بحجة انتماءات الانتاج وزيادته فإنها قد ولقت بهزم ضد تهمير أهم عوامل هذا الانتاج وتلصق به العمالة وحرة انتقالها على غرار البضائع...

وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية مجرد مناقشة الفكرة وتم اخراج العمال من دائرة اتفاقيات الجات وخضعت وحدها للقيود وفقاً لتشريعات كل دولة، رغم أن بلدان العالم الثالث تعتمد على العمالة كأحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومي، وإخراج العمالة من نطاق اتفاقية الجات واعتبارها سلعة مقيمة يتوكلها أيضاً مع انتهاء دول الشمال إلى فرض المزيد من القيود حول استيراد العمالة الأجنبية الوافدة من الجنوب...

وتم أيضاً إخراج التسميع ومشغلاته من دائرة الجات وهي إحدى السلع الرئيسية التي استطاع كثير من دول

تنج عنه قيام أكبر سوق تجاري في العالم يشمل قارة أمريكا الشمالية وضم بلدان كندا والمكسيك مع الولايات المتحدة وبالطبع فإن الاتفاق يحمل مكاسب متعددة للشركات الأمريكية..

تواكب مع ذلك قيام الولايات المتحدة بانعاش منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ المعروف باسم «أبيك» ويضم ١٧ دولة تشكل ٤٠٪ من التجارة العالمية... وقد استطاعت أمريكا الضغط على دول المنتدى لحملهم على ممارسة ضغوط على أوروبا لا تمام مفاوضات الجات في موعدها...

وهكذا فإن الأمريكان دخلوا المفاوضات بأوراق ضغط قوية لم تجد أمامها باقي البلدان مسيراً من الرضوخ في النهاية للطلبات الأمريكية رغم المقاومة الفرنسية..

وبالتوصل إلى اتفاق أوروبي تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت ضرب عدة عصافير بحجر واحد... فمن ناحية ضمنت نصيب الأسد من المزايا القادمة بعد انتعاش الاسواق وحقت مصالح الشركات الأمريكية والاهم هو ضمان توظيف العاملين الأمريكان وهي المشكلة التي قال عنها كلمنتون إنها قضيتته الأولى في مفاوضات التجارة الحرة... على جانب آخر فإن الجات ستضمن للولايات المتحدة مركزاً متميزاً في

جولة المفاوضات بستة أيام فقط ولم يطلع عليها بعض الوفود الا عشية اعلان الاتفاق.

وكما يقول السفير منير زهران رئيس الوفد المصري في مفاوضات الجات ومنسق المجموعة الأفريقية أن اتفاق التجارة تم فرضه على الدول الأعضاء...

ولم تكن بنود الاتفاق الزراعي فقط هي التي تم فرضها على دول الجات فقد لعبت واشتغلن بعدة أوراق للضغط في الاسابيع الأخيرة واستغللت رغبة بعض الدول في التخلص من حالة الركود الاقتصادي التي يعيشها العالم الصناعي، وكان واضحاً أمام الوفود أن عدم التوصل لاتفاق في ١٥

ديسمبر الماضي يضع قيداً على حركة الادارة الأمريكية فقد كان الخامس عشر من ديسمبر الماضي هو الفرصة الأخيرة أمام الرئيس بيل كلينتون لإظهار الكونغرس الأمريكي بطرح اتفاق دورة أوروبية للتصويت. وهو ما جعل الكثير من وفود الدول الأعضاء وبينها الدول الأوروبية تتغاضى عن الكثير من مراد وينود الاتفاقيات واستطاع الأمريكان تمرير أكبر قدر ممكن من الطلبات مقابل تأجيل بعض الموضوعات غير الهامة مثل ملف البيئة..

ومع ورقة الكونغرس استخدمت المفاوضات الأمريكية قيام الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة بإبرام اتفاق التجارة الحرة الخاص بشمال أمريكا المعروف باسم «نافتا» الذي

العالم الثالث الاعتماد عليها في التصدير لتلبية مواردها..

وهكذا كانت بلدان العالم الثالث مثل الاطريش في الزفة في اذن الصراخ حبل انتفايات الجات ... وعلى عكس وضوح الرؤية التي كانت عليها شعرب بلدان مثل فرنسا لم يجد شعرب بلدان العالم الثالث ناهية في الصل بعد ان اكتفت حكوماتها واعلامها مثل حالة مصر بالحديث عن الجات كأنها لوها رعم ولقر صعب الفهم..

كسان المزارع الفرنسي يضغط على حكومته في الوقت الذي كانت اليمين والارضية المصرية تتعامل مع الموضوع بطريقة اهل الحل والربط .. وهكذا لم يكن لدى الرأي العام المصرية أية فكرة عما يجري في دهايز جنيف الا بعد اعلان الاتفاق .. وحتى بعد الاعلان لم يفهم احد شيئا مما يجري او ما سيحدث..

ولم يبيد اهتمام الصحف الا مع اجتماع مهارك مع مجلس الوزراء وخرج وزير الاعلام ليقدر له ان وزير الاقتصاد اكند ان جميع الاتفاقيات خلال الفترة اى منذ انضمام مصر للجات تم عرضها على مجلس الوزراء والمؤسسات الدستورية واكتفى وزير الاعلام بذكر ان وزير الاقتصاد شرح للاجتماع تعارض المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية والافكار السلبية على اقتصاديات الدول النامية على المدى القريب والاحتمالات على المدى المتوسط والبعيد .. هكذا بدون اى تفاصيل .. وكلام وزير الاقتصاد عن السبلات على المدى القريب والاحتمالات على المدى المتوسط والمعيدي هي الفكرة المركزية التي روجها المفوضون الامريكان للجات وشاركمهم إلى حد ما المفوضون الاوربيين حسب نظرية انا وأخويا على ابن عمر..

لناتفاقية الجات تنص على إلغاء الحظر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية وتحويل الحظر إلى تعريفات جمركية مع تخفيض تلك التعريفات في الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ خلال مدة ٦ سنوات وفي الدول النامية بنسبة ٢٤٪ خلال مدة ١٠ سنوات وذلك بدءا من ١/١ ١٩٩٥ مع اعتبار فترة الأساس في متوسط الفترة من ٨٦-١٩٨٨ بالنسبة للتعريفات.

ويضمن الاتفاق تخفيض الدعم الداخلي للاجتماع الزراعي في الدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ خلال مدة ٦ سنوات مع السماح بالدعم الداخلي للاجتماع الزراعي في الدول النامية في حدود ١٠٪ في بعض

الحالات وفي الدول المتقدمة في حدود ٥٪ في بعض الحالات.

ويضمن الاتفاق إلغاء دعم التصدير للمنتجات الزراعية بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية وللقا لنس القاعدة.... وإذا كانت مصر قد قطعت شوطا في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي لتنفيذ تلك الاجراءات فإن ما بقي منها يمثل تهديدا جديدا للبراطين ويلقى بميء جديد عليه فالمتوقع هو زيادة اسعار المحاصيل الزراعية خاصة القمح وذلك بعد إلغاء الدعم والتنافس السابق الاوربي الامريكي على كسب الاسواق الذي كان يعد من ارتفاع الاسعار... وتقلد الفوائد المرتفعة في المحاصيل الزراعية والغذائية بين ١٠-١٥٪ ونسبة اكبر للقمح الذي تستورده مصر منه ٨٠٪ من احتياجاتها ... وتقول تقديرات خبراء وزارة الزراعة المصرية ان عب ارتفاع الاسعار سيدفعه سكان العالم الثالث - ومنهم مصر - التي تستورد احتياجاتها الزراعية والغذائية بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ ، ٨٠٪ - - والقضية ليست فقط تخفيض الدعم الداخلي وإنما أيضا رفع الدعم عن الصادرات والا هم تخفيضات المساحات المزروعة وبكلام السفير منور زهران فإن القضية ثلاثية الابعاد وهو ما سيعرضه الدول المستوردة للقمح للمخاطر ولن يفيد في تلك الحالة ولن يفيد في تلك الحالة الدعم المحدود الذي ستقدمه الدول الغنية في شكل قروض أو تسهيلات للشراء وبالنسبة والكلام ما زال للسفير فإن منظمة الجات ستأخذ من صلاحيات بعض المنظمات الدولية التي كانت تقوم في السابق بتقديم الممرات لبلدان العالم الثالث وستكون الممرات تحت الاشراف الكامل للجات متعا للزوغان من قيود الاتفاقية

وتضمن اتفاقية الجات إسقاط أي شكل من أشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئة وهو ما يعنى فتح السوق قاما أمام منافسة المؤسسات الصناعية العملاقة في دول الشمال و الذي يمكن أن يؤدي إلى محاصرة المشرع الصناعي المحلي والوطني وبالنسبة لمصر سيكون الوضع أسوأ في ظل سياسات الحكومة الحالية التي تعاني في ظلها الصناعات القائمة من الركود والكساد واغلقت بسببها الكثير من

الصانع في العاشر وههرا الحجة والمحلة..

كما تلحق الاتفاقية نظام الحصص المعمول به حاليا في تجارة الملابس الجاهزة والمنسوجات وإذا كانت الاتفاقية قد أعطت فترة سماح للبلدان لانفاة هذا النظام فالصريح أن تال صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات ضربة جديدة في ظل السوق المفتوحة خاصة مع المواصفات القياسية لما يعرف بالايزو ٩٠٠٠...

وسلام المستقبل تحمل معها مخاطر مستمدة في ظل منافسة مع بلدان مثل الصين - ولا تقبل الملابس وأمريكا - التي يقول عنها تقرير للبنك الدولي انها ستكون ثاني أكبر الرايعين في مجال المنسوجات والملابس الجاهزة .. وعلى رغم ان الصين لا تنص على أن للجات لكنها تشارك في الترتيبات الخاصة بالأنسجة المتقدمة الملبدة وهي الترتيبات التي ستلحق بالتدريج على مدى العوام العشر المقبلة..

المجير ان الاعلام المصرية ما زال يظن بنسبة التصدير هو الحل وهي النعمة التي فضلت كل حكومات الانفتاح في تحقيقها وصبح نشاز ان يكرز رئيس الجمهورية مطابطة بالازالة العقبات وتسهيل الاجراءات أمام المستثمرين مع ان الرئيس ووزراء لديهم على مكاتهم مئات الشكاوى والمذكرات من اصحاب مصانع النسيج والملابس الجاهزة على طوال السنوات الماضية وصلت لحد الاعلان بالصف في صفحات كاملة بالاضافة الى الال من التحقيقات الصحفية والتقارير عن مشاكل الصناعة المصرية والمصدرين.

وهي ما انشبه بمجزر تجاري في السنة الاخيرة ٩٣ بلغ ٢٩٢ مليون جنيه بعد ان تراجمت الصادرات السلعية بنسبة ٥٧٪ بالمقارنة مع عام ٩٢ .. والاحصائية للجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء عن النصف الاول من عام ٩٢ و٩٣...

ويصح مع هذه الازواح من قبيل العبث الحديث عن إمكانيات منافسة في مجالات تجارة الخدمات سواء كانت بنكية او سياحية او ما يستتبعه به الاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية..

ولا يبقى الا الكشرى كما قلنا لتحقق حق وضع الاسعار التي تلائمت بشرط اخذ مراقبة الجات..

أحمد الحصري

تظيم عبد الناصر السرى .. لماذا؟!

عبد العظيم أنيس

فى ١٠ يناير الماضى نشرت جريدة «العربى» حديثاً للاستاذ سامى شرف عنوانه «القصة الكاملة لإنشاء حزب عبد الناصر السرى»، وهو الحزب الذى عرف تاريخياً باسم «التنظيم الظلمى» أو تنظيم «طلعية الاشتراكيين».

وسامى شرف كان واحداً من رجال عبد الناصر المقربين، كان سكرتير الرئيس لشئون المعلومات لكنه كان مسئولاً عن أشياء كثيرة تعدد مسائل «المعلومات»، ولذلك فإن حديثه عن التنظيم السرى يتسم بأهمية خاصة لمعرفة المفصلة عن التنظيم ومشاركته على النكسة فى كل جهوده بنائه. ولذلك فإن الكثيرين يتظلمون دونه شك إلى حد أكثر تفصيلاً لتلك المسألة لأهميتها التاريخية وللخبرات التى يمكن استخلاصها من تلك التجربة.

وعلى أى حال ففى حدود هذا الحديث الموجز الذى أدلى به سامى شرف لجريدة العربى يتضح ماالى:

أولاً: أن عبد الناصر طلب من سامى شرف فى أحد أيام شهر يونيو سنة ١٩٦٣ أن يدعو إلى اجتماع فى منشية البكرى يحضره على صبرى وعباس وضوان ومحمد حسين هيكل وأحمد فؤاد بالإضافة إلى سامى شرف.

ثانياً: أن عبد الناصر شرح خلال هذا الاجتماع تفكيره حول تكوين تنظيم ظلمى سرى يضم الكوادر المؤمنة بشورى بوليسو وبالإشتراكية والمستعدة للتضحية من أجلها. وقال عبد الناصر أن الهدف من السرية هو حماية أعضاء التنظيم من القوى المعادية ومن

أنفسهم درءاً للغرور، واختباراً للقدرة على التضحية.

ثالثاً: أنه كان من الضروري الابتعاد من ترشيح أعضاء من الجيش أو الشرطة أو القضاء - لعضوية هذا الحزب على الأقل فى المرحلة الأولى ولحين تقسيم التجربة، وأن المشير عامر - وإن كان على علم بالتنظيم - فإنه ليس عضواً فيه ولا يعرف تفاصيله.

وأخيراً: أن مجموعة الأسماء التى رشعها أحمد فؤاد المعزىة هى عناصر ذات ماضى أو حاضر شيوعى مثل أحمد حمروش وعبد المعبره الجيهلى وأحمد رفاهى وزكى سراد وفؤاد حبشى، وقبلاً بعد فؤاد مرسى. وكسان أغلب هؤلاء من منظمة حديث أو الحزب الشيوعى المصرى وقد تأجل فى المرحلة الأولى البت فى هذه الترشيعات إلى أن تم حل الحزب الشيوعى المصرى وباقى المنظمات الشيوعية وإن كان قد تم ضم واحد أو اثنين منهم فى مرحلة التنظيم الجغرافى وقبل حل الحزب.

خاصة: أن أول أمانة للتنظيم ضمت شعراوى جسيمة وأحمد حمروش وحسين كامل بهاء الدين وعبد المعبره الجيهلى وأمين عز الدين ومحمد عروق، ثم دعت بعد ذلك عقب التوزيع الجغرافى بضم أمين هويدى وسامى شرف ومحمد فايق وعبد المجيد فريد ومحمد أمين العالم.

سادساً: أن قيادات نظام الحكم الخالى فى مصر (نظام مبارك) مثل عاطف صدقى وفتحى سرور وعمر موسى وأسامة الهاز ومصطفى كمال حلمى، وولعت المحجروب، وعصمت عبد المجيد كانوا أعضاء فى التنظيم.

وما كان هذا تلخيصاً سريعاً لحديث سامى شرف فى جريدة «العربى»، لكن مايقفده المرء فى هذا الحديث معرفة الظروف التاريخية المحلية والاقتصادية والدولية التى نشأ إبانها هذا الحزب، إذ بدون هذا قد لا يكون مفهومها أسباب تكوينه، وبدون هذا أيضاً قد يكون من الصعب أن نفهم هذه السرية التى فرضها عبد الناصر على التنظيم بينما هو فى قصة السلطة. والحقيقة أن قصة هذا التنظيم تطرح العديد من الأسئلة التى فى حاجة من الباحثين إلى محاولة الإجابة عليها، لكننا سوف تقتصر فى هذا المقال على محاولة الإجابة على سؤال واحد وهو: لماذا؟ ماهى الأسباب التى دفعت عبد الناصر إلى هذا؟

فى هذه المحاولة نرد أن نلقت الانطباع

إلى تاريخ أول اجتماع كما ذكره سامى شرف وهو: أحمد أيام يونيو سنة ١٩٦٣، وبالتالى السياق التاريخى لهذا الاجتماع الأول.

كان الانفصال السورى قد وقع فى سبتمبر سنة ١٩٦١. ولاشك أن هذا الانفصال والباعثة التى قت فى تنفيذها على يد ضباط الجيش السورى، ومنهم ضباط مكتب المشير عامر فى دمشق قد تركت فى نفس عبد الناصر جرحاً غائراً، وكانت المسألة أن التفتيح وقع والمشير فى دمشق الأمر الذى تركه أسيراً للضباط السوريين من قادة الانفصال، وأن الخلاوى مدير مكتب المشير، والعقيد همام عبد وهب المسئول عن أمن عبد الناصر عند ذهابه إلى دمشق كان من قادة الانقلاب.

لكن الأمور تطورت بعد ذلك خلال عام ١٩٦٣، بما اعتبره عبد الناصر، ودر اعتبار لنظامه فى العالم العربى فقد وقع الانقلاب على عبد الكريم قاسم فى بغداد فى

اليسار/العدد الثامن والأربعون/فبراير ١٩٦٤ (١٥)

الحمسية الاولى على وشك الانتهاء . وبالتالى بداية الإعداد للحطة الخمسية الثانية واحتياجاتها . ومنها أن اسرائيل بدأت فى التحرك للهجوم فى ارتباط بعملية تحويل مجرى نهر الاردن خصوصا أن قلقها زاد بعد أحداث انقلابى بغداد ومشق وماضى عن إقامة اتحاد عسكري يضم مصر وسوريا والعراق (وقد أكدت تقارير المخابرات اليوغسلافية المرسلة إلى مصر الاستعدادات الاسرائيلية للقيام بغارات جوية مفاجئة على الصحراء الغربية). لكن ربما كان أهم مادعا عبد الناصر إلى مراجعة موقفه هو ما بدأ يتضح من نبرة تهديد فى خطابات كهندي له، وفيها مبعوثة (جون ماكلاوى) عند زيارته للقاهرة بتقديم طلبات المصرية، مثل اعتلاء صريحا على السيادة المصرية، مثل طلب التفتيش على مفاعل إنشاص وصنع الصواريخ مصرى والمطالبة بطرد الخبراء الألمان الذين يعملون فى المصانع الحربية.

ويذكر محمد حسنين هيكل فى كتابه (موتور الفيلاني) أن تاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ - وفيه بعث كهندي برسالة إلى عبد الناصر - هو نقطة تحول فى المراسلات التى كانت تجري بين البيت الأبيض ومنشوية البكرى، قبل هذا التاريخ كان الموضوع المطروح فى الرسائل هو أزمة اليمن وكيفية الخروج منها . أما بعد هذا التاريخ فلم يعد الموضوع هو أزمة اليمن فقط، وإنما اتسع ليشمل اسرائيل والمفاعلات النووية (إنشاص) والصواريخ وأحداث الاردن وضغط الكونجرس... الخ. وفى رسالة ٢٧ مايو التى يقترح فيها كهندي إرسال مبعوثة إلى القاهرة (جون ماكلاوى) نبرة تهديد واضح إذ يقول فى الرسالة مشيرا إلى أحداث الاردن التى وقعت نتيجة تورط حكومة عمان آنذاك فى دعم قوى الثورة المضادة فى اليمن «إننى متزعج أشد التزعج أن أنه إذ أصبح الأردن ميدانا لصراع عربى فإن التدخل الاسرائيلى فى الاردن قليل يتسبب سلام الشرق الأوسط... فإذا رأيت الدول العربية أنها ملزمة بالرد على مثل هذا التدخل فربما يترتب على ذلك صراع كبير، وهو صراع يوحى بقميها له أن القوات العربية ربما كانت بلا قيمة فيه»

كان هذا هو المناخ العام فى منتصف سنة ١٩٦٣، ولابد أن عبد الناصر ومستشاريه قد توصلوا آنذاك إلى نتيجة هامة فى مواجهة هذا الموقف ، وهى الحاجة إلى فتح صفحة



عبد الناصر وعبد الحكيم وأمامهم السادات يتأمل.. على البين زكريا والثالث.. وعلى اليسار حسن ابراهيم..

الحجاز. وبدأ أن عبد الناصر فى القاهرة وجون كهندي فى واشنطن غير قادرين على وقف التزيف فى اليمن ، وأن جهود نض الاشتياك قد وقعت أمام طريق مسدود. وبدأت العلاقات المصرية الامريكية تزداد توترا تحت تأثير الضغط السعودى.

لقد جاء جون كهندي إلى البيت الأبيض فى يناير سنة ١٩٦١ وكان دخوله البيت الأبيض إيذانا ، بإعادة نظر شاملة فى توجهات السياسة الامريكية خصوصا فى مواقفها الإقليمية. وضمن إطار هذه الاعادة انتصرت الاتجاهات الليبرالية التى كان يمثلها بعض مستشاريه فى معاملة الانظمة الوطنية غير الشيوعية فى بلدان العالم الثالث معاملة إيجابية بهدف إبعادها من السوفييت، ومنها الممرات الاقتصادية التى تسمح بإيجاد واقع حثيث عليها إذا لزم الأمر.

وكانت مصر بتزاعاتها المرفوعة مع موسكو آنذاك فى مقدمة هذه البلدان. ومن أجل هذا اقتصرح دين واسك منع مصر مسمونات اقتصادية، وهى معونات ساعدت مصر على أن تركز على تنفيذ الحطة الخمسية الاولى فى التصنيع.

إلا أن هذا التفاهم المصرى الامريكى لم يدم طويلا، إذ تطورت الأحداث بما دعا عبد الناصر إلى إعادة النظر فى حساباته للموقف العربى الدولى حوالى منتصف سنة ١٩٦٣. وثمة ظروف عديدة دعت فى رأى إلى هذه المراجعة، منها حرب اليمن وحاجة الجيش إلى عتاد أسلحة سوفيتية، ومنها أن الحطة

فبراير سنة ١٩٦٣ وقتل فى وزارة الدفاع العراقية واستقرى البعثيون القويون على الحكم ثم أعقب ذلك الانقلاب على حكم الانصاف فى دمشق فى مارس سنة ١٩٦٣ وعاد البعثيون السوريين إلى الحكم. وعودة البعثيين إلى الحكم فى بغداد ومشق بدأت مساعي التفاوض مع عبد الناصر من جديد من أجل تحقيق شكل من أشكال الوحدة فى ابريل سنة ١٩٦٣ ولكن بشروط البحث . ومن ناحية أخرى فقد انتصرت الثورة الجزائرية واستقر الحكم فى الظاهر بين بيللا، وسافر عبد الناصر فى مايو سنة ١٩٦٣ لزيارة الجزائر حيث استقبل من الشعب الجزائري استقبال الفاتحين العظام. لكن عبد الناصر لاشك أدرك من زيارته للجزائر مدى الانقسامات الموجودة فى داخل قيادة الثورة الجزائرية والاحتمالات المشؤمة التى يمكن أن تؤدى إليها هذه الانقسامات ، الأمر الذى المسكرين الجزائريين بقيادة وزير الدفاع يومدين الانقلاب على بن بيللا واعتقلوه.

لكن فى هذا الزمن أيضا كانت مشكلة التدخل المصرى المصرى فى اليمن تعقد أكثر فأكثر بدخول المرتزقة الاجانب ساحة المعارك، وإصرار السعودية تحت تأثير بريطانيا على استنزاف جيش مصر فى اليمن، والمخاوف التى ارتكبتها القيادة المصرية المصرية فى التخطيط لعمليات عسكرية فى

جديدة مع الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي بعد أن توترت العلاقات سنين طويلة بين القاهرة وموسكو ولا شك أن من طغيان هذا التحسين نصيحة المعتلات والأجراج عن الشيوعيين.

ولكن ماذا بعد الأضرار؟ هل يصرح الشيوعيون المصريون إلى بناء تنظيماتهم من جديد؟ أن عبد الناصر لن يفلح هذا دون شك، وأحل الممثل في «التنظيم الطليعي» يسمح باستيعاب الشيوعيين الراغبين في العمل السياسي فيه بعد حل تنظيماتهم، ولعل هذا هو السبب في دعوة أحمد فؤاد لحضور أول اجتماع لبحث هذا الموضوع في منشية البكري، وهو اجتماع لم يدع له إلا القليلون، فقد كان أحمد فؤاد قبل الثورة حمزة الوصل بين عبد الناصر وبين تنظيم «عدوت».

وتستعرض أسماء المجموعة الأولى التي رشحها أحمد فؤاد للتنظيم الطليعي كما رواها سامي شرف في مدينة بجزيرة العرب يتضح أنهم جميعا كانوا أو مازالوا أعضاء في تنظيمات شيوعية. وربما كانت فكرة دمج الشيوعيين في تنظيم واحد مع كواد ثورة يوليو تعود إلى ما حدث في كينيا بعد انتصار الثورة عندما انضم التنظيمان الاشتراكيان في هاتان: حركة كاسيو وجميخارا والحزب الشيوعي الكيني، وربما التفت عبد الناصر إلى تجربة يوغسلافيا أيضا في هذا المجال.

هذا في تقديره هو الباحث الأول وراء فكرة التنظيم الطليعي، وسر دعوة أحمد فؤاد إلى الاجتماعات الأولى.

أما الباحث الثاني فهو في رأي رغبة عبد الناصر في إيجاد قوة سياسية منظمة توازن قوة تنظيم الجيش فبعد اكتشاف عبد الناصر بعد العدوان الثلاثي في عام سنة ١٩٥٦، ومن أحداث الانفصال السوري في سبتمبر سنة ١٩٦١ نقاط الضعف في قيادة الجيش عام الجيش لكنه اكتشف أيضا عجزه عن السيطرة على الأوضاع داخل القوات المسلحة. ولقد حاول عبد الناصر أكثر من مرة - آخرها بعد تشكيل مجلس الرئاسة - تقليص سلطات المشير لكنه اضطر إلى التراجع أمام تحركات الضباط المبعين بالمشير. وعبد الناصر كان يدرك بالطبع من أحداث عديدة - عربية وإفريقية - فترات قيادات الجيوش القيام بانقلابات مفاجئة، ووقائع الانفصال في دمشق كانت مازالت حية في ذهنه. ولقد وصل بعد الناصر الشك إلى

درجة أنه منذ سمع الأنباء الأولى من الانقلاب في دمشق اعتقد أن عبد الحميد سراج هو قاتله وأنه نفذ بحسب صراعاته مع المشير عامر.

وعندما دعا عبد الناصر إلى الاجتماع الأول للتنظيم السري في يونيو سنة ١٩٦٣ لم يكن قد انتفى على زيارته للجزائر أكثر من شهر. وصحيح أنه استقبل هناك من الشعب أيضا أنه أدرك من قرب طبيعة الصراع القائم في الجزائر بين وزير الدفاع هواري بومدين وبين رئيس الجمهورية أحمد بن بيللا، وهو صراع لا شك يذكره بأوضاع القاهرة.

وربما تستطيع هنا أن نقم إصرار عبد الناصر على سرية هذا التنظيم. فكما أن مجريات الأمور في الجيش المصري لا تخضع لحساب إلا حساب المشير، فقد كان عبد الناصر في حاجة إلى تنظيم فعال لا يخضع إلا لحسابه هو شخصيا كقائد للتنظيم وللثورة. وربما كان هذا الاعتبار أكثر إقناعا من الاعتراض الذي ساقه سامي شرف في حديثه إذ قال إن القرض من السرية هو حماية الأعضاء من قوة الثورة المضادة، ومنع العناصر الانتهازية من التسلل إليه. إذ يكفي أن يلقى المرء نظرة على أسماء أعضاء التنظيم الذين ذكرهم سامي شرف، وذكر مواقعهم الحالية أو في ظل نظام السادات حتى نذكر أن هذا التنظيم لم ينجح أبدا في منع العناصر الانتهازية من التسلل إليه وباعدها قهرا.

على أن مما يلفت النظر في هذا السياق دعوة عباس رضوان إلى الاجتماع الأول، وهو رجل معروف بصلاته الوثيقة بالمشير عامر. فربما كان هذا محاولة من عبد الناصر لتطين المشير وجماعته بأنه لا يدور في هذا التنظيم ضدكم، وربما كانت هناك أسباب أخرى. لكن تطورات الأحداث بعد إنشاء هذا التنظيم يشير إلى مشاكل عديدة بين جماعة المشير وبين التنظيم نشأت عن وجود هذا التنظيم واستراية المشير فيما يجري داخله. لكن تلك قصة أخرى، وعلى أي حال فالواضح أن عباس رضوان لم يكن في قيادة التنظيم في المراحل اللاحقة بينما برز اسم شعراوي جمعة الذي كان في المجموعة الأولى التي شكلها عباس رضوان.

ثم يعني هناك في تقديره دافع ثالث لتأسيس هذا التنظيم. لقد جرت مفاوضات الوحدة الثلاثية في القاهرة بين مصر والعراق وسوريا خلال إبريل سنة ١٩٦٣ ووصلت إلى طريق شبيه مسدود، وكان السبب في ذلك إصرار البعثيين العراقيين والسوريين على

انتزاع شروط جديدة للوحدة، بينما كان عبد الناصر يملأ بالثك في البعثيين السوريين والعراقيين. ولم يكن عبد الناصر قد نسي ما حدث خلال الوحدة عندما اعتمد البعثيون على تنظيمهم السري هناك بينما لم يكن هناك شيء يعتمد عليه عبد الناصر غير الاتحاد القومي، ومرتظمة قد تصلح للاحتفالات والكرنفالات لكنها بالتأكيد لا تصلح عند الشدائد. وما ينطبق على الاتحاد القومي ينطبق أيضا على الاتحاد الاشتراكي الذي كان منظمة فضفاضة أكثر مما ينبغي.

ثلاثة اعتبارات إذن في تقديره كانت وراء إنشاء التنظيم الطليعي..

أولها التحولات الجارية في العلاقات المصرية الأمريكية في اتجاه التوتر، والحاجة إلى تحسين العلاقات المصرية السوفيتية خصوصا على ضوء الاستعدادات الإسرائيلية للتحرش والغارات الجوية المفاجئة، وبالتالي حتمية الأفراج عن الشيوعيين وضرورة استيعابهم في تنظيم اشتراكي التوجه يتقوده عبد الناصر بعد حل التنظيمات الشيوعية. وثانيها حاجة عبد الناصر إلى إيجاد قوة سياسية منظمة توازن قوة تنظيم الجيش، تلك المؤسسة التي خضعت تماما لفترة المشير بعد ما فقد عبد الناصر القدرة على تقليص نفوذه، ولا شك أن عبد الناصر كان يفكر فيما جرى في سوريا إبان الانفصال وفي الظروف المعقدة للثورة الجزائرية.

وثالثها، حاجة عبد الناصر إلى تنظيم يعتمد عليه في مواجهة البعثيين السوريين والعراقيين إذا تطورت الأمور في اتجاه شكل الدخال في مرحلة حرجية محلياً وإقليمياً ودولياً.

بعد.. فبان ما قدمته في هذا المقال هو اجتهد في الخاص في الإجابة على سؤال لاحق، وهو البراءة التي دفعت عبد الناصر للتفكير في هذا التنظيم السري، أي سؤال: لماذا؟

ولاشك أن هناك أسئلة أخرى في مقدمتها: هل أثبت هذا التنظيم فعليا أنه كان في مستوى الأمان التي علقت عليه، وماذا كان موقفه الحقيقي بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧، وعند وقوع انقلاب السادات عام ١٩٧٠.

تلك أسئلة ربما كان من المناسب العودة إليها في مقال آخر، وإن كان من الأفضل أن يتناولها من أرتبطوا بهذا التنظيم وعاصروا مسيرته من الداخل. ومن يدري فربما كان حديث سامي شرف في «العربي» هو مقدمة لأحداث أكثر شمولاً عن هذا التنظيم ومسيرته التاريخية.

دراسة في صميم الحوار الوطني مشكلة البطالة في مصر الحجم.. الأسباب.. شروط الخروج منها

د. رمزي زكي

سياسة الانفتاح والتبعية الخارجية للاقتصاد.. السبب في وجود 3 مليون عاطل في مصر..

إعانات البطالة والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة في هذه البلاد من الأمور التي تخفف، إلى حد لا بأس به، من وطأ أزمة البطالة. في حين أن البطالة بمصر تتميز بقسوتها لقسب نظم إعانات البطالة وتواضع حجم الخدمات والضمانات الاجتماعية التي تقدمها الدولة وانحائها نحو التقلص مؤخرًا.

وهيما يكن من أمر يعتقد كاتب هذه السطور، أنه من الممكن الخروج من مشكلة البطالة بمصر إذا استطعنا في الفترة القادمة أن نتفجع استراتيجية إقائية بديلة تضع ضمن أولوياتها قضية العمالة، ليس فقط باعتبارها قضية اقتصادية فحسب، بل قضية اجتماعية وأمنية لاتقل أهمية عن بعدها الاقتصادي. وعليه، سنحاول هذه الدراسة أن تتعرض لهذه المشكلة -بإيجاز شديد- عبر تناول ثلاث نقاط أساسية هي:

- ١- حجم المشكلة.
- ٢- أسباب البطالة بمصر.
- ٣- كيف تخرج مصر من مشكلة البطالة.

١- حجم مشكلة البطالة بمصر:
لايريد حتى الآن تقدير مرسوم به عن حجم البطالة السائرة بمصر. وهناك تفاوت كبير في التقديرات بين المصادر المختلفة. حتى التقديرات التي يصرح بها بعض المسئولين من حين لآخر تنطوي على قدر كبير من التضارب. وعلى التضارب في تقدير حجم أو معدل البطالة أحد الجوانب الهامة لهذه المشكلة. إذ لا يمكن التعامل مع هذه المشكلة ومواجهتها ووضع السياسات المناسبة لها إلا إذا كانت هناك صورة حقيقية وكاملة عنها. وعلى أية حال، لو استندنا إلى التعدادات العامة الشاملة للسكان التي أعدها الجهاز

هذا المحور. إذ سيتضح لنا فيما بعد، إن فو البطالة بمصر على هذا النحو المتسارع في السنتين الأخيرتين وإن كان له جذور عميقة في الاقتصاد المصري إلا أن هذا النمو قد تفاقم مؤخرًا بسبب الطبيعة الانكماشية لبرنامج الخصيصة والتكيف الهيكلي الذي عقده مصر مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ابتداء من عام ١٩٩١. كما أن البطالة بمصر تختلف من حيث طبيعتها باعتبارها بطالة هيكلية-STRUC-TURAL ومن حيث وطأتها الثقيلة عن تلك التي تسود في البلاد الرأسمالية الصناعية. فبطالة البلاد الأخيرة من النوع الدوري (أي لها صلة بحركات التغير الدوري في النشاط الاقتصادي (BUSINESS CYCLE) أو الاحتكاكي (FRICTIONAL) (أي لها صلة بالانتقال من عمل لآخر). كما أن نظم

لاشك أن مشكلة البطالة تعد واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها مصر الآن، إن لم تكن أخطرهما على الإطلاق. ومنبع الخطورة هنا لا يمكن فحسب في أن تزايد عدد المعطلين عن العمل- أي الراغبين فيه والقادرين عليه والباحثين عنه دون جدوى- يمثل إهدارًا في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عن هذا الهدار من ضياعات إقتصادية، وإنما ممكن الخطورة ينجم أيضًا من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة المعطل وبالأخص فيما بين الشباب، حيث تعد البطالة هي البيئة المحيطة بالمروءة لنفس المجردة والظفر وأعمال العنف، وهي أسوأ برزت بشدة على السطح في مصر في الآونة الأخيرة. أضف إلى ذلك، أنه لما كان العمل وما ينافر، من أجل هو المصدر الرئيسي والوحيد للدخل لقطاعات واسعة من الشعب المصري، فإن تزايد البطالة يعنى إنعدام إمكانية الحصول على الدخل مع ما يترتب على ذلك من خفض في مستوى المعيشة ولو عدد من يقعون تحت خط الفقر المطلق.

والحقيقة أن تحدى مشكلة البطالة تعد في رأينا أحد المقاييس الهامة، إن لم تكن الأهم، لأي برامج للإصلاح الاقتصادي بمصر خاصة أن بلدنا يتسم بنمو سكاني مرتفع يترتب عليه تزايد وضخامة عدد من يدخلون سوق العمل سنويا. وأظن أنه لايجوز التهرب من شأن هذه المشكلة وغض النظر عنها بالتذرع بأنها تنسججة ثانوية أو عارضة أو مؤقتة لهذا الإصلاح، أو أن العالم كله يعاني من مشكلة البطالة ونحن لا نأثقل استثناء في

المركزي للجمعية العامة والإحصاء، فسوف نجد أنه طبقاً لتعداد عام ١٩٦٠ كان معدل البطالة ٢.٥٪ من إجمالي القوى العاملة، وفي تعداد عام ١٩٧٦ يقفز المعدل إلى ٧.٧٪، ثم إلى ١٤.٧٪ في تعداد عام ١٩٨٦ (انظر الجدول رقم ١). وطبقاً للنتائج الأولية ليحت الصالة بالهيئة للتقديرات ١٩٩٢/٨٩ يرتفع المعدل إلى ١٧.٥٪. وهذه المعدلات كان يلاحظها ٨٥٠ ألف متعطّل في عام ١٩٧٦، ٢٠١١ ألف متعطّل في عام ١٩٨٦، وحوالي ٢٦٧٢ ألف متعطّل في عام ١٩٩٢. وفي ضوء ضعف معدل النمو الاقتصادي وماواقفه من ضعف في معدل استيعاب يدور حول ثلاثة ملايين عاطل في مصر قد يحد أمراً مقبولاً.

على أنه من المهم هنا أن نشير إلى أن تلك الأرقام تتعلق فقط بالبطالة السافرة ولا تشمل البطالة الموسمية، أي هؤلاء الذين يعملون في موسم (أو مواسم) معينة، ثم يتطلعون بعد ذلك، ثم يعملون. وهكذا. ومن المفضل أن نضم لأرقام البطالة الصالة المباشرة أي هؤلاء الذين يعيشون على أجور تافهة من مهن هامشية لا استقرار بها. بيد أنه لا توجد تقديرات عن ذلك.

وإذا تأملنا في كتلة البطالة الحالية في الاقتصاد المصري لنسوق لنلاحظ أنها تتسم بأربع خصائص أساسية هي:

١- أن الشطر الأكبر من البطالة يمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ولم يجدوا حتى الآن فرصة للعمل.

٢- انتشار البطالة بين حملة المؤهلات العليا والمتوسطة.

٣- ارتفاع نسبة البطالة بين النساء.

٤- اتجاه معدل البطالة للارتفاع في الريف في السنوات الأخيرة.

هذا وتجدد الإشارة إلى أن القيم السليم لشكل البطالة يقتضي منا أن نلهم الطبيعة المعقدة لأسواق العمل بمصر. فعلى خلاف البلاد الرأسمالية الصناعية يغلب على سوق العمل بمصر طابع الجمود والتجمد والتجزؤ Segmentation. وكل ذلك ينبع من حقيقة أساسية كثيراً ما يتجاهلها الباحثون في هذا المجال، وهي تعدد الأشكال الاجتماعية

للتوظيف والإنتاج. وهي أشكال تتفاوت فيما بينها من حيث قدرتها على التزاكم والنمو، ومن ثم قدرتها على استيعاب العمالة. كما أنها تتباين فيما بينها من حيث القواعد والآليات التي تحكم سعر الأجر ودخل عنصر العمل. وهذه الأشكال هي:

- ١- القطاع الحكومي (الإداري والمحلي).
- ٢- القطاع العام (المشروعات الإنتاجية المملوكة للدولة).
- ٣- القطاع الخاص الذي يضم:
 - (أ) القطاع الزراعي.
 - (ب) القطاع الخاص الصناعي.
 - (ج) قطاع الخدمات.
- ٤- القطاع المختلط الذي يضم رأس المال المحلي والأجنبي.
- ٥- قطاع رأس المال الأجنبي.
- ٦- القطاع التعاوني.

وهذه التشكيلات الاجتماعية للإنتاج والتوظيف تتفاوت فيما بينها من حيث درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي والتقني، وفي مدى مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي وفي توزيع الفائض الاقتصادي فيما بين الاستهلاك والتراكم، وبالتالي تتفاوت قدرتها على استيعاب العمالة ويبدو أن دراسة تفصيلية لشكلية البطالة بمصر يجب أن تعتمد على دراسة قضايا التراكم والعمالة والأجور في كل تشكيل من هذه التشكيلات.

على أن هذه التشكيلات المتنوعة للإنتاج والتوظيف وإن كانت تتواجد جنباً إلى جنب، إلا أنه عادةً - في ظروف تاريخية محددة - ما يبرز منها شكل ما يفرض سيطرته على الأشكال الأخرى ويحاول أن يخضعها لهيئته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيدلوجية. وفي هذا الخصوص نستطيع القول: إن الشكل الذي سيطر بمصر خلال الستينات والسبعينات - وإلى حد ما في الثمانينات - كان هو القطاع العام والحكومي بإفرضه من تدخلات واسعة في التشكيلات الاجتماعية الأخرى من خلال سياسات الأسعار والدعم والضرائب وتشريعات الأجور وتحديد عوائدها المالية. إلى آخره. من هنا كان الاستثمار في القطاع الحكومي والعام هو الرائد في استيعاب العمالة الجديدة خلال تلك الفترة. أما الآن، فمن الواضح أنه في ضوء ما يسمى بالانتعاش الاقتصادي، يجري تعديل مرقع الشكل المسيطر من خلال تراجع الوزن النسبي للحكومة والقطاع العام ومحاولة دفع تشكيلة القطاع الخاص - المستندة على قواعد الربح وأليات السوق - لكي تكون هي التشكيلة المسيطرة على سائر التشكيلات

الاجتماعية الأخرى للإنتاج والتوظيف. ولعل جوهر مشكلة البطالة الآن يتمثل في أنه في الوقت الذي تتراجع فيه الدولة عن قيادة التنمية وضعت تدريجياً القطاع العام والاستثمار العام (باستثناء إقامة البنية الأساسية) وهو الأمر الذي كان يجعل التوظيف الحكومي (في مجال الإدارة والخدمات العامة ومشروعات الدولة) هو المجال الرئيسي لاستيعاب العمالة الجديدة بمصر. فإن هذا التراجع لم يواكبه حتى الآن فوراً مقابل في مقدرة القطاع الخاص على الإحلال مكان الدور القيادي الذي كان يلعبه القطاع الحكومي والعام.

٢- استيعاب البطالة بمصر: يدخل سوق العمل سنوياً بمصر عدد يتراوح ما بين ٤٥٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف مواطن. هذا العدد الكبير للعمالة الجديدة لا يمكن استيعابه إلا إذا كان له ما ينافيه من استثمار منتج، ولا سيكون التوظيف الجديد إضافة إلى البطالة المنتجة (أي إلى رصيد هؤلاء الذين يعملون ويتقاضون أجوراً دون أن يقابل ذلك إنتاج يساوي قيمة ما يحصلون عليه من أجور). ومن المعلوم أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة مستجة تتفاوت من لقطاع وآخر ومن نشاط لآخر. لكننا إذا أخذنا - كمتوسط عام - أقل التقديرات في هذا الخصوص، وهي أن تكلفة فرصة العمل الواحدة تتطلب استثماراً في حدود ٩٠ ألف جنيه مصري. فمعنى ذلك أن حجم الاستثمار السنوي اللازم لمعالجة استيعاب العمالة الجديدة يجب ألا يقل عن ٣٠ مليار جنيه مصري. أما إذا شئنا أن نقضي تماماً على الرصيد القائم للبطالة، والذي قدرناه في حدود ٣ ملايين متعطّل، فإن ذلك يتطلب استثماراً قدره ١٨٠ مليار جنيه مصري (لاظن أن حجم الدخل القومي بمصر في حدود ١٢٠ مليار جنيه مصري). نقطة البدء إذاً في تقصير تقادم مشكلة البطالة هي عدم كفاية الاستثمار اللازم لاستيعاب العمالة المتعطلة.

وعسوماً، لو بدأنا ببحث جذور مشكلة البطالة وأسبابها بمصر إبتداءً من نسبة ١٩٦٧ وحتى الآن، فسوف نلاحظ أنه خلال الفترة ما بين ١٩٦٨ وحتى حرب أكتوبر المجيدة ١٩٧٣، أن الاقتصاد المصري كان يغلب عليه طابع اقتصاد الحرب، حيث خصصت مصر جانباً كبيراً من مواردها للانفاق العسكري لإستعدادها للمعركة مع العدو

الإسرائيلي. ولكن لاحظ، أنه على الرغم من ارتفاع نسبة الاتفاق العسكري وتدهور معدل الاستثمار المحلي، إلا أن معدل البطالة بمصر كان في تلك الفترة يدور حول نسبة ٢٠٪، في نفس الفترة (انظر مرة أخرى إلى الجدول رقم ١)، وهو لاشك معدل خشن لو قرن بالوقت الراهن. يبدو لي، أن السبب الرئيسي في هذه الضائقة يعود إلى استيعاب القوات المسلحة المصرية للشغل الأكبر من العمالة الجديدة وزيادة عدد سنوات البقاء في الخدمة العسكرية.

وهيما خرجت مصر من حرب أكتوبر، كانت في الحقيقة منهكة اقتصاديا بسبب الكلفة الاقتصادية المرتفعة للحرب. وبسبب انخفاض معدل الاستثمار القومي، فضلا عن تدهور أحوال البنية الأساسية للاقتصاد المصري (شبكة المرافق العامة). ورغم ذلك كله لاحظ أنه خلال الفترة ما بين ١٩٩٤ وبداية التسعينات لم يشكك المواطنون بتدهور نسبته. وأنشأت الدولة معدل البطالة بنحو ٢٠٪. من إجمالي القوى العاملة (كما تحقق في عام ١٩٩٤) وقد أقصى مقداره ٥.٩٪ (كما حدث في عام ١٩٨٢) هذا الهمزة النسي الذي كانت عليه مشكلة البطالة في تلك الفترة كان يرجع في الحقيقة إلى العوامل الأتية:

١- استيعاب أسواق العمالة بالجيش المصري أعداد كبيرة من العمال والفتيان المصريين نظرا لما كانت تنفذه الدول الخليجية من مشروعات استثمارية ضخمة في البنية الأساسية بعد إرتفاع أسعار النفط من خلال صدمات الأسعار في عام ٧٣/٧٤/١٩٨٠.

٢- استمرار إلزام الدولة بمصنعين المصريين من حملة المؤهلات العليا والمختصة.

٣- زيادة الاستثمار العام الذي وجبه لإسداء بناء شبكة المرافق العامة ومشروعات الإحلال والتجديد في القطاع العام.

٤- زيادة موارد مصر من النقد الأجنبي خلال تلك الفترة سواء أكان ذلك من حصة تصدير النفط (بعد استرجاع حقول سيناء) أو من تحويلات العاملين المصريين بالخارج، أو من حصة السياحة، فضلا عن القروض الضخمة التي حصلت عليها مصر آنذاك، وزائدا المبررات العربية التي توقفت بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد).

٥- التصريح الذي حدث في القطاع INFORMAL SECTOR الهامشي والذي كان يفسح لاستيعاب أعداد كبيرة من العمالة المصرية في أعمال الخدمات والحرف

غير النظامية. وهو القطاع الذي أصبح يخلق فرصا للعمل لمن يوظفون أنفسهم SELF-EMPLOYED.

ثم تفانقت المشكلة بعد ذلك، بدءا من عام ١٩٨٢، وحتى الآن. إذ ظل معدل البطالة يرتفع باستمرار، عاكسا في ذلك نمو عدد العمالة المصرية العاطلة، الرغبة في العمل والقادرة عليه والباحثة عنه دون جدوى. وخلال هذه الفترة بدأت مبادئ سياسة الانفتاح الاقتصادي توضع بحدة موضع التطبيق. وهي السياسة التي تقوم على تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحملها تدريجيا من الالتزامات الاجتماعية التي سارت عليها الحكومات المصرية منذ قيام ثورة ١٩٥٢: العمالة الكاملة، الدعم السلس والتخفيف عن كامل القراء والمجموعين، الضمانات الاجتماعية، والفرص في الخدمات العامة كالتعليم والإسكان الشعبي... وتراجع دور التخطيط الاقتصادي والقطاع العام والاعتماد على آليات السوق، وإعطاء القطاع الخاص الفرصة للإحلال مكان القطاع العام، والترحيب بالاستثمار الأجنبي في ضوء ما تقر له من مزايا وضمانات وحوافز، وهنا تجسدت الإشارة إلى أن تلك التفسيرات (١٩٨٢-١٩٩٢) قد اتسمت بتناقضات داخل

التوازن الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) والتوازن الداخلي (عجز الموازنة العامة للدولة) وهو الأمر الذي خلق لمصر ضغوطا خارجية (زيادة أعباء الدين) وداخلية شديدة (ارتفاع معدل التضخم) إنتهت بها في النهاية إلى توقيع اتفاق برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي وبرنامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي في عام ١٩٩١ وما جاء في رعاكم من شروط قاسية أدت إلى تقادم البطالة تقادما شديدا.

على أنه من المهم، قبل أن نوضح تأثير هذين البرنامجين على تقادم مشكلة البطالة، أن نشير أولا إلى العوامل المختلفة التي أدت إلى استخدام قضية البطالة خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩١، وهي عوامل يمكن تقسيمها، بحسب مصدرها، إلى نوعين رئيسيين.

والنوع الأول يشتمل في العوامل الخارجية التي أسهمت بشكل قسري في إضعاف معدل الاستثمار المحلي ومن ثم ضائقة فرص العمل الجديدة. وهذه تشمل:

١- تراجع أسعار الصادرات المصرية، وفي مقدمتها أسعار النفط.

٢- زيادة أعباء الدين

الخارجية، حيث أصبحت مبالغ خدمة الدين (الفوائد+الأسقاط) تلتهم مالا يقل عن ٤٠٪ من إجمالي حصيلته صادرات مصر.

٣- إن ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجية قد أدى إلى إضعاف قدرة مصر على الإستعانة به، وهو الأمر الذي كان يهدد انتظام تدفق الإيرادات الضرورية (الاستهلاكية والسياسية والاستثمارية).

٤- انخفاض الطلب على العمالة المصرية في دول الخليج العربية وعودة الكثيرين منهم بعد انتهاء هذه الدورات من بناء مشروعات البنية الأساسية.

٥- ضعف قدرة مصر في الحصول الخارجية على القروض بسبب السياسة الانكماشية التي انتهجتها مصادر الإقراض الخاصة والعامة بعد إنذاع أزمة الدين الخارجية لدول أمريكا اللاتينية في خريف عام ١٩٨٧.

أما عن مجموعة العوامل الداخلية التي أسهمت في تقادم مشكلة البطالة، فإنها تشمل:

١- تراجع الحكومة عن سياسة تشغيل المبرمجين الجدد، ووقف التوظيف في القطاع الصناعي المسمم منذ بداية التسعينات.

٢- انكماش قدرة القطاع الهامشي على استيعاب المزيد من العمالة الجديدة بسبب النمو المفرط الذي حدث في هذا القطاع من ناحية، وبسبب انخفاض الطلب على الخدمات التي يؤديها نتيجة لتدهور مستويات الدخل والمعيشة للمصريين، من ناحية أخرى.

٣- ضعف معدل النمو في القطاع الزراعي بسبب تناقص الرقعة الزراعية وضائقة الأراضي المصلحة، مما يترتب عليه خلق فائض سكان نسبي بالريف، راح يتدفق إلى المدن بحثا عن عمل دون جدوى.

٤- استخدام وسائل تكنولوجيا لاتسمح باستيعاب أعداد كبيرة من العمال (تكنولوجيا مكثفة لرأس المال) CAPITAL INTENSIVE) سواء عبر نشأة الاستثمار أو الاستثمار العام أو الاستثمار الخاص.

٥- ضعف معدل الاستثمار المحلي نتيجة لانخفاض معدل الإذخار المحلي (بعد أن زادت قسوى الاستهلاك) وضعف إمكانات الاقتراض الخارجي وضائقة مائدق مصر من استثمارات

أجنبية مباشرة. وكل ذلك ترتب عليه خسارة فرص التوظيف في القطاعات الإنتاجية. وواضح مما سبق، أن العوامل الخارجية تشيّر على تأثير القيمة الخارجية للاقتصاد المصري بينما تشيّر العوامل الداخلية إلى تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة وتعثر عملية التنمية على تفاقم مشكلة البطالة.

تأثير برامج «الإصلاح الاقتصادي» على مشكلة البطالة

على أن مشكلة البطالة بمصر أخذت منحى جديدا في الآونة الأخيرة تحت تأثير التطبيق الصارم لبرنامج الخصخصة الاقتصادية الذي عكس مع صندوق النقد الدولي وبرنامج التكيف الهيكلي الذي عقد مع البنك الدولي في عام ١٩٩١. وما زال تطبيق هذين البرنامجين ساري المفعول حتى كتابة هذه السطور. فقد أدت السياسات المنبثقة من هذين البرنامجين إلى وضع كوابح شديدة أمام إمكانات حل مشكلة البطالة. بل أدى التطبيق العملي لها إلى زيادة أعداد التمتعطين حاليا وإلى احتمال زيادة من سيتمطرون مستقبلا، هذا مع العلم بأن مصر قبل أن توقع رسميا على هذين البرنامجين مع هاتين المؤسسات في عام ١٩٩١ كانت قد بدأت بالفعل قبل ذلك بسنوات قليلة في تنفيذ كثير من الشروط والإجراءات التي إنطوت عليها تلك البرامج.

(١) تأثير برنامج الخصخصة الاقتصادية:

وفيمما يتعلق ببرنامج الخصخصة الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي، فمن المعروف أنه، في جوهره، برنامج ذو طبيعة إنكماشية، لأنه يستهدف القضاء على فائض الطلب المحلي، EXCESS DEMAND، على النهر الذي يؤدي إلى خفض العجز بميزان المدفوعات وحصره في حدود مناسبة يمكن تحملها بتدخلات طارئة لرأس المال الأجنبي وما يتوافق مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية مستقبلا. هذه الطبيعة الإنكماشية للبرنامج تتجلى في ثلاثة محاور أساسية، هي:

- * خفض العجز بالموازنة العامة للدولة.
- * تخفيف العجز بميزان المدفوعات.
- * السياسات التقديرية الرامية للحد من غر عرض النقود.
- ولا يتسع المجال لمرئز تفصيلات كل محور من هذه المحاور. ولكن حسينا هنا أن

نعررض للسياسات الجديدة التي انبثقت عن كل محور من هذه المحاور وكان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على مشكلة البطالة. فقيما يتعلق بالسياسات والإجراءات التي اتخذت مؤخرا بشأن خفض العجز بالموازنة العامة للدولة وكانت ذات تأثير جلي في خفض الطلب على العمالة فقد تخلت قيسا بلى:

١- تخلى الدولة نهائيا (تقريبا) عن الالتزام بتعيين المصريين المصريين والتوظيف الحكومي حتى يمكن التحكم في نمو بند الأجور والمرتبات بالموازنة العامة. (وهناك تفكير مطروح بشأن التخلص من العمالة الزائدة في الإدارات الحكومية، إلا أن التخوف من الآثار الاجتماعية والأمنية والسياسية لهذا الإجراء منع حاليا من تنفيذ هذه الفكرة).

٢- أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب شهر المباشرة (والضمان الواضع هنا خضيرة البيجمات) وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسم على الخدمات العامة وترك الأسعار لتتحدد في ضوء أهيات العرض والطلب، أدت إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل المعالي المتاح للإنفاق، ما أثر على الطلب المحلي وأدى بالتالي إلى حدوث كساد واضح بالأسواق وتراكم غمير مرغوب في المخزون السلمي لدى القطاعين العام والخاص. وقد نجم عن ذلك خسائر وإفلاسات كثيرة ترتب عليه تراجع أعداد لاهأس بها من العمالة الموهقة.

٣- أدى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والتشغيل والمستلزمات السلمية، المحلية والمستوردة (بعد خفض القيمة الخارجية للجنه) إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلية في مختلف القطاعات الإنتاجية في وقت لا يستطيع فيه هذه القطاعات أن ترفع من مستوى الإنتاجية لمواجهة أعباء هذه الزيادة. وكانت نتيجة حدوث خفض ملموس في الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه القطاعات، ومن ثم تدهور في قدرتها الذاتية على التراكم والمحد من التوسع في خطط الإنتاج. وقد أثر ذلك سلبيا على الطلب على العمالة.

٤- أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية، كالطعيم والصحة والإسكان الشعبي... إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة

المشتغلة بهذه الخدمات.

٥- كذلك أدى تقليص دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى تراخي الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الإيدي العاملة العاطلة (باستثناء) الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية، وهي مشروعات تعتمد على تكنولوجيا متقدمة لتعصر رأس المال وعلى عمالة مؤهلة، أي تسرح عقب انتهاء المشروع.

وفيمما يتعلق بإجراءات خفض العجز بميزان المدفوعات، وهي الإجراءات التي صيغت تحت عنوان وقهر الفجوة الخارجية، فإن تأثيرها على مشكلة البطالة قد تجلى في الأمور الآتية:

١- أدى إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية إلى خسارة مصر للأسواق التقليدية. لصادراتها والتي كانت تضمن تخطيطا لإنتاج لفترات معقولة، ومن ثم عمالة مضمونة أثناء تلك الفترات.

٢- إن خفض القيمة الخارجية للجنه DEVALUATION، بعد تعميم سعر الصرف، قد أدى إلى ارتفاع كلفة المواد الوسيطة المستوردة في كالة قطاعات الاقتصاد القومي التي تعتمد في إنتاجها على هذه المواد، ومن ثم إلى زيادة الأسعار النهائية لمنتجات هذه القطاعات. وفي ضوء تروى مستوى الدخل الحقيقية للسكان- بحسب الفلا البطالة وعسدم قو الأمور المرتبب الصلاء والمربات بعدد لمحد التضخم- فقد عمق ذلك من حالة الكساد الاقتصادي للسوق المحلي من ناحية، وإلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات المصرية التي تعتمد في إنتاجها على واردات وسيطة من الخارج من ناحية أخرى. وكل ذلك كان ذا صلة وثقة بخفض الطلب على العمالة.

٣- كذلك أدى (وسويدي) تحرير تجارة الاستيراد إلى ترميض الصناعات المحلية التابعة للقطاع العام والخاص إلى منافسة غير متكافئة لن تستطيع المصود فيها أمام طوفان المنتجات المستوردة. وقد نجم (وسينجم) عن هذا مزيد من الخسائر والإفلاسات والغلق لصناعات المحلية، ما كان (وسيكور) له تأثير واضح في تفاقم مشكلة البطالة.

أما قيسا يتعلق بتأثير السياسة النقدية الجديدة التي انطوى عليها برنامج التثبيت الاقتصادي والتي استهدفت

الحل من غير عرض النقود، وكان لها تأثير بليغ في زيادة البطالة، فنكشلت هنا بالإشارة إلى قضيتي جهرتين:

١- إن الزيادة الهائلة التي حدثت في أسعار الفائدة، بعد تعويم هذا السعر- وهي الزيادة التي تحققت تحت تأثير طرح إذونات الخزنة لكي تتمكن الحكومة من الاقتراض من السوق النقدي المحلي- قد أدت إلى زيادة كلفة رأس المال الجاري والقائم، ومن ثم إلى إحجام المستثمرين وأصحاب المخرات عن استثمار أموالهم في مشروعات استثمارية جديدة وفضلوا بشراء هذه الأذن باعتبارها أفضل استثمار مريح ومضمون ومعنى عائدته من الضرائب. وهكذا يمكن القول، أنه كان من نتيجة هذه السياسة تسبيل المخرات، فبدلاً من أن تحول المخرات الموجودة في الأوعية الإخراجية (البנק، شركات التأمين...) إلى استثمارات تخلق إنتاجية جديدة وطلباً إضافياً على الصالة، تحولت تلك المخرات لتعويل الاستهلاك الحكومي الجاهز.

٢- إن السقوط الإقتصادي التي فرضت على النظام المصرفي بهدف الحد من الإقتصاد (تم التخلي عنها مخرًا) قد أدت إلى خفض واضح في حجم الإقتصاد المنتج للقطاعات الإقتصادية المختلفة، وكثير من هذه القطاعات يعتمد في قيرل رأس المال الجاهز، على الإقتصاد ولهذا كان من جراء هذه السياسة زيادة حجم الطاقات الإنتاجية العاطلة وخفض مستوى الإنتاج المحلي في كثير من المشروعات، ومن ثم التأثير سلباً على الطلب على المعاملة المحلية.

ب- تأخير برنامج التكيف الهيكلي:

وإذا انتقلنا الآن للبحث في تأثير اتفاقات مع البنك الدولي، وهو الاتفاق المصروف تحت مصطلح «برنامج التكيف الهيكلي» فإن أخطر ما في هذا الاتفاق هو قضية تزج الملكية العامة وتحريكها للقطاع الخاص المحلي والأيجنسي PRIVATIZATION، إذ من المصروف أن يتمخض عن هذا التحول تسريع أعداد ضخمة من المعاملة المصرية الموقفة في مشروعات القطاع العام، بعد أن تتحول الملكية خاصة (محلية أو أجنبية) ويديرها أصحابها في ضوء سموم لتحقيق أقصى ربح ممكن، وسيبرزه الطين بلة، إذ عسده الملاك الأجانب الجند لتحويل فائض أرباحهم للخارج. بدلاً من استثمار محلي، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة العجز يميزان المديفرات

مستقبلاً وزيادة الحاجة للإستعانة من الخارج، وإلى حرمان مصر من جزء هام من فائضها الإقتصادي الذي من الممكن أن يزيد من قدرتها الذاتية على التوكل والنمو وخلق فرص للتوظيف.

يبقى بعد ذلك سؤال: هل صحيح أن زيادة البطالة والكراخ الشديدة التي وضعت أمام حلها والتي تجت عن تنفذ هذا البرنامج، هي معارضة ومصدرة ألام يجب أن يتحملها المجتمع المصري لكي يصمم من الاختلالات الهيكلية الموجودة فيه، وأنه عما قريب سوف تستعيد مصر قدرتها على النمو والتقدم واستيعاب البطالة الموجودة حالياً؟

إن كاتب هذه السطور يشك في ذلك. ولاشع المجال هنا لشرح وجهة نظره، ولكنه يكتب بالاستناد هنا على حصاد التجارب في دول أمريكا اللاتينية التي سبقنا في تطبيقها لهذا البرنامج، بحذافيرها تماماً، منذ عقدين من الزمان، ومع ذلك زادت صورتها قسامة. فلا استطاعت أن تتخلص من أزمة ديونها، بل استطاعت أن تراجعه عبء البطالة المتزايدة، ولا تماقت أكثر، وإن كانت قد استطاعت أن تخفض من عجز ميزانيتها العامة وتزيد من حجم احتياطاتها النقدية وتقلل من عجز ميزانيتها التجارية وهي يزيد انفضاحها على العالم الخارجي. وفي عناصر التقييم الرئيسية التي يقيس بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مدى نجاح برامجهم، وليس هذا بالأمر المستغرب. ذلك أن هذه المؤسسات، ومنها الدائنين ونادى باريس، لا يعينها مسألة مكافحة البطالة، لزيادة معدلات النمو ورفع مستوى المعيشة، ولاتقليل الاعتماد على العالم الخارجي. أو صيانة الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد المدينة، فكل ما يعنهم هو حماية حقوق الدائنين وضمان انتعاج هذه البلاد أمام صادرات البلاد الصناعية وتسيئة الخاف للإستثمارات الأجنبية الخاصة من خلال المزايا والضمانات التي تجعل متوسط معدل الربح في البلاد المدينة أعلى من نظيره في البلاد الأخرى. وروياً يفسر لنا هذا، لماذا ينجم عن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي زيادة بطالة القوى العاملة. فهذه البطالة تكون ضاغطة باستمرار على خفض معدلات الأجور الحقيقية. وهي أمر مفر لجذب الإستثمارات الأجنبية الخاصة

المخرج من مأزق البطالة:

ليس من المتوقع إذن أن يتمخض برنامج

التثبيت وبرنامج التكيف الهيكلي عن حل ناجع لمشكلة البطالة. ذلك إن هذه البرامج ليس من مهامها تنمية البلاد المدينة، وبدون التنمية المستمرة لا أمل في علاج هذه المشكلة. فالتمتية المستمرة بما للتحرف، من معدلات عالية للنمو من خلال ما تستند إليه من قدرة على التراكم ومن تفسير في بيئة الاقتصاد المحلي، ومن توسيع للطاقات الإنتاجية وخلق فرص متزايدة للتحرف، من الإطار الوحيد لعلاج مشكلة البطالة وصياغة هذه التنمية وتحديد مراحلها وحشد الموارد اللازمة لتحقيقها، وهي مهمة تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلاد المدينة.

على أن الخطورة تكمن هنا لو أن مصر اضطرت مستقبلاً، بعد عام ١٩٩٥، أن تعيد انفتاحها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفرض عليها، مرة أخرى، تكرار مثل هذه البرامج، خاصة إذا حل النصف الثاني من التسعينات، ولم تكن قدرة مصر على خدمة ديونها الخارجية المأد جدولتها قد قوت بسبب عدم قدرتها الإقتصاد المصري على زيادة موارده من النقد الأجنبي. وخيرة ذلك أمريكا اللاتينية تشير إلى هذه الخطورة، حيث اضطرت أن تعيد انفتاحها مع الصندوق والبنك الدوليين مرات عديدة نظراً لعدم تمكن ديونها الإقتصادي وضعت قدرتها على خدمة ديونها الخارجية ومن ثم عدم استطاعتها تجنب الاستعانة وإعادة الجلود.

نحن معاجزون إذن أن نلكر في الأزمة الاقتصادية لمصر منطق مختلف قائم من منطق المؤسسات الدولية وصانعي القروض.. ولا يجب تساعداً على تنمية مصر وعلاج مشكلاتها الاقتصادية، فكله مهمة أبعد ما تكون عن أهداف هذه المؤسسات وبرامجها الحقيقية. كذلك يجب ألا نثق في وهم أننا سائرنا على الطريق الصحيح عندما تتخذنا هذه المؤسسات بسبب التزامنا بتفويتها ما طلبه منا من سياسات وإجراءات. فسميحاً المديح هنا، ليس لأننا نتقدم اقتصادياً واجتماعياً، بل لأننا ننفذ حزمة السياسات التي تحمى حقوق الدائنين ونقتصر مصر أبوابها على مصراعها لاستقبال البضائع وريوس الأموال الأجنبية التي تحقق لأصحابها معدلات عالية من الربح.

ومهما كان من أمر، نحن نعتقد أن مكافحة مشكلة البطالة يجب أن نحل مكان الصدارة في جدول أعمال

السياسة الاقتصادية المصرية في الفترة القادمة، خاصة وأن البطالة لايجوز النظر إليها على أنها مجرد مشكلة اقتصادية فحسب، بل قضية اجتماعية وسياسية وأمنية من الدرجة الأولى، والفرغى في التصدي لها - قبل أن تستفحل أكثر من هذا- سيكون له تداعيات خطيرة ما أوجع مصر أن تتجنبها. وعليه، نحن نعتقد أن مدى التقدم في علاج هذه المشكلة يجب أن يكن هو المقياس الأهم لدى نجاح أو سلاسة السياسة الاقتصادية. ولهذا يبدو لنا، أنه من الخطورة يمكن أن نترك مسهمة حل هذه المشكلة للاقتصاديين والتكتروقاط ذوى النظرة الضيقة للأسير، والتي ترى أن الحل سوف تكفل به آليات السوق بعد أن تتجهز الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي. فما أبعد هذا الزعم من الحقيقة. فلا أخيرة النظرية، ولا الصجارب التاريخية تؤكد ذلك. بل على العكس، ثبت أن مشكلة البطالة تفاقمست في البلاد الرأسمالية الصناعية ذات الأليات العربية للأسواق بالقدرة التي تراجعت فيه الدولة عن أهداف التوظيف الكامل FULL-EMPLOYMENT والاستعداد على ليهزالية السوق. والأن بات من الواضح، أنه لا مخرج من أزمة البطالة في مجسمه هذه الدول إلا بتبنى سياسات عميدة تهدد إلى علاج هذه الأزمة بعد أن باتت البطالة تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعى والسياسى في هذه البلاد (ومن هنا جاءت هذه دعوة الرئيس الأمريكى كلفنتون مؤزرا لعقد مؤتمر دولى لخاشفة سبل علاج أزمة البطالة) أما في البلاد النامية، فالبطالة تفاقمت فيها حينما توفقت جهوه التنمية وحينما احصمت فيها أزمة المديونية الخارجية وتعمقت في ضرتها أواصر التهمية للاقتصاد الدولى المؤزم وزاد الطين بل عندما أجبر الدائنين (نادى باريس) والمؤسسات الدولية هذه الدول على تبنى سياسات ليهزالية السوق وإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي. لاعلاج إذن مشكلة البطالة إلا من خلال تبنى القيادة السياسية استراتيجة تنصوبة ببدلة، تضع ضمن أولوياتها مكافحة البطالة كهدف عزيز.

على أن التصدى لمشكلة البطالة بمصر- نظرا لخطورتها- يحتاج في رأينا إلى منظورين. أولهما هو منظور الأجل القصير، وثانيهما هو منظور الأجل المتوسط والطويل، وفيما يلي لمحة عن كل منهما.

١ الإجراءات العاجلة للحد من البطالة

التصور:

وهذه هذه الإجراءات هو الحد من تفاقم مشكلة البطالة والتخفيف من آثارها السلبية (خاصة الاجتماعية والأمنية) في الوقت الراهن والأمد القريب القادم. وهذه الإجراءات نجعلها في خطوط عريضة كما يلي:

« اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الإنتاج الملقى من زحف المنافسة المدمرة التى ستأتى فى ركاب تحرير تجارة الإستيراد حتى لا تنقل مشروعات القطاع العام والخاص مع ما يعترى على ذلك من تسريع أعداد ضخمه من العاملين.

« وقف عمليات لزج ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحسينها للقطاع الخاص المحلي والأجنى PRIVATIZATION، إذ بات في حكم المؤكد أنه سيترتب على تلك العمليات الاستغناء عن شطر كبير من العمالة الموفقة في هذه المشروعات. والبديل الأفضل لذلك هو علاج المشكلات التى يعاني منها القطاع العام وإدارته على أسس إقتصادية سليمة، تحقق لانتضا بدعم موارد الدولة التصورية.

« استغلال الطاقات العاطلة الموجودة في شتى قطاعات الإنتاج المحلي، والعمل على تلاي أسبابها، خاصة أسباب الكساد الخالى الذى نجم عن التطبيق الصارم لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلى.

« دعم وحماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي، وبالذات في المجالات كثيفة العمالة، وأن تتناسب المزايا والمخاوف المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة وبالذات في المحافظات الأقل نموا وذات البطالة الكبيرة.

« توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين من خلال نظام لإعانة المعطلين، والتفكير من الآن في تدبير الموارد التى تلزم لتحويل هذا النظام.

« أن تضع الدولة برنامجا شاملا للتفويض بالمحرمات الصحية والتعليمية، مما سيترتب على ذلك خلق فرص عمل منتجة لآلاف المصريين المؤهلين للعمل في هذه الخدمات، وتوفير المزايا التى تغد تغذية هذا البرنامج. وميزة هذا الاقتراح، أنه فضلا عما يسهم به من علاج جزئى لمشكلة البطالة، إلا أنه سيسهم في الوقت نفسه في التصدية البشرية التى تقفل الآن أحد التركيزات الهامة للتنمية المتواصلة.

« دعم وتوسيع انتشار مراكز التدريب

المهنى للمقات المسلحة في مجال المهن اليدوية، ومساعدة الدولة لخرى هذه المراكز. خاصة وأن مزاولة تلك المهن تعتمد أساسا على الخبرة والتكفاءة، وتحتاج إلى أسس متواضعة للغاية.

٢- إجراءات الأجل الطويل:

سيتوقف اقتلاع جذور البطالة في مصر في الأجل الطويل على قدرة الاقتصاد المصرى وألياته على خلق فرص متزايدة للتوظيف تتناسب مع أعداد من يدخلون سنويا إلى سوق العمل. وهذا لن يتحقق إلا في ضوء نهى استراتيجة للنمو والعالة على المدى المتوسط والطويل، تضع على قائمة أهدافها تحقيق التوظيف الكامل. على أننا نسارع هنا لتفسيه بأننا لاتصعب بالتوظيف الكامل إلزام الدولة بتعيين الخريجين بغض النظر عن الحاجة الفعلية للعمل، كما حدث في فترة السبعينات، حيث أدى ذلك إلى تراكم العاطلين في قطاعات الدولة الخدمية والإدارية والإنتاجية دون حاجة فعلية لهم مما ترتب عليه تحويل البطالة لآلة لاسفارة إلى بطالة مقمتة، بل تعنى بالتوظيف الكامل، كهدف عزيز على السياسة الاقتصادية. ذلك

المستوى المطلوب من التشغيل المنتج الذى يتصرف به يدخلون إلى سوق العمل سنويا، في ضوء معدلات عالية النمو الاقتصادى تتفق- على الأقل- معدلات النمو السكانى (لاحظ أن التوظيف الكامل لايعنى أن يكن معدل البطالة صفرًا. فهذا مستحيل من الناحية الفعلية، فنحن نتحدث عن توظيف كامل إذا كان معدل البطالة يتراوح ما بين ٢ إلى ٣٪ من القوى العاملة). كما نسارع لتفسيه أيضا، أن تنفيذ تلك الاستراتيجة لن يتحقق في ضوء إبعاد الدولة وزاحتها عن التدخل في النشاط الاقتصادي مع الاعتماد المطلق على آليات السوق التى يتعامل فى ظلها المستثمرون سسيا وراء أعلى ربح يمكن (حتى لو أدى ذلك إلى زيادة البطالة). ذلك أن هدفنا التوظيف الكامل بغرض، ضمنا، أنه خيار سياسى اجتماعى نتجناه القيادة السياسية وتشولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة.

هذه الاستراتيجة الجديدة للنمو والعالة التى ندمو لها، والتي يكون هدف التوظيف الكامل ضمن أهدافها الرئيسية تعتمد على عدة محاور، نرسم معالمها كما يلي:

١- أن نمتلك مصر استراتيجة تنموية طويلة المدى (على مدى ربع قرن قادم مثلاً)

وأنها تعاني من خفة سكانية شديدة. كما أن تحقيق هذا الهدف سيحتاج إلى دفعة قوية للقطاع الصناعي ومرتبط به من صناعات متوسطة وصغيرة تحتاج إلى عمالة كثيفة، فضلا عن قطاع الخدمات (السياحة، النقل الاتصالات...إلخ).

٤- يبدو لنا ، أن أفضل صيغة تفي بأعراض النمو المتواصل المرتبط بالتوظيف الكامل هي **صيغة الاقتصاد المختلط** المدار على أسس اقتصادية سليمة، ولا يجب أن تلج في وهم إزاحة قطاع ما في سبيل سيطرة قطاع آخر. فنحن من أجل هدف النمو المتواصل مع التوظيف الكامل نحتاج إلى جهد وعطاء كل القطاعات (القطاع العام، والخاص، الأجنبي، الصناعات، قطاع الإنتاج السلمي الصغير) كما نعتقد أنه ليس من الممكن تحقيق هذا الهدف بالاعتماد المطلق على آليات السوق العنصرية (التي لا تتنبأ بهدف التوظيف الكامل كهدف اقتصادي اجتماعي سياسي). ذلك أن تلك السوق في حالة مصر مشوهة، بحكم طبيعة مرحلة التقدم الاقتصادي الاجتماعي لمصر الآن، وتسيطر عليها القوى الطفيلية والعناصر الاحتكارية التي كثيرا ما تسعى إلى استخدام الموارد وتوزيعها التوزيع الأفضل.

٥- سيجب على عاتق الدولة مهام ضخمة في سبيل تحقيق تلك الاستراتيجية. فالدولة مطالبة بأن تمارس نوعا ملائما من **التخطيط الاقتصادي** الذي يحفز القطاعات المختلفة لتحريك صوب النمو المتواصل المصحوب بالتوظيف الكامل. وهي مطالبة بأن تحافظ على، وتطور سلطتها السيادية في وضع القرارات الاقتصادية الهامة المؤثرة في تحقيق تلك الاستراتيجية (مثل تحديد معدلات النمو والإدخار والاستثمار القرارات المتعلقة بالسياسة المالية - الضرائب والإنفاق العام- والمتعلقة بالتجارة الخارجية والسياسة التعليمية والتكنولوجية...).

وعدد...
إن مصر تستطيع أن تحقق المعجزات الاقتصادية إذا استطاعت أن تحسن استخدام ثروتها البشرية وأن توفر لها مقومات الحماية الكريمة وسبل التطور. ما بالنا تذهب بعيدا وقد سمعنا دول أخرى في هذا المضمار ، حينما استندت على العنصر البشري الوافر في تحقيق إنطلاقتها الاقتصادية وبناء تقدمها الاجتماعي (بحجرة النمو الأربعة) قائلين، وما يتولد عنهم من قوى عاملة، سيظلون في التحليل الأخير أهم أنواع الشؤنة ، وأمن عوامل الإنتاج.

السياسات والسياسات. إذ أدت في النهاية إلى وقوع مصر في أزمة المديونية التي كبلت حريتها في اتخاذ قراراتها الاقتصادية. كما أن أحد الأخطاء التي لا تقل خطورة في السياسة الاقتصادية المطبقة حاليا هو الإقرار في وهم أن الاستثمار الأجنبي سيحل لنا معضلة التوظيف. وأنها -أي تلك الاستثمارات الأجنبية- يمكن أن تكون بدلا عن جهد الإذخار المحلي. (مع العلم أن تأثير الاستثمار الأجنبي -غير المضط- إن يكون بأقل من تأثير ظروف الدين الخارجي على ميزان المدفوعات).

٣- إن تحقيق التوظيف الكامل في إطار من النمو المتواصل للاقتصاد المصري سيطلب رفع معدلات الاستثمار في القطاعات السلمية والخدمية التي تنطوي على إمكانات عالية لزياة الانتاج والتوظيف. من ذلك مثلا، النهوض ببرامج ضخمة لتنمية القطاع الزراعي (استصلاح الأراضي وتوزيع البنية الأساسية لها) وتنمية وتصميم **المحافظات الصحراوية** (سيناء والوادي الجديد) نظرا لما يتوافر فيها من ثروات وإمكانات للنمو، خاصة

نحدد فيها الصورة المرغوبة للوضع الذي ينبغي أن يكون عليه الاقتصاد المصري بقطاعاته وأرضائه الاجتماعية المختلفة، وتكون محل إجماع من القوى الاجتماعية والوطنية وتعكس آمانيها في التقدم والرفاء. وهذه الاستراتيجية التي سيكون ضمن أهدافها تحقيق التوظيف الكامل، يجب أن يتفرع عنها برامج وخطط متوسطة للنهوض بقطاعات الإنتاج السلمي (الزراعة والصناعة) وقطاعات الخدمات والتصدير، بحيث يكون القضاء على البطالة مرتبطا بخلق فرص عمل منتجة، وهو ما يتطلب دفعة قوية للاستثمار والنمو في سائر هذه القطاعات.

٢- الارتقاء بمعدل الاستثمار في الاقتصاد المصري إلى ما لا يقل عن ٢٥٪ من الدخل المحلي الإجمالي ، مع العمل على زيادة القدرة الذاتية للتوظيف لمصر من خلال ارتفاع معدل الإذخار المحلي حتى تقل فجوة التوظيف وحاجتنا لمصادر التمويل الأجنبية، لقد كان الإقرار في التمويل الأجنبي عن طريق القروض الخارجية في فترة

تطور عدد المتعلمين ومعدل البطالة بمصر للفترة ١٩٦٠-١٩٨٦

السنوات	اعداد المتعلمين (بالآلاف فرد)	معدل البطالة (النسبة إلى إجمالي القوى العاملة) %
١٩٦٠	١٧٥	٢.٢
١٩٦٢	١١٨	١.٨
١٩٦٤	١٣١	١.٩
١٩٦٨	٢٤٤	٣.١
١٩٦٩	٢١٩	٢.٧
١٩٧٠	١٩٨	٢.٤
١٩٧١	١٥٣	١.٨
١٩٧٢	١٣٥	١.٥
١٩٧٣	١٤٥	١.٦
١٩٧٤	٢٠٩	٢.٣
١٩٧٥	٢٣٣	٢.٥
١٩٧٦	٨٥٠	٧.٧
١٩٧٧	٢٩٦	٢.٨
١٩٧٨	٣٥٤	٣.٣
١٩٨١	٥٨١	٥.٤
١٩٨٢	٥٩٦	٥.٦
١٩٨٤	٦٣٤	٦
١٩٨٦	٢٠١١	١٤.٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعدادات العامة الثلاثة (١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦).

استراتيجية الكلاب البرنخوش

في عمليات الإرهابية بالقاهرة وأسيوط ..

مدحت الزاهد

تطورت عمليات حلف الجماعات التكفيرية في مصر خلال الشهر الأخير، في اتجاهين بارزين * الاتجاه الأول كانت ساحته العاصمة (القاهرة) التي تحولت لمسرح عمليات يتم فيه القيام بضربات مركزة متتالية ضد أبرز رموز الدولة، على نحو ما حدث في العمليات التي استهدفت حياة صفوت الشريف ، وزير الإعلام، وعسن الأتلى، وزير الداخلية، ود. عاطف صدقي رئيس الوزراء، والمجند في هذه العمليات أنها استخدمت الرهوت كونهنزل، في

الضجيج من بعد، لمرابط المستورين بعد أن كان يتم اعتراض الهدف، والالتصام النهاري معه، وفردجها عسيلة د. ولقت المحجوب، ومحاولات اغتيال حسن أبو باشا وزكى بدر، ونسرى اللابلية السابقين، ومكرم

محمد أحمد رئيس تحرير المصور، ود. فرج عودة مؤسس حزب المستقبل. كما يتطرى هذا الجديد أيضا على تطور نظام الرصد والمراقبة واستخفاف الإشارات بين أفراد المجموعة المنفلة ، في بدء الهجوم.



أعضاء من الجماعة الإسلامية خلال محاكمتهم

وقد تزامنت مع هذا الاتجاه عمليات ضرب السباحة في قلب العاصمة، بهجمات متباعدة على فترات، تنتظر نوعا من الاسترخاء الأمني ، بعد حملات المطاردة الشديدة، كي تبدأ هجوما جديدا، وكانت حادثة مصر القديمة إحدى الحوادث الأربعة ضد السباحة.

* والاتجاه الثاني هو تطور عمليات العنف في محافظات الصعيد، وبالأخص في مراكز محافظ أسوط: دهروط وقوص وأبو تيج وأسوط. وهي عمليات موجهة في معظمها ضد مراكز الشرطة ومفتشى المباحث وضباط أمن الدولة والخبرين واستراحات الضباط، وسياراتهم.

وتوفر حرب عصابات المدن للجماعات التكفيرية مزايا عديدة فهي تتم ولقا لقاعدة وإضرب وأهرب بقيام مجموعة صغيرة بالمهاجم المباشرة على الهدف، واختصار الاشتباك في الظروف الملائمة، وتصادى الاشتباك في الظروف المعاكسة، ثم الفرار قبل أن تتمكن أجهزة الأمن -على الأرجح- من الالتحام، ثم القيام بهجوم جديد، في موقع آخر، بهدف استنزاف طاقات الحفص والنيل من معنوياته وصلابة إرادته على مواصلة الاشتباك.

حرب عصابات المدن

ومثلما تدل العمليات الانتحارية في قلب العاصمة على مستوى جديد من تطور الخبرة العسكرية للجماعات التكفيرية، فإن حرب عصابات المدن تتم أيضا عن تطور في هذه الحفبات، لا يتحدد فقط في اختيار الهدف وتوقيت الهجوم، بل يشمل أيضا اختيار أماكن الهروب في مزارع القصب والموز التي تشكل بأغصانها الكثيفة ساترا طبيعيا، واختيار خطوط الهروب أثناء الحصار عبر العرعق والمستنقعات المائية إلى أماكن مجاورة، مع استمرار مؤخرة صغيرة في تأمين عملية الانسحاب، تحت الزيران. ومن فاذج عمليات الهجوم الأخيرة، في حرب عصابات المدن قيام مجموعة إرهابية بتوجيه عدة ضربات متتالية في شهر ديسمبر الماضي، ضد أهداف أمنية في مدن قوص وأسوط، قبل أن تنجح قوات الأمن في الاشتباك معهم، بعد مقارعة مشيرة بالسيارات، فيما تعد معركة حداثق الهادري التي جرت في أواخر شهر ديسمبر الماضي بين مجموعة إرهابية تضم ١٠ أفراد و ١٥٠ من قوات الأمن حاصرت مرتفعهم في حداثق الهادري بمحافظة أسيروط ثمزجا

تكثيف الجمع

مجلس شورى الجماعة، وذلك تطبيقاً على حادث اغتيال اللواء عبادة وقال إن لقانون القتل تصدر عن مجلس شورى الجماعة، أما مقتضيات عمليات القتال ضمن المواجهة الضامة مع جهاز الشرطة فلا تحتاج لقتارى سبقة.

وأصاب أن هذه العمليات تشمل كل من يعين أو يثبت أركان الطاعوت وإن خص بالذكر عين النظام، أي جهاز أمن الدولة، وبد النظام، أي جهاز الشرطة بكل فروعه، وأصاب إلى ذلك أن ضرب السباحة يستهدف ضرب الاقتصاد، لإخضاع النظام خارجياً ودخلياً.

تقال ..

وهذه المنابع النظرية، بكل امتداداتها التاريخية، في تكوين العقيدة القتلية للتنظيمات الإرهابية، لانتشار طبيعة التطور العسكري الذي نشأ في عمل الجماعة. وتتصل هذه التطورات بعدة عوامل منها تأثير القيادة العسكرية من مجموعة الضباط وعلى الأخص رائد المدرعات عصام القصرى- الذى نجح في عملية الهروب الكبير من سجن طرة- ومقدم المخابرات عبود الزمر- وعقيد الصاعقة محمد مكايى، صاحب الميرل الناصرية المبكرة، والذي فصل من الخدمة عام ١٩٨٨ بعد أن استقطبت الجماعة بعد سلسلة من التحقيقات أجرتها المخابرات الحربية أثر صدامه بمجموعة حراسة اللواء زكريا بدر، جاره في نفس العارة، بحى مصر الجديدة وقد استطاع العقيد مكايى الهروب إلى بوشاور على الحدود الألفانية الكسافانية حيث التقى هناك مع د. آيون الطواهرى، والمرب الأتخان، ومشتات المصريين من شاركوا فيما سميت بحرب الجهاد (- المستمرة حتى الآن)، وذلك بصحابة من السلطات المصرية تحت خطوط سعودية وأمريكية . وإذا كانت المجموعة العسكرية قد لعبت



في الداخل والخارج.

فقتله نصحي قائد مجموعة همام القصرى التي نفذت عملية محاولة اغتيال اللواء حسن الأتلى، سبق له المجاهرة برفض العذر بالجهل بالنسبة للحكام، وكل من يمتنع عن مقاومتهم. وفيما سقط أفراد مجموعة القصرى فإن بقية الجناح العسكري (جند الله) التي شكلها نصحي بعد عودته من بوشاور لازالت مجهولة. وعبد الحميد حب الله، قائد مجموعة طلائع الفتح الذى صدر حكم بإعدامه في القضية المشهورة بإعلاصا بالعائدين من أفغانستان ذكرى في تبرير عمليات قتل المسئولين والأبرياء الذين يتصادف وجودهم أن مصر قد أصبحت دار حرب كالمرة سقطت منها أحكام الشريعة الإسلامية، ولاشيت إسلام شخص فيها، إلا بنية قتلية. وقال أن الفدر الخاص يرتكب لنفع الفدر العام، وأن القاعدة هي جلب أعظم المصلحين التي هي إقامة الخلافة الإسلامية، وأن سرقة أموال البنوك وجريمة لأن فوائدها ربوية

وجسر الذكر في هذا المجال أن الزعيم التكبرى حسب الله قد نجح في اختراع صمد كاتم للصوت على شكل قلم جاف لفصله عن جهاز مفرعات.

بوتما تجد طلعت فزاد باسم- المتحدث الرسمي باسم الجماعة واللاجئ السياسى في الدفارك- يرفض في حوار مع جريدة الحياة اللبنانية تعليق اغتيال قيادات الأمن بإصدار فتاوى من

لعمليات الانسحاب في قط حرب العصابات، إذ انسحبت المجموعة على دفعات، وفقاً لبدأ الانتشار لتقليل الخسائر، وشكلت مؤخرة للحماية وأصلت تبادل إطلاق النار مع قوات الشرطة لمدة ١٢ ساعة متواصلة، مستفيدة من الساتر الطبيعي للأخضان الكثيفة، حتى نجح من أفراد المجموعة في الهروب، فيما سقط صلاح محمود عطية آخر عناصر المؤخرة، مضرباً في دماغه بعد مقتل جندي وإصابة جناب ومواطن.

أما عملية المعصرة التي قتت في القاهرة، في شهر يناير الماضي، فقد قتت في ظروف أصعب، إذ حاصرت قوات الأمن المنطقة، وقامت بتجريد منازلها منزلاً منزلاً، وأخذت من كل منزل رهينة مع نشر عدة كمامات في الحى، وذلك بهدف القبض على مجموعة إرهابية هاربة، وعندما استعشرت المجموعة أن الحصار بدأ يضيق حولها، قورت الاقتحام الكمين، بعد الاستيلاء على سيارة ييجو، تبادلت معه إطلاق النار، فسقط منها قتيلاً، وتم القبض على آخر حياً، في حين هرب اثنان، كما أصيب من قوات الشرطة، ثلاثة جنود ولقى إثنان مصرعهما.

الكلب والبرفوث

والمنابع لعمليات العنف الأخيرة، يلاحظ أنها وثيقة الصلة بنظرية آين الطواهرى، أحد زعماء تنظيم الجهاد في الخارج (الكلب والبرفوث) التي تلخص صورا الجهاد ضد مؤسسات الدولة بصراع الكلب والبرفوث، لعدم التكافؤ بين الكلب والبرفوث لا يجرم الأخير من مصى دماء الأول، وتهيش دوره مضمناً برشاقة الفرق فوق مراضع مغلقة من جسده بصورة تقلد لدرة الكلب على اصطفاه.

وقد أفاض آين الطواهرى في شرح هذه النظرية القنصانية على استنواذ الدولة وتهيش دورها في كفايه «العمدة» في إصدار العمدة الذي يشرح لنسبه استراتيجية وتكتيكات المواجهة بين الأمن وجماعات الجهاد

لاعز بالجهل

وإذا كانت نظرية «الكلب والبرفوث» تفلل التناقض الاستراتيجى للجبهة، فإن المرجعية الفكرية التكتيكية لتقارب أحد أركان بناء المنظومة الإرهابية ذات الطابع العسكري للمجموعات الانتحارية وقياداتها



دورا بارزا في إعداد التكتيكات ، وتدريب كوادرات الجماعة ، فإن الحيرة الصلبة المهادنتي حرب المجاهدين الأفغان ، فضلا عن التدريبات في معسكرات الحرب الأفغان تضم ١٢٣ مصريا في محافظات شمالية بجمهورية اليمن « وعلى الأخص في محافظة صنعاء » قد ساعدت في صقل عناصر الجناح العسكري وإصدار التوجيهات له بالفكر والتليفون من المراسم العربية والولية. وآخر الأبناء المؤكدة في هذا الاتجاه هو أن تنفيذ عملية «عاطف صديقي» قد تم بعد مشكلة هافنية من صنعاء كما أن هناك من الأبناء ما يشير إلى قدرة معظم كوادرات الجماعة عن شاركوا في حرب المجاهدين على العودة إلى مصر عن طريق كل الدول المحدودة: ليبيا والسودان والأردن وإسرائيل، غير أن الإعداد العسكري لا يقتصر على هذا الجانب وحده، إذ يشمل أيضا الحيرة العملية الهادئة المباشرة التي خلقتها الجماعات الإرهابية في عملها في محافظات الصعيد والقاهرة في اكتشاف المخابا النفسية لأسلوب حرب العصابات وفي إعداد مجسوعات الرصد والمراقبة والاستكشاف، واختيار قوة أجهزة الأمن المحلية، وتحديد أفضل وسائل الاشتباك ومناطق الهروب.

مأزق استراتيجي

ورغم كل ما تنطوي عليه نظرية الكلب والبرغوث من إغراء وماتوفره حرب عصابات المدن من مزايا نسبية، بسبب التفوق الهائل للمجالات المحتلة للهجوم، وصعوبة توليس غطاء أممي لكل الأهداف المحتلة والطابع الروتيني لحمل القوات النظامية، والذي لا يفر لها نفس مرونة الجسورة الصغيرة، فضلا عن نقص الجانب المعنوي بالقياس للمجسورات العنقودية التكتيرية، فإن حرب عصابات المدن تنطوي مع ذلك على مأزق استراتيجي.

ويمثل هذا المأزق الاستراتيجي في أن نجاح هذا النمط من الحروب في تحقيق هدفه الاستراتيجي ، أي الظفر بالسلطة، يعتمد على أحد أمرين، أو كليهما معا:

« أن تتحول حرب العصابات في مرحلة لاحقة إلى حرب نظامية، ويؤثر التفوق للجماعات إلى مناطق محروقة، والحرب المتحركة إلى حرب مواقع.
« أو أن يكون هذا النمط من الحروب مجرد نوع من الدعاية المسلحة التي تستهدف حوث الثرية أمام ثورة شعبية تصصف بمؤسسات الدولة وتظهر لنفسها بالسلطة السياسية. ومثل هذا التطور لا يقرره الأوضاع العسكرية بل التطاق الاستراتيجي للصراع السياسي الذي يتصرف بشكل حاسم على القدرة على كسب الجماهير لصالح أحد طرفي الصراع.

ورغم أن الفقراء والمهشين يمثلون وأغدا اجتماعيا يؤيد المنطلقات الإرهابية باحتياطي يمكنه من تهديد القائل فقط حرب العصابات إلا أن محلووية هذه القاعدة، وضعف ثقلها السياسي والاقتصادي لا يفرق الفرصة لتحول نمط حرب العصابات إلى حرب نظامية أم يؤثر النفوذ، التي تعتمد في الأغلب، على روابط المصيبة القبلية والعائليته إلى مناطق محروقة، والحرب المتحركة القائمة على قاعدة اضرب وارهب إلى حرب مواقع. ولا جدال في أن فشل الجماعات التكتيرية في التحول إلى هذا النمط الجديد، على المدى الطويل، يمثل مثلتها.

كما أنه ليس من المنطوق أن تتحول حرب العصابات ، إلى نوع من الدعاية المسلحة للثورة الشعبية بسبب اقتفاء الحركة الجهادية لأي مراكز ثقل في صفوف الحركة العسكرية والمهنية، وأنصرافها عن طرح مطالب تتعلق بالقضايا الاجتماعية، وقضايا الحريات، فضلا عن اتجاهها التكتيري



مصدق
الاسلامبول
الأفغان
الحرب

العام.

ورغم بعض المشابهات مع الحالة الجزائية، فإن جماعات العنف في مصر لم تحقق ظفرا في انتخابات البلديات والبرلمان، ولم تنجح في شق مؤسسات وأجهزة الدولة، رغم استفادتها من اشتراء الفساد في بعض المؤسسات في عملية الحصول على السلاح والبطاقات والجوازات المؤثرة ورغم تأثيرها المعنوي على جزء محدود من جهاز الأمن في محافظة أسيوط وهو تأثير سلبي لا يأخذ شكل استقطاب الجماعات لعناصر ذات وزن من الأمن لصالحها ، فالتأثير لا يتجاوز حتى الآن بعض طلبات النقل بعيدا عن خطوط القتال.

وباختصار فإن تيارات العنف في مصر، وإن نجحت في تنميط طاقة العنف الكامنة في صفوف المهشين، وفي الاستفادة من روابط الدم والعصبية والعائلة والقبيلة، إلا أنها لم تنجح ، وليس من المتوقع نجاحها، في تحريك حالة العنف الإرهابي التكتيري إلى حالة جماهيرية.

الفرصة

ومعنى هذا أن الجهاد (ونقصه به السيارات التكتيرية المسلحة) قد يجد شرطا ملصقا في استمرار حرب الاستنزاف طيلة المدى، وفي تهديد قساوته، من الرائد الاجتماعي للمهشين، وأن «البرغوث» قد يتبع بالفعل في إضعاف الكلب ولكن السؤال قد يتحول هنا مرة فاطفة الفرة؟

والقوة المرتبطة الآن هي حركة الإخوان المسلمون التي تواصل زحفها للسيطرة على القلعة من الداخل مدعومة بعناصر سلفية في أبديولوجية السلطة نفسها وما تسفر عنه التقييد على الحريات من إفساح المجال للحل المتمسك برداء الدين، في جنى ثمرة عهد لها الجماعات الطريق، عبر عمليات العنف، بما يغنيها الآن عن تشكيل التنظيم الخاص. وربما لهذا السبب يتناور الإخوان على الجماعات والسلطة. ويكسبون على حساب الطرفين.

أما في المدى البعيد، أي في حالة الصراع المستدعي الرابع، فإن الصراع سوف يدور بين أكثر من قطب. وهنا يمكن أن تدخل قومي اليسار حلبة الصراع خصوصا لو انتصرت لمخط برهن القسدية على قطع الطريق على الإرهاب بانتزاع زعامة حركة الاحتجاج. ومثل هذا الموقف ضروري لا لجذب القاعدة الاجتماعية للجهاد بعيدا عن الجماعات - في

المحل الأول- بل لم تحل الحالات التكفيرية إلى حالة جماهيرية عامة، وتحول طاقات السخط الجماهيري إلى مسار ديمقراطي يطرح مطالب وشعارات التغيير الشامل.

تطورات أمنية

غیر أن التطور، الذي طرأ في الشهر الأخير على عمليات العنف لا يقتصر على ماجسرى في صفوف الحركة التكفيرية وحدها...

فتصميم جماعات الجهاد لعمليات العنف، وضع الاستراتيجية التي رسمها اللواء **الألبي** فور توليه منصبه والقائمة على محاولة كسب الوسط في مازن ويحث الجبهة في التقاليد الأمنية المتوارثة، ولخاصة بقاعدة اضرب المربوط بخاف السايه.

فبعد تصريحات وبعض إجراءات اللواء الأولى لتطبيع الحياة في مناطق العنف، وتسهيل الحياة في المناطق المتكورة والتوقف عن سياسة احتجاز الرهائن، والتعذيب في السجون وأقسام الشرطة، وحسن معاملة جهاز الأمن للساوئين، عاد التوتر ليدفع إلى المقدمة نفس السياسات القديمة التي تهدت بخسارة الوسط، وعاد الأمن ليضرب في اللازم.

وليس هذا كل ما في الأمر، إذ اثبتت المواجهات الأخيرة، ضعف الإعداد القتالي لضباط الشرطة، الذين كان يكلفهم فيما سبق سطرة الانتصاب للجهاز والتجزم اللامعة فوق والأسلحة، ولم يجر إعداد الجهاز بفرضية احتساب مواجهة عمليات عنف متحدة واسعة النطاق، توجب تطوير مهارات الشرطة في المطاردة والمصار وإعداد الكائن والاختراق، لأن قاعدة اعراض المتهم بعد حملة **الاعتقالات عشوائية واسعة، تمت ضغط درجات متفاوتة من العنف كانت القاعدة السارية في حمل أجهزة الأمن.**

وباختصار فإن أهم ما كشفت عنه هذه الأحداث هو ضعف الإعداد القتالي لقوات الشرطة، اعتمادا على سطرة الجهاز وغياب نمط حروب الاستنزاف ضد السلطات في مصر، من التاريخ المصري الحديث، الذي لم يعرف هذا النمط إلا في مرحلة سلطات الاحتلال. وتشير بعض المعلومات إلى عمليات تحديث وتطوير سواء في مجال إجراء مناورات قتالية بالخبرة الحية، أو تطوير الكفاءة القتالية في عمليات المطاردة ونظام الحراسات، وعلى الأخص في مجال والتأمين من قرب

أي إعداد إجراءات أمنية لمواكب كبار المستقلين في منطقة الاقتراب، أو توقيه الكائن بعد أن أصبحت هدفا للضربات، أو القدرة على الإغلاق السريع لمسرح العمليات غير أن آثار هذه التطورات، سوف تأخذ وقتا بسبب التجربة النصيبة لمنط حرب العصابات في تنوع اتجاه الضربات.

خط الإمداد الخارجي

كما بذلت أجهزة الأمن جهودا كثيفة في محاولة قطع خط الإمداد الخارجي لعمليات الإرهاب سواء خلال محاولات التنسيق في اجتماعات وزراء الداخلية العرب، أو اتصالاتها مع الإدارة الأمريكية التي تستضيف مكتب ولجادهين في ولاية نيويورك، وهو المكتب الذي كان يتولى تنظيم إرسال الجهادين إلى أفغانستان وتقديم الدعم المالي والمعنى لهم، وهو المكتب الذي اغتيل مسئوله الممثلين المصري **مصطفى طه** في العام الماضي، أو اتصالاتها مع الدول الحدودية أو محاولة إحكام السيطرة على طريق «دراو» وهو خط انتقال بين مصر والسودان، والعودة إلى نظام جوازات السفر مع ليبيا، وإجراء اتصالات مع عواصم أوروبية منحت حق اللجوء السياسي لعدد من قادة الحركة الإرهابية

تدخل مباركة

وقد تدخلت القضاة السياسية نفسها في هذه الاتصالات في ثلاثة اتجاهات بارزة:

«**الانجباء الأول هو الملف الذي حسله الرئيس مبارك في جولييه الأخيرتين في الخليج متضمنا أسما أمراء خليجيين يدعمون الحركة في مصر والمبالغ المالية التي خصصها للجماعات.**»

«**والانجباء الثاني هو المحادثات التي أجراها الرئيس مبارك مع الرئيس الأفغاني «بواني» في القاهرة وقد اشير إلى نتائج إيجابية حققها هذه المحادثات، وإن كان مصير بواني قد أصبح الآن على كف غربة، بعد تجدد حرب الجهادين فيما بينهم، ومواصلة حكمها زحفه في اتجاه السلطة.**»

«**والانجباء الثالث يخص الاتصالات المصرية اليمنية حيث قدم الرئيس مبارك كشفا كاملا بالمصكرات التي يتواجد فيها العرب الأفغان في محافظات شمال اليمن وبينهم ١٢٢ مصري، وذلك أثناء لقائه مع عهد الكريم الأرياني وزير التخطيط والتنمية اليمني عند زيارته للقاهرة في شهر ديسمبر الماضي. وتشير المعلومات إلى أن**

مباركة قد أبلغ الإرياني أن القاهرة واثقة من أن أمر تنفيذ عملية اغتيال «دعاطف صديقي قد تم بمكاملة من صنعا»، وأن اليمن تضع نفسها بهذه الصورة في عداد الدول المصدرة للإرهاب.

والجيش

كما ترتبط بالتطورات الأخيرة بعض التصريحات حول مسئولية القوات المسلحة في حماية الجبهة الداخلية، وهو أمر ينطوي على مشكلة، حتى من الزاوية العسكرية، إذ أن جماعات الجهاد ليست جيشا وليست كيانا مرميا أنه يعنى ما (شبح) وباختصار فإن القوات المسلحة لن تجد من تشكبه معه وليس من وسيلة لمواجهة الانجباء «سرى يوردا» محلية متحركة في المدن والقرى تزدى وطيفة جبروتية مختلفة ويطلق عليها اسم جهاز الشرطة، وكل ما يمكن أن تقدمه القوات المسلحة في هذا المجال، إما مساعدة طائرات الهليكوبتر في عمليات الاستكشاف والمطاردة في بعض الحالات الحدودية، أو مساعدة النشأت البحرية عندما تسمح الظروف بذلك على نحو ما حدث في عملية المطاردة في مزارع الغزل بالمحسرات بعد ضرب اتوبيس السياحة الألماني.

أما توسيع نطاق العمليات أبعد من هذا المدى، فإنه يؤدي إلى استنزاف القوات المسلحة نفسها، والحديث لا يزال هنا قاصرا على التواحي العسكرية

الفرضية الغائبة

ولكن الفرضية الغائبة في توجيهات الحكم هي استصدار غياب البعد الاقتصادي والاجتماعي حيث تواصل الحكومة بنشاط تطبيق رؤيتها الصندوق وتنفيذ سياسة الإصلاح التي تغل رفسدا لطاقتات العنف الكامنة، بينما لاترغب الحكومة حتى في حصار الجهاد بتوسيع المجالس الفتح الحريات أو شن حرب حقيقية ضد الفساد أو تصفية العناصر الرجعية في أبديولوجيتها.

ومهما يكن من أمر فإن خط الإمداد الخارجي للإرهاب رغم مساله من بعض الفاعلية، إلا أن مشكلة الإرهاب في جوهريا مشكلة مصرية، ولا يمكن أن تنجح المحاولات على الخطوط الخارجية نجاحا كاملا، ما لم يتم ضرب الخطوط الداخلية المغذية للإرهاب في صوره اقتصادية واجتماعية وفكرية ومواقف من قضايا الحريات وأوضاع التبعية والفساد.

وكما يقول المثل الغمري «**هنا الوردة للفرح هنا**»

عشر، فقد بلغ معدل الجريمة ١٢.٧٥٪ (بحساب جريمة لكل مائة ألف) بينما كان المعدل العام على مستوى الجمهورية ٤.٣٢ وكانت أسبوط في ٩١ الثانية في رقم الجنايات المرتكبة بعد القاهرة، وكانت الثانية أيضا في نسبة ما ارتكب بها من جنابات إلى مجموع الجنايات.

واحتلت جناية القتل العمد والشروع فيه، جنابات أسبوط (٢٣٩) من ٣٤٣ جناية) تليها جناية ضرب أفشى إلى موت (٢٨) ثم ضرب أحدث عاهة وسرقة (١٨) لكل منها، ثم تزوير أوراق رسمية وتقليد أختام (٩٥) ثم حريق عمد ومقاومة سلطات (٩) لكل. وكانت أسبوط ثالثة على قائمة محافظات الجمهورية في جنابات مقاومة السلطات بعد القاهرة.

وبدل هيكل الجنايات السابق على طبيعة والصداثيات داخل المحافظة، لكن لا يمكن تفسيره فقط بظاهرة الإرهاب.

فصلنا عن أنها لم تكن قد برزت بعد بجمعها الزاهن كما قلنا.

وكشف الترتيب ماهر أكثر، فأسبوط الأولى في جنابات القتل العمد والأولى في ضرب أفشى إلى موت (جنابات لاشبهة للإرهاب فيها غالبا) والثانية بعد سوهاج في ضرب أحدث عاهة و١٣٢ مكر في هنك المرض (تشقق وترتيبها السكاني) والسابعة في جنابات السرقة والخمسة في الحريق العمد، والسادسة في الاختلاس، والثانية في الرشوة، والرابعة في تزوير أوراق رسمية.

وبلغ ماتم حفظه مؤلفنا من جنابات القتل العمد ٥٧ جناية (في القاهرة ٣٤) بينما نعرف جميعا أن عمليات القتل الإرهابي في أغلبها الأهم لم يتم الوصول فيها للقاتلين. وفي بواض ارتكاب جناية القتل يحتل الشار المقدمة (٥٨ جناية) فاشجار (٤٨) ثم الانتقام (٢٠).

وأسبوط الأولى على مستوى الجمهورية في هذه البواض وهي الأولى أيضا في باض دفع العار بـ (٥٥) جنابات، والأولى في النزاع على أرض (٢٠) حالة والأولى في باض النزاع العائلي (١٣ جناية قتل) والأولى في باض القتل لتخلص من مطاردة السلطات (٥ جنابات) من إجمالي ١٠ حالات تحت هذا الباعث في مصر.

ومن الطبيعي أن تحتل الأسلحة النارية مقدمة وسائل ارتكاب جناية القتل، لكن

حتى لا يفترض الإرهاب على حقيقة أخرى .. أسبوط رائدة الجريمة التقليدية أيضا

مصالح قطب

أسبوط ١٩٩٣ هي مدينة الموقع التبادلي لعمليات الإرهاب. فهو إما يضرب السياحة، وأما يضرب أسبوط، وبينهما يخطف إن أمكن عملية ضد القيادات السياسية المركزية بالقاهرة.

وأسبوط ١٩٩٣ أيضا هي جهنم المخبرين، حيث راح منهم عدد لا سابق له في قوائم شهداء الشرطة. وكان ١٩٩٣ كذلك عام رحيل «الهلال» مدير الأمن الذي كساد بشعلها، وعام تولي قيادة عسكرية، لأول مرة منذ آمد، قيادة المحافظة (اللواء سمح السعيد) وبعثنا من الآن أن نتنبأ أنها لن «تخرج» وزير داخلية مصر القادم.

وأسبوط ١٩٩٣ هي سوق التجارب الأمنية، التي تراوح بين الساذجة (الإلحاح الرسمي على فكرة أن يأخذ الناس ثأرهم من الإرهاب) وبين التخطيط، المتمثل في سياسة الأكنة والاعتقالات العشوائية.

لكن الذي لم يظهر على سطح المحافظة في ذلك العام هو تحليل ووصد علاقة قيادات الحزب الوطني بمناصر القتل والتخريب، وهو الحديث الذي كان قد بلغ الذروة عام ١٩٩٢... إلى حد الإشارة عيني عينك إلى تواطؤ قيادة مصرعوفة هناك مع مافيا السلاح والمخدرات وقطاع الطرق وحالي ضروع الدولة حتى التزيف.

ولأن عام ١٩٩٢ كان عام ذروة المد السياسي في مصر كما قالت البيانات الرسمية.. بما يعني أن الإرهاب لم يكن قد أثر بعد على هذا المجال وبما أنه العام الذي صدر عنه آخر تقرير للأمن العام، فقد رأينا أنه من

الناسب أن نعرض للجريمة في أسبوط طوال ذلك العام، وعلى اتساع كسافة مراكز المحافظة. لعل وعسى أن يجد قارئ أو قرا. في تحليل حركة الجريمة، ما يمكن أن يفيد في إعادة السلام (الصمبدي برضه) إلى هذه المحافظة. بعد أن أصبح مسلسل قتل الضباط والمخبرين فيها مضجرا.. وقد يؤدي إلى انفلات لا تحمد عقباه.

الأولى في الكفر

احتلت أسبوط قائمة محافظات مصر من حيث عدد الجنايات عام ١٩٩٢ حيث وقع فيها ٣٤٣ جناية أي ما يساوي ١٤.١٪ من جملة جنابات العام. ومع أن سكان أسبوط ٢.١٩ مليون نسمة وترتيبها سكانيا الثالث



أسبوت هنا الثالثة بعد سوهاج وقنا، وهي الأولى في استخدام الحرق، والثالثة في الآلات الحادة، والثانية في الخنق، والأولى في الضرب باليد.

لكن يبقى أنه تم ضبط المتهمين في ١٣٠ من جنابات القتل ٢٣٦، ولم ضبط بعضهم في ٢٧ جنابة، وهرّب الجميع في ٢٩ جنابة، وقيدت ٥٥ جنابة ضد مجهول، والملفت الذي يؤكد استنجانا بصد علاقة هيكل الجنابات، بالعمليات الإرهابية في ذلك العام هو أن ١٥٧ جنابة قتل كانت مع سبق الإصرار ٧٩ كانت بغير سبق الإصرار. وفي ذلك العام قُلت الشرطة لقطع خيطا واحدا في أسبوت من سبعة على مستوى الجمهورية واثنين من الصف (برتبة مساعد ثان) من بين ١٨ شهيدا على مستوى الجمهورية، وظفيرا من اثنين.

واحتلت شريعة عمر ٣٠-٤٠ سنة قائمة المتهمين الأساية في جنابات القتل (١٥٣ من ٤٧٨ متهمًا) تليها شريعة ٢٠-٣٠ سنة (١١٢ متهمًا) ثم ٤٠-٥٠ سنة (٩٤ متهمًا) ثم ٥٠-٦٠ (٤٤ متهمًا) ثم ٦٠-٨٠ (٢٠ متهمًا) والطريف أنه من بين ٩٣ متهمًا ارتكبوا جنابات قتل على مستوى الجمهورية، وهم فوق سن الستين كان في أسبوت ١٩ وعددها.

ودون إرحاق القارىء بتفاصيل نشر إلى أن أسبوت تحمل مواقع متقدمة في وسائل ارتكاب الجنابات الأخرى، غير القتل الممد،

انخفاضاً - طهيها - في الجنابات والجنح ذات الطابع الأخلاقي، حتى أنه لم يقع بها سوى ٤ جنابات مثلاً في هتلك العرض والاغتصاب من ١٧٥ جنابة. والغريب أن تخفى من أسبوت عام ١٩٨٩، ٨٣ جنابة من جنابات الحرق المشهورة وهي سرقة الأسلاك والكابيش، لتعود في ٩٠ (جنابة واحدة) وفي ٩١ (٢)، وفي ١٩٩٢ (٦ جنابات) فهل كان الفكر هو الدافع أم الانتقام من الدولة؟

الأدنى والأكثر

وفي مجال الجنح وقع في أسبوت ٢.٤٪ من جنح سرقة عددها ٣٠٥١٨ جنحة. ١٤١٪ جنحة تعدى على مرططين عموميين من ٢٧.٦، ووقع فيها ٢.٦٪ من جنح الغرب، ١٩.٨٪ من جنح إنبال المزروعات (الأولى على مستوى الجمهورية). ويبلغ مجرّم الجنح في أسبوت ٦٢.٥ ألف من ١.٩ مليون جنحة. وفي جنح السرقة شكل الماطلون أعلى فئة في قائمة مرتكبها سواء في جنح سرقات المساكن أو السيارات أو سرقة الماشية وإن كانت فئة عامل عادي وحرفي قد سبقهم في جنحة النصب.

واحتلت أسبوت الأولى في جنحة القتل الخطأ (غالباً يحدث في أفرح ومناسبات) وكذلك في الإصابة الخطأ. وقتل بها ٢٣٠

وفي مقدمة الوسائل في كل مرة الأسلحة (جنابات كالسرقة بالإكراه وضرب أفضى إلى موت)

وقد وقع في أسبوت ٢٨ جنابة ضرب أفضى إلى موت، واحتلت بذلك المرتبة الأولى وتلتها الاسكندرية وتلاحظ أن ١١ جنابة منهم كان باعقهم الأثر، والمشاجرة، و٤ نزاع على أرض.

وقد وقع في أسبوت جنابة خطف واحدة عام ١٩٩٢ (من ١٥ في الجمهورية) وكان باعقها غير معلوم، وعموسا متجدد





(البنديقية ٦٢، ٣٩×٧.٦٢ الأكية تساو أكثر من أربعة آلاف جنيه) كما أن بروز الإرهاب بعد التضييقات التي مارستها حسن الألفي على النخبة السياسية المتصنية للحزب الوطني هناك، وقت إن كان محافظاً أوضع من الشمس وهناك أهمية لدراسة حركة الجبهة في علاقتها وتطبيق القيادة فيها ولا بد من دراسة حوادث قتل المخبرين بكل العناية لقد تقدم مفتاحاً هاماً لفهم الموقف والسيطرة عليه.. والمثير أنه لم يلتفت نظر الأمن أبداً أن المخبرين لم يستخدموا سلاحهم مرة واحدة في أي حالة، وأنه في كل حالات قتلهم كان القتل يتم بقرين السلاح دائماً لماذا نسلحهم أصلاً؟ وفي إطار التقرير نفسه لابد من دراسة هيكل الجرائم في علاقتها بهجرات الإرهاب، وضربة تسلط الضوء على زيادة أسبوت قتل الجبهة العقلية، حتى لا يهملنا الإرهاب عن تلك الحقيقة التي تخفي الكثير مما هو تاريخي وسياسي وقبلي واجتماعي وثقافي الخ. وقد نتجرت أن تبرز وزارة الداخلية، ولو في نطاق الباحثين فقط، أشكال الجرائم غير المسجلة، وغير المصدرة، وهجرات رجال الشرطة التي لا يحاسب عليها، وعلاقة جهاز الشرطة بالتركيبة القبلية، ودور العداوة والمشايخ، وأسباب عدم الأخذ بأساليب المداومة والهاج تكتله - على طريقة المخابرات الغربية، لجبهة الإرهاب التي يقوم بها أصلاً عناصر تشابه كثيراً والمخالفات الدولية فهم ليسوا مجرد قتلة..

في أسبوت ٢٤٨٤ من ١٤٠٠٦ قطعة على مستوى الجمهورية، محتملة بذلك المرتبة الثانية بعد سوحاج. والمعد المضبوط بلا مبالغة يفوق عدد الأسلحة في مركز تدريب للشعاب به كتيبتين. ومن حيث عدد قوات الحراسة بالمحافظة، فأسبوت القاطنة في نصيبها من رجال المباحث بعد القاهرة والجيزة، والسابعة في قوات الجياد، والـ ١٣ في الخيالة (كان ذلكم يجرى دائماً بزيادة نصيب أسبوت في الحرس والخيالة ولو على حساب عدد سيارات رجال الشرطة وله في ذلك قصص لا مجال لسردها). وأسبوت السادسة من حيث عدد رجال الشرطة درجة ثانية بها، والقائمة عشر من حيث المخفراء. وجملة قوات الأمن في أسبوت عموماً ٧٦٠٧ من ١٨ ألف، وكانت الجبهة ٦٠٦١ من ١٩٣ ألفاً. ونسبة رجل آمن إلى مواطنين بها لا تزيد كثيراً عن المعدل العام ففي أسبوت ٣٥٤:١ والمعدل العام ٣١٣:١.

تحليل..وتضليل

انتهى التقرير لكن لابد أن يبدأ - كافتتاح مرسوم يصدر التقرير كله - من الآن تحضير نقاش سياسي اجتماعي أمثي، حول ماورد فيه لتحليل اتجاهات العنف والجبهة، ودلالاتها، وعلاقة الجبهة بالفساد السياسي. خاصة وأن أحد أشكال الهيمنة في الدنيا هو السيطرة على هجرة السلاح

فرداً في حوادث مرور من إجمالي ٤٦٩٦ على مستوى الجمهورية. وارتكب أحداث أسبوت ٩ جنابات قتل من ٤٥ جنابة من هذا النوع على مستوى كل مصر، كما انتقد الأحداث بجناية مقاومة سلطات واحدة على مستوى الجمهورية. وبلغت جنة تشرد الأحداث ٢٢ من ٦٣٢٧، وجنة جسرانم الأحداث ٩٥٢ من ٦٥٠٩، ومن عدد الفاتين على مستوى الجمهورية عام ١٩٩٢ البالغ ١٤٢٦ كان بأسبوت ٣٥ وعموما كانت جنة السرقات والضرب أكثر الجناح التي ارتكبتها الأحداث.

واحتل مركز أبر تيج قائمة المركز ١٣٢ وقسماً بأسبوت، وبعد صفها بالقاهرة فديروت ثم قسم أول أسبوت (بلاط علاقة الحضر الذي يتأخر مكانة المركز).

وارتكب في أسبوت ٨٤ جنة حريق بإهمال من ٨٣٢ بخسائر ٦٩ ألف جنيه من جملة ٥٠٠ مليون جنيه.

وشهدت أسبوت ٦ حالات انتحار وحالة شروق، من إجمالي ٥٤ حالة على مستوى الجمهورية، متساوية بذلك مع القاهرة وبورسعيد ومسيطرة بالترغيف والجيزة فقط. وجاءت ثلاث حالات انتحار بسبب النزاع العالي وحالة لكل من الرسوب في الامتحان والضيق المالي.. والمثير للغاية أن من بين المتحررين السبعة، ثلاثة مسجنين وواحد عاطل وواحد بدون عمل.

وقدم تقرير الأمن العام في نهايته جنوداً يشمل عرضاً عاماً للجنايات وجنة السرقات الهامة، بالمحافظة، حيث نجد هنا ١٣٥ قضية مخدرات (كانت ١٢٤ عام ١٩٩١) وشاركت كل المراكز في هذه الجناية ماعدا مركز القوصية، وشارك فيها الجميع، أيضاً عام ٩١ ماعدا مركز صفاء، ويرتبط الجندول المراكز تنازلياً، من حيث الجرائم الهامة وقياساً على عدد السكان، فيأتي الترتيب كالتالي مركز أبوب، ديروت (ساحة الإرهاب الأولي الآن) البداري، متفوط، أسبوت، القوصية، أبر تيج، صفاء قسم أول أسبوت، قسم ثان مركز القوام، ساحل سليم مركز القبح.

وأسفرت جهود المكافحة من ضبط ١١ مدلحاً بأسبوت من ١٥٤ (كانت ٣١ من ١٩٣ عام ١٩٩١) و٦٤٤ بتدقيق آلياً من ١٤٣٣، ١٥٩٠ بتدقيق مششخنة من ٨٥٤. و١٤٤٩ غير مششخنة من ٨٢٥٧ و٢٢١ مملسا من ٣٣٠٨، وإجمالي أسلحة مضبوطة

عام ١٩٨٩.

وفي شركة النصر لمستحقات الكاوتشوك (نارويين) وزعت اللجنة التقابلية منشوراً على العاملين يوم ١٩ يناير الماضي ، تطالبهم بوجده الصف خلف مجلس نقابتهم لتحقيق مطلبهم بصرف مكافأة الانتاج بما يصادل أجر ١١١ يوماً بدلاً من ٥٤ يوماً كما سبق أن أعلنت ادارة الشركة ، خاصة وأن الفائض المحقق هذا العام ، زاد عن العام الماضي بحوالي مليون جنيه. وقبل هذا المنشور كان عمال الشركة قد أرسلوا برقيات احتجاج على قرار الادارة بصرف مكافأة ٥٤ يوماً فقط الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزيرى قطاع الاعمال والقوى العاملة. ووزارات مستعرة

ومنذ اصدار قانون قطاع الاعمال العام في يونيو ١٩٩١ ، ولاتحته التنفيذية بعد ذلك بشهور ، شهدت الشركات القابضة والتابعة فضلاً متصلاً حتى الآن في اصدار اللوائح التوجيهية للشركات بسبب المقاومة العنيدة للمصالح وتمثيلهم لمحاولات اهدار حقوقهم الواردة في التشريعات الحالية ، ومطالبتهم بالمزيد من المكاسب خاصة فيما يتعلق بقضية الاجور ، طبقاً لارتفاعات المتواليات في الاسعار وتكاليف المعيشة.

هذه المواجهات التي قد لا يحس بها الكثيرون تعتمد الصحف الحكومية وأجهزة الاعلام وبعض الصحف المعارضة تجاهلها أو عدم تسليط الضوء عليها ، ولأنها ايضا تتم - حتى الآن - بشكل هادئ وجزئى في هذا الموقع أو ذاك بسبب غياب القيادة والرؤية القومية للمصال وأصرار تنظيمهم النقابى على عدم السير الا فى الاطوار المحدد لهم بحكومة ... كل هذا سهل لجهات اجنبية وللحكومة المصرية ورجال الاعمال في مصر الترويج لفكرة الشائعة دولياً منذ عدة سنوات ... وفى فكرة المشاركة بين اطراف الانتاج كبدل للمواجهة بين العمال وأصحاب العمل.

اقرار ... ولكن

أحمد العاصى وزير القوى العاملة يقر بأن المواجهات لن تنتهى بين العمال وأصحاب العمل ، ولهذا فإن حق العمال في الاضراب عن العمل واره في مشروع قانون العمل الموحد .. لكنه يستدرك قائلاً ان هذا الحق يقابله حق أصحاب العمل في إغلاق مصانعهم ومغشاتهم ، ويؤكد انه لا بد من ضوابط تمنع هؤلاء وأولئك. ويخفف الأسر على هؤلاء المصابين «بأرتيكاريا» من كلمة



العمال المطرودون... لا يمكن سوى المواجهة (تصوير: عمر أنس)

يناير.. شهر "مواجهات" الأرباب يرد على المروحين لأوهام المشاركة بين أطراف الانتاج



البلدان المصدرة له بما يشكل منافسة غير متكافئة مع المنتج الرئى المحمل بتكلفة الضرائب الباهظة والمتعددة الشرائع التي لا مثيل لها في العالم ، وضريبة المبيعات ، وارتفاع اسعار الطاقة ومستلزمات الانتاج. وقسم الدولة برفع نسبة الجمارك على مستلزمات الانتاج وخفضها على الانتاج المستورد تام الصنع تطبيقاً لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين واتفاقيات «الجات» . ولهذا بدأ تداول المنشورات بين عمال الصلب - وقبض على القائد المصالى كمال عباس معها بحيازة هذه المنشورات ، وأفرجت عنه النهاية في اليوم التالي ، وكما عباس أعد القيادات المعالية التي تقلت من شركة الحديد والصلب تمسقا عقب اعتصام عمال الشركة

شهد يناير الماضى مواجهات مختلفة بين العمال في شركات قطاع (الاعمال) العام والادارات حول حقوقهم في مكافآت الانتاج. ورغم حرص وزير قطاع الاعمال عاطف عبيد ورئيس الوزراء عاطف صديق على الاعلان في صحفهم أن المكافآت مستحقة بنفس نسب العام الماضى ، بما في ذلك لعمال الشركات الخاسرة ، فقد تمسكت بعض الادارات وخففت المكافآت ، واضطر العمال لاستخدام أسلوب المنشور قهيداً للاضراب عن العمل اذا لزم الأمر...

فى شركة الحديد والصلب اعتبر العمال أن من حقهم صرف مكافأة تزيد عن شهرين عن العام الماضى لأنهم نجحوا في زيادة الانتاج عن المستهدف. واعتبروا أن الخسائر ليس مصدرها ضعف الانتاج ، وإنما سياسات الدولة التي أدت الى اغراق السوق المصرى بالخديد المستورد من دول الكومنولث ، ولهبها المدعوم من

الحقوق العمالية، والتجارية، فينتقد كلا الطرفين، العمال وأصحاب العمل، ويرى أن هناك من يقالي ويتطرف في كلا الجانبين وأن البعض ينظر إلى الاضطراب كهدف في حد ذاته ، بينما هو وسيلة ، وليس الوسيلة الوحيدة أو الأولى - كما أن له شروطاً عديدة يجب أن تتوفر..

لجمهور الحاضرين في هذه المناسبة أو تلك.

للفأية ولم تحقق نجاحا يذكر سوى أن مثلى العمال كانوا سباقين لا بلاغ «الأجهزة الرقابية بالمخالفات التى تقع فى الشركات» فكيف تكون المشاركة اذن.

التي قدمت هناك دراستين عن مشاركة العمال والفلاحين ، الأولى بعنوان : «المشاركة السياسية للعمال المصريين» قدمت بها الباحثة هريدا عدلى رومان والثانية بعنوان «المشاركة السياسية للفلاحين دراسة ميدانية في قريعتين مصريتين» للدكتور كمال المنغولي والدكتور حدى عبد الرحمن. ولا شك أن حجم هذه الطبقات ودورها في الحقل الانتاجي ، فضلا عن أثر التحولات الاقتصادية الرائجة عليها يحتم معرفة طبيعية ودرجة تواجدهم على الصعيد السياسى.

والواقع أن هناك مشكلة أولية تتعلق بدراسة الطبقة العاملة من خلال التنظيم النقابى. فهو من ناحية لا يضم أكثر من ٣٠٪ من الطبقة العاملة المصرية. ومن ناحية أخرى لا يضم عمالا فقط بل يضم أيضا مهنيين وموظفين ، وهذا يعود للتعريف الفضفاض للعامل للعامل الذى تم تبنيه فى الستينات ، وهذه النقطة الأخيرة سيكون لها أهميتها فى موضوع المشاركة السياسية حيث أن معظم من يرشحون أنفسهم تحت اسم العمال لا يكونون عمالا فى الأصل ، وهو الأمر الذى يحدث أيضا بالنسبة للفلاحين.

وإذا تساؤلنا هل العمال والفلاحون يشاركون سياسياً؟ قد تكون الإجابة أنهم يشاركون ولكن بكيفية معينة.

فالفلاحون مثلاً يقبلون على ممارسة التصويت فى الانتخابات العامة بدرجة عالية ولكن هذا ليس دليلاً على ارتفاع درجة وعيهم ، فمئة عوامل أخرى مثل القبطيات الشخصية والعصبيات القبلية السخ تلعب دوراً حاسماً فى هذا الصدد ، يضاف إلى ذلك شعور بعضهم بالخوف مما يدفعه إلى مسايرة الآخرين أو الامتناع لارادة الحكومة وهو ما يجنده أيضاً وإن بدرجة أقل فى الانتخابات النقابية فى الأوساط المحلية . فالعمال المصريون ما زالوا متأثرين بدرجة كبيرة بالتقالعات الرفيعة التقليدية ، ومن ثم فإن المشاركة فى التصويت لا يجب التعميل عليها فى قياس الفاعلية السياسية للعمال أو الفلاحين.

فعلى المستوى النقابى تخلص ورقة المشاركة عند العمال إستناداً إلى نتائج الانتخابات النقابية ٩١-١٩٩٥ ومقارنتها بانتخابات ٨٧-١٩٨١ ، إلى أن هناك زيادة فى أعداد المرشحين فى بعض المواقع الصناعية مصل شركة الحديد والصلب ، وشركة النصر للسيارات ، وشركة النصر



عمال البناء
هل
يشاركون
سياسياً

المشاركة السياسية للعمال والفلاحين

مصرى مصطفى

انفصال بين العمال

والتنظيم النقابى

علاقة الأحزاب

بالفلاحين..

شبه مقطوعة

أدوات المصغيرات التى يتحدث الآن على الساحتين الدولية والمحلية إلى تزايد الاهتمام بقضية الديمقراطية ، والتى صارت بدورها الرهان الأساس للعديد من القوى السياسية ، والأغصان الحلقية لكل الدعاوى التى يروج لها الآن والتى تربط بين حرية السوق والحرية السياسية.

وفى صلب قضية الديمقراطية يأتى موضوع المشاركة السياسية.

فلا يمكن بأى حال ، الحديث عن الديمقراطية ، بدون الحديث عن حق كل الفئات والفقرى الاجتماعية فى المشاركة والتعبير عن ذاتها وعن مصالحها بشكل حر وفعال ، وفى هذا الإطار جاءت الندوة الموسعة لمركز البحوث العربية عن «المشاركة السياسية فى مصر» لتضع هذا الموضوع بكافة أبعاده وجوانبه فى دائرة الاهتمام والبحث. فعلى مدى يومين ٢٥-٢٦ ديسمبر قدمت ونرقت دراسات عديدة فى محاولة للإلمام بالجوانب المختلفة لهذا الموضوع ، ومن بين الدراسات

الاضراب ..

وإذا كان العمال غير مهتمين على مستوى البرامج والمطالب المعلقة مسألة الحريات النقابية ، وحق الاضراب إلا أنهم يمارسون هذا النشاط وخاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية ، وهو نشاط يتسم بالصمود والهسيوط ارتباطا بهذه الأزمة ، ومن خلال رصد الحركة الاضرابية للعمال في الفترة ٧٦-١٩٩١ نلاحظ أن هذه الحركة قد وصلت إلى أدنى مستوياتها في الفترة ٧٩-١٩٨٤ . وربما يكون سبب ذلك ليس غياب مثل هذا النشاط بقدر ما هو عدم توافر معلومات عنه ، حيث أن هذه الفترة شهدت قيود سياسية كبيرة . أما في الفترة ٨٦-١٩٩١ فقد وصلت الحركة الاضرابية أعلى مستوياتها ، وخاصة في القطاعات الصناعية ، وفيها كان القطاع العام هو صاحب النصيب الأكبر من الحركات الاضرابية . وهناك أسبابا تفسر ذلك منها ضخامة عدد العمال في القطاع العام ، فضلا عن حصانه عماله ومقارنته بعمال القطاع الخاص والاستثماري ، وهو أمر يثير المخاوف وخاصة أن تصفية القطاع العام ستعني أيضا احتمالات التفكك في صفوف العمال ، وفي كل الأحوال فإن هذا النشاط يراجه دكتاس من قبل السلطة بالأساليب القمعية كالمرجعة الامنية والاعتقال والفصل والتفلي في أماكن بعيدة .

والرابع أن الريف أيضا لا يخلو من العمل الاحتجاجي والرفض ، ولكن له أشكاله الخاصة ، فالعديد من اجابات المجهزين تهدد بإمكانية تجاهل القوانين في سبيل المصلحة الذاتية مع الاستعداد للمعول أمام القضاء إذ لزم الامر .

أما البديل الثاني الذي يليه فيتمثل في تفويض الأمر إلى الله وبالتالي الخضوع للقانون . وقد حظيت البدائل الأخرى مثل الوساطة (١٧٪) والرشوة (١٢٪) . وكما جاء في الدراسة فإنه باستبعاد خيار تفويض الامر إلى الله نجسب أن نكتلة أرباح المضمورين على استخدام المخالفة القانون إذا ما تعارض مع مصالحهم الذاتية .

وعلى صعيد آخر هناك نقط من المشاركة يتم بين الدولة والتنظيمات النقابية وهو المشاركة في صنع السياسات ، حيث أن القانون قد خول الاتحاد العام لنقابات العمال المشاركة في مناقشة مشروعات ومخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة ،

انتخابات
نقابية



المشاركة السياسية بل ومن حقهم في بناء تنظيمات مستقلة هو سلوك تقبفه الدولة بذأب ووحى ، وهي النقطة التي أكدت عليها الاستاذة شهيدة الباز في اطار تعليقها على دراسة المشاركة السياسية للفلاحين فهي ترى أن هناك استبعادا تاريخيا للفلاحين أيضا من المشاركة ، فأصبحوا يفتضون عدم المشاركة لانها أقل تكلفة من الناحية الاجتماعية ، كما اثار تكللا عاما وهو : إذا كان الفلاحون لا يشاركون فما هي الاستراتيجية التي تعتمدها هذه الفئة للدفاع عن مصالحها ؟ .

وأعتقد أن الاجابة عن هذا التساؤل هامة ليس فقط بخصوص الفلاحين وإنما العمال وكل الفئات والشرائح الشعبية الأخرى ، وهي اجابة تتطلب استقصاء أكثر عمقا للعوامل السياسية والثقافية والاقتصادية ، كما أن الفرق الاجتماعي والاقتصادي الراهن يحتم التعامل مع هذه القضايا بشكل أكثر جدية ، ففي حين تسير الحرية الاقتصادية قدما نجد أن الحريات السياسية تنقلص وعوامل ضعف الطبقات الشعبية تزداد مع تزايد تهميشهم الثقافي والاقتصادي .

وتبقى أيضا ضرورة الإشارة إلى ما قالته أمة شقيق في سياق تعقيبه وتحديد ذلك التساؤل الذي اثارته بخصوص التحولات وما الجديد : فهل في ظل طامة التحولات وما تنعش من كونية جديدة تظل المؤشرات والمعايير الراهنة صالحة لدراسة وضع الطبقات الاجتماعية ومنظماتها ؟ أن ذلك يثير قضية منهجية خطيرة ، فإذا كان العالم يتغير من الضروري أيضا تفسير الأدوات التي بها نفهمه .

وابدا . الرأي في مشروعات القوانين والمواثيق والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمال ، وفي هذا السياق تناقش ورقة للمشاركة السياسية للعمال مرقب الاتحاد العمال من سياسات الانفتاح الاقتصادي وما أسفرت عنه من قوانين ، وتخلص إلى أن مرقب الاتحاد كان يتسم بالمرونة ، أي الموافقة مع ابداء بعض التحفظات أو المطالبة بصدور دنيا للحفاظ على مصالح العمال . وما يعبر عنه الاتحاد بهذا الأسلوب كان العمال يصرون عنه بطرق أخرى من خلال الاضرابات والاعتصامات . وعلى أي حال لم يكن لمواقف الاتحاد العمال أي تأثير على صانع القرار نظرا لهيمنة الدولة عليه من ناحية وانتمياؤه عن الحركة العمالية من ناحية أخرى .

ولا يصح الحديث عن المشاركة بدون التطرق إلى موقف السلطة من العمال ومنظماتهم ، فهناك ترسانة من القوانين والاجراءات تهدد إلى تكبيل النشاط العمالي ، ويذكر في هذا الصدد تدخلات المدعي العام الاشتراكي في شئون العمال يقتضي رقم ٣٣ لعام ١٩٧١ والقانون رقم ٩٥ لعام ١٩٨٠ والتي تعطي للمدعي العام سلطة استخدام العناصر النقابية غير المرغوب فيها من قبل السلطة ، ومن ناحية أخرى هناك الصلاحيات العديدة لوزير العمل والتي بموجبها يتحكم في التنظيمات النقابية من خلال الاستبعاد أو الاعتراض على تكوين النظمه النقابية أو حل مجلس اداراتها وكذلك التدخل في الانتخابات ، وهو ما يعني حسب قول الباحثة أن وزارة العمل مصفاة جديدة تالية لصفاء المدعي العام الاشتراكي لاستبعاد العناصر النقابية غير المرغوب فيها .

ومعكنا فإن استبعاد العمال من

حتى لا ننكر مأساة أفغانستان

عادل عبد الكريم

المصري، وحجبت عنه قامة ما كانت تنشر حتى بعض الصحف الأمريكية والأوروبية عن (المجاهدين)!

وابتلعت حكومة الحزب الرطني (الناسخة) الطعم الذي ألقته إليها المخابرات المركزية الأمريكية (السي. آي. إيه) فأرسلت الألوف من شباب مصر للجهاد في أفغانستان، أصبحوا الآن شوكة حادة في حلقها، وتبرع المواطنون السذج (المجاهدين) بفروشهم القليلة التي يحصلون عليها بعرقهم وجهدهم.

ويستد سنوات ست تمكن (المجاهدين) بطريق الحيانة وحدها من التغلب على جيش الدول الاشتراكية ودخلوا كابل، وهنا ظهرت على حقيقتهم وتبهرت الهالة الزائفة من القداسة التي كانوا يحيطون بها أنفسهم ولبت ثبوتاً قاطعاً كل ما قلناه عنهم والذي كان الكثيرون يمتصونه إقراراً وبهتاناً - بل بدأ ما ذكرناه قطرة من محيط لما نشر عنهم وما أثيره هم أنفسهم بأفعالهم - وتأكد لكل ذي عينين أن الجهاد لم يكن في سبيل الله ولتمكين الإسلام في أفغانستان بل من أجل الغنائم والسلطة والرياسة والشروات والذلائع والمتعة والشهوات. واقتتل (المجاهدين) قتالا مريراً ضارياً وحشياً. ودمرت العاصمة كابل خلال أشهر قليلة من حكمهم وسقط قتلى وجرى من المدنيين أضعاف ما حدث خلال ١٤ عاماً عندما كانوا يحاربون الحكومة (الكافرة). وأصبح أهلها يتحسرون ويبكون ندماً على أيام (الحكم العملي)!

وأسقط في يد إخواننا الإسلاميين سواء في مصر أو السعودية بالذات، وفي سائر الدول العربية والإسلامية وخاصة أولئك الذين كانوا يجلسون على المنصات في المؤتمرات

في سنة ١٩٨٩م سافرت إلى أفغانستان بعثة من جريدة الأهلتي برئاسة ا. حنين عهد الوفاق وكان يرأس تحريرها، ضمت الصحيفة النابهة أ. أمته النقاش وكاتب هذه السطور.

مكننا قرابة شهرين، نجرلنا خلالها في شتى بقاعها، وزرنا مواقع مختلفة وحاورنا عدداً من المستقلين بداية برئيس الجمهورية وصوروا به مجلس علماء أكابر وانتساء بالموظفين الصغار ومحادثة مع الناس العاديين في المساجد والأسواق والمشاجر والمساجد والشوارع الخ.

ثم عدنا: أما الأستاذان حنين وأمهته فقد نشرتا تحقيقات صحيفة أحدثت آنذاك زلزالاً، وكسبت أنا أربعة مقالات، وذكرت مشاهدت بعيني وسمعت بأذني ولمست بعدي ووصلت (المجاهدين) بأمانة، وتصلت إذا كانت المسألة جهاداً في سبيل الله فما الذي يدعرون الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لمساعدتهم، وتحدثت عن زراعة المخدرات وتخليطها وتصديرها بعمرة علماء المجاهدين ومشاركة جنرالات ضياء الحق، وعن المشاجرة برحس القنطونين وعن الأرمصة الأسطورية في بنوك الفسرجة لأولئك الزعماء الخ.

وكأنما قلت كلمة الكفر فانفتحت على طاقات من المجرم:

هاجمتني المجلات والاسلامية شهيرة وأسبوعية، وصحفت أحزاب المعارضة التي ركبت الموجة الدينية بحثاً عن أنصار ومؤيدين تفشقر إليهم، وطعنت في ديني وشرفي، أحدهم أقسم بالله أنني في صباي الهالك كنت أعمل صبي قواد أسرح علي أرفعة حارات كدولت أولى وأثنى لا أخف جفراهم والذواني أيام كان البشاة مسجوحاً به رسمياً. وفي سلوكي الأخلاقي، ذكر آخر أن مصادره الخاصة جدا أكدت له أنني «شيخ شريب» درجة أولى وأثنى لا أخف جفراهم إلا وأنا مسطول بأنفاس القبارة والهوى. وكنت كلما دخلت قاعة جلسة أو غرفة محاميين هب في وجهي من أعرف ومن لا أعرف من الزملاء يعاتبونني بل يعفونني على (مقالات أفغانستان)، ذلك إن شعبنا الطيب كانت قد أجريت له عملية غسيل مخ تولاه بهراة فائقة الإعلان السعودي والخليجي وتبعهما

والنورات التي كانت تقام كل شهر تقريرا لتصرة (المجاهدين)، والتزمو الصمت وتصمت بجاههم عرقاً غزيراً ثم تواروا خجلاً من مراسات (المجاهدين) ومن ظهورهم بهذه الصورة البشعة، وفشلت كل الرساطات الماركسية والسلطانية والأميرية. حتى الاتفاق الذي عقد في ظل الكمية المشرفة لم يحترمه (المجاهدون) واضطر المتحدث الرسمي لبلان (الكبرى) أن يصرح:

إنهم ليسوا مجاهدين ولا حتى مسلمين!!!

لكي لا تتكرر مأساة أفغانستان فلنرى أنأشد القاعدة الجماهيرية العريضة في مصر المحروسة ألا تتساق وراء الشعارات الراقية المتسلسلة برداء الدين، وأن تحصل عقلها وتفتح عيونها وتوسع أفقها، وأن تتحدق جيداً في هؤلاء الذين يرفلون تلك الشعارات وأن تنقص حقيقتهم وتدقق في هويتهم وتعرف على كل أحوالهم، وحتم لازم عليها «بل هو فرض إن تسأل كل واحد منهم:

أيها الأخ المجاهد للهيب: أين تسكن؟ كم يبلغ رصيدهك أو أرصدتك في البنوك (داخلية أو خارجية (جزر البهام مثلاً)، كم سيارة لديك وسأهي ماركاها من أين حصلتها عليها؟ سأهي مصادر دخلك؟ في أي مستوى تعيش أنت وأرستك... الخ

فإن كانت الإجابات على هذه الأسئلة وأضرابها تنفي، أن الواحد منهم يعيش كارسول محمد عليه الصلاة والسلام والصديق والفاروق وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم وأرضاهم، أي وفق تعاليم الإسلام الصحيح، فهو صادق.

أما إن كان علي تنقيص ذلك وهو ما تؤكد الشواهد والأدلة بالنسبة لـ ٩٨٪ منهم - فهم إذن طلاب حكم ومغانم ورياسة وثروات وشهوات ولذات ومتع ورجعية مترفة ناعمة زواج بقسبيات أباكرا صغار في عصر حفيداتهم... الخ.

فاحذروا إنهم كإخوانهم (المجاهدين)، وسوف يتقاتلون بضراوة وشراسة وحشية مثلاً يقتل هؤلاء... والعاقل من اعطى بغيره. اللهم إني قد بلغت اللهم فاشهد..



مواضيع كثيرة، مثل العلاقات الأمريكية - السورية، قضايا إيران وحزب الله والعراق والخليج والازهاب والرهائن الاسرائيلية ولبنان، وبالطبع المسار الاسرائيلي- السوري للمفاوضات. ولاشك في أن سوريا أوضحت أنها لن تتنازل عن شبر واحد في الجولان وأن الإدارة الأمريكية أكدت لها أن هذا حق. ولكن السلام وفوائده يستحق التفكير في تنازلات. هذا ما تريده إسرائيل. وهذا ما تبجته الولايات المتحدة والتنازلات المطلوبة هي بالأساس في مجال قضايا الأمن والمستوطنات ومصلحتها.

وقد خرج كلنتون من اللقاء بما يبعث ولو بعض الرضا في إسرائيل، بما يشجع على استئناف المفاوضات. وهذا بعد ذاته نجاح احتاجه كلنتون لمصلحة حساباته الداخلية وعرضه على إنهاء جولته الأوروبية بنجاح وكلمتا «حسابات» و«مصلحة»، لهما معان كبيرة في هذا العصر الجديد، أكبر بكثير من المعنى الحقيقي. وليس فقط نسبة واشنطن وتلي أبيي. فقد روى العالم العربي كله بنجاح قمة جنيف، بما في ذلك المنظمات الفلسطينية المضطربة تحت لواء سوريا، مع أنها كانت ومازالت معارضة بشدة ويعتف، لإعلان المبادئ الاسرائيلي الفلسطيني..

ومع ذلك، فإن أهم ما في القصة كان إعطاء تلك الدفعة الضرورية لتحيريك عملية التفاوض من أجل السلام. فهذه العملية ستنتهي بالتالي إلى اتفاق واضح ومعلن، مثل الاتفاق بين حكومة إسرائيل وم.ت.ف، تحكم عليه عندما تراه مستجراً. ومن الآن وحتى ذلك الحين ستجري سياسة كثيرة في نهر الأردن.. وستصرف شسوساً طويلة في المفاوضات. ونحن أصحاب القلم، سنكتب المقالات والتعليقات بشرات عديدة من الحير وأطنان كثيرة من الورق.

وبإمكاننا أن نقرر من الآن، ومن خلال الإطلاع على سير الأمور في إسرائيل أن المسألة تبدو طريفة الأمد... واليكم صورة لما يجري عندنا..

* ضد الطبيعة

لو كانت الأمور تسير بشكل طبيعي ومنطقي قويم في إسرائيل، لما احتاجت مفاوضات السلام مع سوريا سوى بضعة أيام. فالأمور على هذه الجبهة ليست معتقدة.

* سوريا عملت ما هو مطلوب منها في المحاولات الجديدة للنظام العالمي الجديد. الرئيس الأسد وافق على سلام كامل وتطبيع مقابل انسحاب كامل. فماذا تقدم اسرائيل (؟) : طلبات جديدة لتنازلات أخرى

التلويح.. نلتب في الجولان

طاهر جليلي

رسالة حيفا

وقد امرى رسمي ينقل للحكومة الإسرائيلية رسالة من الرئيس كلنتون عن «حقبة عاجية في لقاء القمة». تغيرت اللمحة وروح المستوطنين الاسرائيليين يتحدثون عن انعطاف ايجابي. وعادت الحياة الى المسار التساوي. واشتملت النيران في الإطارات القذيفة التي حرقها المستوطنون البهرة في الجولان المحتل، احتجاجاً على «التنازلات» الإسرائيلية التي ستكون (11). وملاً دخان هذه النيران ساء بلادنا الصغيرة.

* ماذا جرى في لقاء القمة؟

من غير المقول أن يكون ما دار في لقاء قمة كلنتون- الأسد. هو مسأ أعلنه الزعيمان قحسب عن «السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل». ولاتقول هذا للتشكيك. فقد استغرق اللقاء خمس ساعات. وكانت سبقتة شهر طريفة في التعصيرات والمفاوضات والمباحثات، اشتملت على

بعد انحصار دام أكثر من ثلاثة اشهر، تأخر خلالها موسم الأمطار عن مواعده، عادت المياه تهطل فوق أرضنا الطيبة محسولة على اكفاف التسمات الباردة، وإلى الشمال قليلاً، حيث المرتفعات السورية المحتلة المعروفة باسم هضبة الجولان. كانت الثلوج البيضاء تصاقل وتكسر قمة جبل الشيخ بالجبال والوقار. وفي هذا الوقت بالذات، وحسب هذا المكان البارد بالذات، انبعثت الحفارة.. لحسد الحياة في مسار المفاوضات الاسرائيلية- السورية بعد أشهر طويلة من الجمود.

وكم من الرمز تكمن في هذه الواقعة. فالحديث هو: لقاء القمة الأمريكية- السورية في جنيف. مليارات الناس في العالم شاهدا الرئيسين بيل كلنتون وحافظ الأسد، وهما يتحدثان عن مرحلة تاريخية جديدة، في الشرق الأوسط. كلنتون يشرع العالم به بل قل يبشر اسرائيل، بأن الرئيس السوري وافق أخيراً على أن يقيم سلاماً كاملاً مع اسرائيل مقابل الانسحاب الكامل من هضبة الجولان. ونحن الذين سمعنا الأسد، وغيره من المسؤولين السوريين، يقولون طول الوقت أن سوريا مستعدة «لسلام كامل مقابل انسحاب كامل»، لن يتغنا شيء. وعلينا أن نقتنع أن شيئاً ما كبيراً قد حدث في السياسة السورية. في اسرائيل جاء الرد بارداً، مثل التسمات التي تهب في الجولان: «ترجعنا من اللقاء أكثر»، كما قال رابين، ولكن عندما جاء



واجتهدوا أنظار العالم. وهم يعملون مباشرة وبشكل حثيث. يتصلون بأعضاء الكنيست فردا فردا ليساعدوهم في الوقوف على وجهه أي قرار بالانسحاب.

ولاشك أن نشاط المستوطنين ومناصروهم أثر وبؤثر على راين، مع أنه يصرف أن غالبية المواطنين في إسرائيل مازالت تؤيد، التقدم نحو مسيرة السلام (نائب وزير الخارجية، يوسي بيلين، قال في حديث خاص بجريدة «الاتحاد» الجليلية، أن الحكومة أجرت استطلاع رأى علمي دل على أن ٥٢٪ يؤيدون المسيرة). فبسبب نشاطهم راح يماطل في التقدم في مسار المفاوضات السورية، بهدف تأجيل الحسم. فهو يعرف أن السلام مع سوريا باستمرار الاحتلال. وعليه أن ينسحب. لكنه لايقوى على ذلك اليوم.

لكن الماطلة ليست سلاحا كافيا، وسيضطر في وقت قريب إلى الحسم، خصوصا بعد أن دخل كليتون وأظهر رغبة في تحقيق تقدم مع سوريا، فهو أي «كليتون» بحاجة إلى ذلك لمصلحةه الشخصية، ومن جهة وهو يعرف أن الجموع على المسار السوري سيضرب بالمفاوضات على المصارات الأخرى خصوصا الفلسطينية. لذلك تحرك بهذا الزخم. وقد أدخل هذا التحرك الأمريكي إسرائيل، إلى «وطئنة خط». ولم يكن بإمكانها الإفلات.

هنا استأثرت المعارضة اليسارية الوضع لتحشر راين مرة أخرى. فتقدمت إلى الكنيست بمشروع يقضي بسن قانون يوجب تأييد ٧٠ عضو كنيست لدى اقتراح يدعو للانسحاب من الجولان. ومن المعروف أن قسما جديدا من نواب حزب العمل كانوا وقعوا على عريضة يطرحون فيها هذا الطلب ولذا، فإنهم ملزمون بتأييده من الناحية الأخلاقية. وقد جرى البسح في المشروع خلال يومين

(برنامج حزب العمل لاتعاضبات الكنيست ال-١٣، الدائرة الإعلامية- حزب العمل- ص١٢ بالنص العبري).

وقبل التعاضبات بيومين. توجه راين بنفسه إلى المستوطنات اليهودية في الجولان، وأعلن أحاسيم، بما لايقبل التساؤل، «لن نتحرك عن الجولان»، وأقام أحد أبرز الجنرالات العسكريين في حزب العمل، عضو الكنيست امنصور هلالتي تجمعا في الكنيست من مختلف الكتل البرلمانية ضم ٧٢ نائبا اسمه «تجمع هضبة الجولان»، ووقع جميع أعضائه على وثيقة تعهد بمعارضة أي تنازل عن الجولان في أي ظرف كان.

وهكذا، خلال ٢٧ سنة متواصلة، أفهموا المواطنين في إسرائيل أن الجولان هو اكسير الحياة للدولة من الناحية الأمنية، الفنازل عنه هو الانتحار بعينه، وأفهموا المستوطنين بأنهم أبطال الدفاع عن بؤزة عين إسرائيل ووقروا لهم الجهاد والمآل والدلال.

بعد كل هذا هل يمكن أن يكون سهلا الوصول إلى اتفاق مع سوريا يقضي بالانسحاب من الجولان؟

من هنا، فإن حكومات إسرائيل أدخلت نفسها في مأزق من البداية وحتى النهاية. وكما يقال- «قام المسخ على خالقه».

وها هم المستوطنون في الجولان، وعددهم حوالي ٢٥ ألف نسمة فقط (معظمهم من مصري حزب العمل)، ومنذ بداية مفاوضات واشنطن بلأذن الدنيا زعيقا واحتجاجا على الانسحاب. يقيمون المظاهرات في المستوطنات والشوارع وأقام بيت راين وعلى مدخل الكنيست. وأينما تذهب اليوم في إسرائيل، تقرأ شعارهم: «الشعب مع الجولان» وفي يوم لقاء قمة الأسد كليتون، أقرأوا الأظارات القنبية في موقع مركزي في الهضبة (ساحة مدينة «كتسرين» الاستيطانية)

الأرض سورية. إسرائيل تجعلها. التحوار لاتعبرها جزئا من أرض إسرائيل. كل ما يريدونه منها هو الجانب الأمني، لضمان عدم مهاجمة إسرائيل منها. سوريا تتفهم المشاكل الأمنية الإسرائيلية. مستعدة لتوفير ضمانات، بما في ذلك إدخال قوات فصل دولية. ومستعدة لسلام كامل. ولكن.. هذا يكون لو أن الأمور طبيعية. غير أن ما هو جار هنا، أن حكومات إسرائيل كلها، منذ عام ١٩٦٧ وهي تضع العراقيل لتو العراقيل.. حتى لا تصل إلى نقطة تنفادر فيها هذه الأرض. لقد كسبت نفسها بنفسها.. حتى لم تعد تجد طريقا للفتاك.

فمنذ الأيام الأولى للاحتلال بدؤا في إقامة المستوطنات اليهودية هناك (المستوطنة الأولى في الجولان القيت يوم ١٩٦٧/٧/١٥ وسميت «مروم جبرلان»، أي «مرفعات الجولان» وأقامتها شبيبة ميام). ودرعت ١٩٥ قرية سورية عن بكرة أبيها. (بقيت هناك فقط خمس قرى سورية.. في الهضبة وهي تلك التي لم يبرحها سكانها). وصرفت ميزانيات بليارات الدولارات، ليس فقط على القواعد العسكرية والاستحكامات، بل على بناء المساكن والعمارات والمصانع والفيلات والمزارع والمنشآت. وفي ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨١، سنت الكنيست قانونا رسميا يقضي بضم هضبة الجولان رسميا إلى حدود إسرائيل. وجررت ممرسات عدة لحصر الآثار العربية وتهميد المنطقة. وأعلنت كل الحكومات تمسكها بالجولان.

وفي التعاضبات الأخيرة للكنيست، التي جرت في سنة ١٩٩٢، ضاح حزب العمل بزعامة راين، الحركة برنامج انتخابي جاء فيه، في البند حصر الجولان، وباعتراف الراحل.. مابلي: «إسرائيل ترى من اللازم بدأ مفاوضات سلام مع سوريا بدون شروط مسبقة وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٢٣٨»، و«إسرائيل ترى في هضبة الجولان أهمية بالغة لأمنها ولسلامتها ولضمان مصادر المياه لها. أيضا في عهد السلام.. في هضبة الجولان التي سرى فيها القانون الإسرائيلي والسيطرة الإسرائيلية الاستيطانية والعسكرية وذلك أيضا في ظل أي اتفاق سلام مع سوريا وأية تسويات أمنية»

(١٩٨٧/١ يناير ١٩٩٤).

وكان على رايبين أن يتصرف بحكمة وسرعة ويخرج من المأزق بطريقة ملقطة للنظر. فقد طلب من نائبه زخاخي غور (نائب وزير الدفاع) أن يعلن باسمه للكنيست، أنه في حالة الاضطراب إلى الانسحاب مساحات كبيرة، ومزلة في الجولان، فينتا ستعود إلى الشعب وتطلب رأيه بواسطة استفتاء عام.

وكان هذا الإعلان بمثابة تفجير قنبلة في قلب الكنيست. فقد تبين أن رايبين لم يشاور مع أي من وزرائه والأحزاب التحالفية معه في الحكومة. لقد تشاور فقط مع رئيسي المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية ومع نائبه في وزارة الدفاع في مستشاريه القريبين. ثم تبين أن هناك لثابتة وزراء ومعارضون إجراء الاستفتاء وأن خمسة وزراء فقط هم الذين يؤيدون رايبين في هذا الرأي الكنيست نفسه هناك أيضا معارضة واسعة للاستفتاء من اليمين ومن اليسار.

والمعارضة للاستفتاء: تعود لعدة أسباب موضوعية لها وزنها:

- **سوء الميسار والليبرالية** المعارضة تقول أن الاستفتاء، رغم أن المقصود به إشراك الشعب كله، في القرار، فإنه ينطوي على التناقض واضح على البرلمان (الكنيست). فالبرلمان انتخب لأربع سنوات. وحسب القانون الإسرائيلي يجمع البرلمان والحكومة التي ينتخبها بكامل الصلاحيات لإدارة شئون الدولة. لا ينص القانون على اللجوء إلى الشعب والاستفتاء في أية حالة. فلماذا نفعل هذا إذن؟ ويشير هؤلاء إلى أن طريق الاستفتاء ليست متبعة بكمرة، في الدول الديمقراطية الغربية. إنها هي متبعة بالأساس في دول العالم الثالث الذي يتشقرم فيها البرلمان ويتعاطف فيها دور الرئيس (أو الملك) الفرد. فسأذا علمنا أنه ابتداء من الانتخابات القادمة في إسرائيل، سيتم انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر وسيعطى صلاحيات أوسع مما هو عليه اليوم. فإن هناك قلقا من أن يصبح الاستفتاء، عادة، وسلاحا جديدا لضرب مكانة الكنيست.

هناك سبب آخر سياسي. فالاستفتاء يحتاج إلى سن قانون خاص وإلى إجراءات طويلة من شأنها أن تؤخر العملية السليمة. هناك عدد من الأحزاب لها حسابات ذاتية تقلل منها إجراء الانتخابات

عامية على إجراء الاستفتاء.

وهذه هي الأحزاب الراقية من أنها ستزبد قوتها. حزب ساس مثلا. حزب المقديين الشرقيين. أجرى استفتاء داخليا اتضح له منه أنه في حالة إجراء انتخابات سيضاف قوته اليوم من ٩ إلى ١٢ عضوا. هذا الحزب هو الذي خسر على رايبين في السنة الماضية المراقبة على اللجوء إلى استفتاء عام في حالة التفكير بالانسحاب من الجولان. وكان ذلك خلال المفاوضات على تشكيل الحكومة ودخل ساس الحكومة لكنه انسحب فيما بعد لأسباب غير سياسية ولذلك تراء متراجعا اليوم عن الاستفتاء وطالب بانتخابات، لأنه يريد مضاعفة قوته.

ويوجد عدد آخر من الأحزاب اليمينية والفاشية أيضا تريد الانتخابات مثل «تصومت» و«مولدت».

وفى الليكود، المعارضة اليمينية الأساسية يعارض الاستفتاء. أولا زعيمه بنهايمين نتياهو نفسه يرى في هذا الاستفتاء خطرا على مركزه ومستقبله في الزعامة الفاشل في الاستفتاء (أي إذا قال الشعب في الاستفتاء: نعم لرايبين) سيكون بمثابة لا لليكود بزعامة نتياهو ومع أن نتياهو منتخب زعيما لثلاث سنوات، فإن مثل هذا الفشل سيؤدي إلى طرح المطالبة بتغييره. ولذلك تراء يعارض الاستفتاء بكل شدة وطالب بالانتخابات. وهذا مع أن حزبه يضم الكثيرين من المطالبين بالموافقة على الاستفتاء، خصوصا بين منافسيه.

• ولكن معاهد رايبين؟

خلال النقاش المحتدم في إسرائيل عن إجراء الاستفتاء أو عدمه، يطرح تساؤل جانبي: ما الذي أراه رايبين من الاستفتاء؟ ولماذا يفرض النقاش حول الموضوع خارج الحكومة أولا؟

هناك أمران أساسيان قصدهما رايبين، أحدهما يتعلق بالكنيست التفاوضي مع سوريا والثاني يتعلق بالوضع الداخلي في إسرائيل. وأما طرح الموضوع خارج الحكومة فجاء لأنه يعرف أن غالبية أعضاء الحكومة لا يؤيدون الاستفتاء فإذا طرحه داخل الحكومة سيرفضون الاقتراح ويظنون الموضوع. لذلك طرحه على الكنيست وقبل أن تفيق هذه من هول الصدمة كان قد حقق مراده في إسقاط مشروع اليمين من جهة وفي ملء وسائل الإعلام ومنصات الحوار والندوات بالنقاش

حوله. وهو بدون شك يعطي بتأييد جماهيري واسع في هذا الطرح.

قلنا هناك التكتيك التفاوضي أن إحدى الجمل التي يرددها المعارضين الإسرائيليون في المفاوضات السلمية باستمرار هي: «نحن دولة ديمقراطية وشعبنا لا يتحمل أفركا كهذا الخ» في هذا القول ليس فقط استفزازا للعرب، بل تهديدا يخاطر سقوط الحكومة للعودة إلى الحكم، مما يعني إجهاض عملية السلام. والآن، حين يطلب حافظ الأسد، انسحابا كاملا مقابل السلام الكامل. سيصدر عليه رايبين: «لنجرى استفتاء شعبيا ونسمع رأي الشعب ولكن من الآن نسلر لكم، الشعب لن يوافق على انسحاب كامل. الشعب يريد ضمانات أمنه صارمة. نصلوا نتعرض إلى حل وسط، تنازلوا قليلا. حتى يفتتح شعبنا.. الخ أمام مثل هذا الكلام لن يستطيع الأسد إيجاد بديل أما كلينتون فيستحق لرايبين مؤبدا.. أما بالنسبة للأوضاع الداخلية فقد أجرى

رايبين حسابات جيدة:

أولا: الإعلان عن استفتاء شعبي من شأنه أن يجذب حزب هاس في حكومته مرة أخرى، وهو بحاجة إلى ترسيمها (شاس لم توافق بعد).

ثانيا: رايبين يريد أن يلجم اليمين، الذي يقيم حوله الصراع والضجيج. «فلينقر الشعب» وهذا يجبهض حقا هذه المعارضة، على الصعيد الشعبي.

ثالثا: رايبين متضام من رفاهه مستوحى الجولان ومطاهراتهم أنه يعرف أن قسما كبيرا منهم لا يسهم الانسحاب من الجولان. فقد أجرى استطلاع للرأي تبين منه أن ١٢٪ من المستوطنين بدوا إجراءات عملية للانتقال للسكن في منطقة أخرى وأن ٥٢٪ بدوا يناقشون هذا الموضوع في بيوتهم. كما تبين أنه مازال يعطي بتأييد ٥٢٪ من المواطنين في العملية السلمية. لهذا كله يكون الاستفتاء امتحانا أكبر يرد فيه على كل معارضيه. بمجرد الإعلان عن نيته إجراء الاستفتاء. بدأت الهجة تتغير وأصبح يسمع المداخل من خصومه ومن بعض معارضيه.

وهكذا، فإن رايبين هذا يذل على أمر أساسي هو: مهما تفاقم العقبات فمن لقاء قمة جنيف، فإن الباب الذي فتح يقوده إلى تلق طویل جدا من المفاوضات والصراعات..

أهداف إسرائيل من وراء تفجير أزمة المعابر

كأداة ضغط أخرى وريث ذلك بتسخلى الجانب الفلسطيني عن أى مطلب ذى صلاح سيادة خلال المرحلة الإنتقالية، وهذا ما أشار إليه راين بصراحة بقوله «لقد اهتمت المنطقة بشدة وأربحا فقط بدون إدخال مفاهيم عن السيادة والدولة لتوصلنا إلى اتفاق ولوصلت الأمور» وهذا التلويح بالعامل المالى ليس معزولا عن التقديرات الإسرائيلية العامة للأوضاع السائدة فى المناطق المحتلة، والتي تزداد تدهورا وسرعا من الناحية الاقتصادية وفق تقرير قدمه رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلى إلى حكومته. يضاف إلى ذلك طبعا أدوات الضغط المعروفة ووسائل المصادرة والنهش الاستيطاني المواصل واستمرار حملة الحصار العسكرى والسياسى والاستيطاني على مدينة القدس وعلى باقى المناطق المحتلة والقائمة طويلا.

ومن هنا فإن الخلافات الفلسطينية-الإسرائيلية حول مواضيع مثل الإضراف على المعابر من الأردن ومصر إلى الضفة وغزة ومساحة المستوطنات، وأمن المستوطنات والمستوطنين قد احتلت جانبا مركزيا، لأنها وفق المنظر الفلسطينى طرحت بصورة لاتقبل الجدل قضايا تتعلق بتنفيذ المرحلة النهائية للعمل من حيث ترابطها مع المرحلة الإنتقالية وتشكل يؤدي إلى الانسحاب الإسرائيلى الكامل وتنفيذ القرارين ٢٤٢ و ٢٣٢ كما ينص عليه اتفاق إعلان المبادئ..

لذلك فإن إسرائيل من خلال اشتراطها وقيودها التي وردت فى ورقة القاهرة تضع الجانب الفلسطينى أمام خيارين، إما الموافقة على هذه الاشتراطات

خاتمة

رسالة القدس

لاحتمالات المستقبل، خاصة وأن الاتفاق بالجدول الزمني للاتفاق يعتبر عاملا هاما وأساسيا، لأنه يشكل آلية متفقا عليها لتنفيذه، وبدونه يكون على الجانبين أن يتوصلا إلى مواعيد جديدة لا يمكن التوصل إليها وفق ما هو مطروح، بدون الاستجابة إلى التفسير الإسرائيلى للاتفاق. وهذا ما يسعى إليه راين.

وتستند الضغوط الإسرائيلية باستخدام «عامل الزمن» إلى التلويح بالورقة المالية

شيمون بيريز



عندما أطلق إسحق رابين تصريحه الشهير بأنه سيجعل عرفات يتصيب عرقا، وإن عليه أن يتخلى عن مفهومه بأن اتفاق إعلان المبادئ سيؤدي إلى دولة فلسطينية، بائت واضحة الأسباب الحقيقية وراء تعثر المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية، كما بات واضحا أن رئيس الوزراء الإسرائيلى قد استخدم وسائل الضغط والابتزاز لفرض شروطه على الجانب الآخر

وبالمزور السريع على تصريحات المستوطنين الإسرائيليين يمكن أيضا وعلى المكشوف تحديد أدوات لعبة الضغط الإسرائيلية والأهداف التي ترمى إليها. فهم على سبيل المثال يراهنون على عامل الزمن فالجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق ليس مقدسا من وجهة نظر راين، وكما لم يجرى الالتزام بموعده الانسحاب من غزة وأربحا فى ١٣ أيلول الماضى ففى يجرى الالتزام بموعده ١٣ أيلول «نيسان» القادم الذى يقضى بإقامة السلطة الإنتقالية فى كل الضفة الغربية، وهذا ما أكد، شمعون بيرس بصراحة مع بدء مفاوضات المرحلة الثانية فى طابا عندما أعلن بأن إسرائيل لن تستطيع الالتزام بموعده ١٣ «أبريل» نيسان المذكور. وفي نفس الوقت تبرع بيرس بيلقى مساعد بيرس بتصريح بنظري على عجيبة وعناد بقوله أن إسرائيل ستفرض مناقشة اعتراضات ياسر عرفات على ورقة تقاضم القاهرة التي تدعى إسرائيل بأنها ملزمة بينما يؤكد الجانب الفلسطينى بأنها مجرد خطوط عامة إسرائيلية وضعتها بيرس وغير ملزمة سوى لأصحابها!!

وهذه التجاوزات الإسرائيلية للجدول الزمني للاتفاق تطرح تساؤلات كبيرة بالنسبة



محمود عباس (أبو مازن)

وفي هذه العوامل والملامح السبادية بالتحديد نحن نلهم الترابط بين المرحلتين الانتقالية والنهائية، ليس باعتباره ترابطاً زمنياً فقط كما تريد إسرائيل وإنما ترابطاً موضوعياً يخضع لمطالبات جدول أعمال المرحلة النهائية التي تحددت بتنفيذ القرار ٢٤٢.

وعلى هذا الأساس فلا مكان، لأي تنازل فلسطيني فيما يتعلق بموضوع العابر وفق ما تطالب به إسرائيل، لأن أية تنازلات فلسطينية حالها من هذا القبيل ستزيد من حجم العقبات التي تعترض الوصول باتفاق المبادئ - إلى الأهداف التي يسمى إليها الشعب الفلسطيني، وسيقيد المفاوضات الفلسطينية بسوابق لا يمكن الفكك منها، أو العودة لطرحها مجدداً في المستقبل مادام قد تنازل عنها منذ البداية.

نعم مرة أخرى لتصریح رابين الذي هدد فيه بجعل عرفات يتصحب عرفاً لنقول بأن الموافقة على الشروط الإسرائيلية هي التي ستجعل كل الشعب الفلسطيني يتصحب عرفاً على العابر الذي يريداه رئيس وزراء إسرائيل تحت سيطرته وإشرافه.

الفلسطيني ٣٤٥ كم بينما ما عرشته إسرائيل في السبادية كسان ٢٥ كم ثم تنازلت إلى ٢٥ كم.

لقد أتى هذا الموقف بظلال كبيرة من الشكوك المشروعة حول نوايا إسرائيل اللاحقة واستعدادها للرفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق.

وبعد الخلاف على المساحة تقجر الصراع حول السيطرة على المعابر، وهنا انتقل مركز ثقل الخلاف إلى نقطة أخرى لها علاقة مباشرة بموضوع السيادة، وبات الخلاف على المساحة يحتل مرتبة ثانية، لأن المطلب الإسرائيلي بالسيطرة الكاملة على المعابر سيحول أريحا إلى جيب فلسطيني محاصر، أو إلى عتو صغير يمكنها التحكم به والسيطرة عليه كما تشاء.

لمساحة أريحا في هذه الحالة. لم تعد ذات أهمية مادام المقصود هو تحويلها إلى حزام يخضع لمطالبات الأمن الإسرائيلي واختصار مهام السلطة الفلسطينية، بعد اختصار مساحتها - بمهام خدمانية محدودة.

ولهذا فإن ماترودة عن مقترحات إسرائيلية تبدي بعض المرونة فيما يتعلق بمساحة أريحا مقابل تنازل الجانبي الفلسطيني عن موقفه المطالب بالسيطرة على المعابر، ليست - ويجب ألا تكون - ذات أهمية للجانبي الفلسطيني، فهذه المساحة مهما كانت موسعة أو مقلصة ليست ممزولة - ولا يمكن أن تكون - عن مسألة السيطرة على المعابر أو عن المستوطنات والصلاحيات الممنوحة للسلطة الفلسطينية الانتقالية التي يجب أن تتضمن نوايات وعوامل التطور نحو الاستقلال مع حلول المرحلة النهائية.

استخدام عامل

الزمن والورقة المالية

واستمرار الاستيطان

في الضغط على

الفلسطينيين

(٤٢) اليسار/ العدد الثامن والأربعون/ فبراير ١٩٩٤



نيل شم

وبالتالي القبول بسلطة ضمنية تابعة لإسرائيل وأما رفضها والسمي بجهد ومقاومة من أجل التوصل إلى سلطة إنتقالية قادرة على الإنتقال نحو الدولة المستقلة

وعلى هذه الخلفية كان الخلاف في البداية حول مساحة أريحا وذلك عندما عرض الجانب الإسرائيلي حوالي ٧٪ من مساحة أريحا، وأي مجره جيب صفهه على الجانب الفلسطيني، وهذه المساحة تشكل أقل من نصف بالمائة من مساحة الضفة الغربية كمكان للسلطة الفلسطينية في أريحا. كما طالبوا أيضاً بالاحتفاظ بحوالي نصف مساحة القطاع بدعوى المحافظة على أمن المستوطنات هناك. وبعد مفاوضات وأخذ ورد طويلاً عرضت إسرائيل ١٤٪ من مساحة أريحا أي أقل من ١٪ من مساحة الضفة كمكان لإقامة السلطة الفلسطينية وكان السؤال المطروح: لماذا كل هذا الإصرار الإسرائيلي على اختصار المساحة الممنوحة للفلسطينيين؟ ولماذا تصر إسرائيل على عدم الانسحاب سوى من ١٤٪ من مساحة أريحا؟ (ما يطالب به الجانب

اليمين ..

وكان بعض المراقبين قد اعدوا ورفض البيض الحضور الى منطقة الجند بتميز الى المكان ذاته حيث تعمد المنطقة محاطة بمسكرات الجيش الموالية للرئيس والتي يرأسها «خال الرئيس شخصيا» وأن المكان لا يعد امنا ابعة.

بعد ذلك القى الرئيس خطاباً في حشد من الناس بمدينة تمسن وتعرض للمحسوب الاشتراكي بهجوم غير معهود.. وتصادعت الحملة الاعلامية المتبادلة بعد أن كانت قد هدأت خلال الاسبوع الماضى خاصة بعد أن أعلن على عبد الله سالم شخصياً في ٢٠

ديسمبر ١٩٩٣م وفي خطاب امام قادة
الحجرات الادارية اعلن وقف الحسبات
الاعلامية من جانب المؤتمر الشعبي، وبحضور
عبد المجيد الترابي حضر مجلس الرئاسة
«واحد أهم قادة حزب
الاحمر رئيس مجلس النواب ورئيس حزب
الاصلاح «الفريق القاثل في حكم
الدين». ويعد خطاب الرئيس بوقف
الحجرات الاعلامية أعلنت اللجنة العامة، في
نفس اليوم صوابقتها على نقاش الحزب
والاشراكى على وضعها على الامة الرافعة في
اليمين التي عرفت بالثقل ١٨ بعد ان كان
الرئيس قد اعلن قبله انه صام نفس الامور.

وتركزت نقاط الحزب هذه حول الحماة
الأمنية وضرورة تسليم المتهمين بالاعتقالات
والفجيرات إلى أجهزة القضاء، وإخراج
معتكبات الجيش من المدن. وأقامه الحكم
الحلبي - وضبط مصروفات التولية ونقل
مصروفات الرئاسة ومع ذلك استمرت حالة
الانفلات الأمني واغتيل - الشيخ عهد
الكريم الجهشي - أحد قادة الاشتراكي في
محافظة البقضاء - مع مائة ناير - ليعلن
الاشتراكي أن قائدة هذه المائة هي ابنة
الوحدة - تجاوزت مائة واثنين وخمسين شهيداً!

وكانت ابرز تطورات الازمة والحرب
لاعلامية المتبادلة قد وصلت قيمتها مع مساء
الاثنين ١٧ يناير، عندما هاجمت القناة الثانية

المسار/العدد الثامن والأربعون/فبراير ١٩٩٤ (٤٣)

لا أظن بأن ما سأكتبه الآن يمكن أن يكون
صالحاً غداً أو لازلزاً جديداً ، فكل شيء في
اليمن ليس بحالة ثبات، بل بحركة مجبونة
يصعب معها التوقف لالتقاط الانفاس تماماً !!

والأزمة اليمنية بالفعل تشبه كرة الثلج التي يزداد حجمها مع كل منحل جديد تسير إليه .. والناس يرقبون- الكارثة! ولكن يبدو انني استطيع أن ألتقط انفاً- واقتنع ان الأزمة- الأزمة اليمنية، فلقد تنسج السينيون الصعيديا، مساء الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٩٤ وهم يرقبون على شاشة التلفزيون وعلى الاحزاب والمنظمات السياسية يرقبون وثيقة العهد والاتفاق على بينا، الدولة اليمنية الحاضنة. والتي ايجزتها لجنة الحوار للقرى السياسية بعد جهد كبير وصل و ١٩٩٤/١١/٢٢ وحتى ١٨/يناير/١٩٩٤ وفي جلسات ٩٣ طريلة نى كل من صنعاء وعدين . واقتد الفرقة اصحاب اليمن وشعر اليمنيون انهم يتوقع الانفاضية يتلاقون السقوط المربع الذى أوشكوا أن يختصموا به مسيرة الوحدة بعد ثلاثة اشهرين شهر من القلق والازمات. ولكن ماذا بعد ذلك! هذا هو السؤال الهام

الآن:

* دولة جديدة ووحدة جديدة

أهم تعليقات المراقبين السياسيين تقول أن اتفاق لجنة اخوار الذي اعلن يوم ١٨ يناير هو مخرج مشرف للحكام في اليمن من الازمة الراهنة وأن ما جرى في هذا اليوم كان يجب أن يكون منذ البداية الأولى للوحدة في مايو/ ١٩٩٠م.

وكانت الأمور قد وصلت خلال الأسبوع الثاني من يناير إلى أوجها وبدأ الانفجار وأردا في أية لحظة، خاصة بعد تصعيد الفريق على عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة للامر بشكل مفاجئ - سريعت هذوء حذر- حيث فجر في خطابه المتتالية يهز الأمانة إلى آخر مدى اعلامي وهاجم قادة

عز الدين سعيد

الحزب الاشتراكي بأنهم السب في كل شيء،
وقد اعتصموا تماماً وهو يخاطب حشداً من
رجال الدين والقضاة وعمال المحاكم في جامع
مسجد بن جليل بمنطقة الجند بمدينة تمز واتهم
الحزب بالعدو للقرى السياسية التي تضم كافة
عائلات الاحزاب وعدداً من الشخصيات المستقلة
بأنهم يقفون غيرة الاشتراكي «وهم يقبل
حزب المؤثر الشعبي الذي يرأسه
الرئيس في هذه اللجنة». وقال ان
هؤلاء ايضا الذين من المؤثر يظهرون تحيزهم
للحزب الاشتراكي. وصعدت الحصة من خلال
مسجوعة من «خطايا المساجد» الذين
اتهموا الحزب الاشتراكي والفاشيين
بالكفر والحادا وضرورة الجهاد ضد «عدو»،
ودرج جماعة الرئيس لاقامة مسيرة جماهيرية
كبيرة تتجه صوب حفل لآرغام السيد علي
البيضي نائب الرئيس وأمين عام الحزب
الاشتراكي وصعد قادة الحزب للعودة الى
سجناء.

وكانت الهيئة العامة للعلماء، وهي جمعية تضم عدد من رجال الدين والمشتغلين في القضاء، قد اقترحت لقاء يضم كلًا من الرئيس على عهد الله صالح ونائبه علي سالم البيض في جامع الهندي بمدينة نجر وهو المسجد الذي بناه الصحابي الجليل معاذ ابن جبل ويعد أول مسجد بنى في اليمن منذ عهد الرسول «ص» ولعل الفكرة لم تكن قبولا خاصة بعد أن أبغض البيض «وقد (العلماء)

التي تبث من عدن القناة الأولى التي تبث من صنعاء ، لما فعلته من منع بث قناة عدن عن الإرسال في صنعاء ، والتشويش عليه . كما رفعت قناة صنعاء بعدها نشر أخبار الدولة في عدن وأذاعة البرامج المشتركة التي تبث من عدن . الأمر الذي حدا بقناة عدن بثث نشرة أخبار منفصلة ، تزامن مع بلوغ المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ائسم بالقوة يرفض ويحذر من الاستمرار بفترة المسيرة صوب عدن والذي دعا إليها الرئيس ومعه جميع الاصلاح وأنما كما قال اعلامهم ستضم «لثلاثة ملايين نسمة» وهو رقم خيالي ولا يمكن تصديقه ! حيث يعنى ربع السكان على الأقل.

الوثيقة : الخطوة الجديدة.

ويبدو أن وصول لجنة الحوار التي توقيع وثيقة العهد كان المحطة التي أوقفت تقاوم الأزمأة وحددت من التصعيد المخيف . وقد تعرضت الوثيقة الى كيفية بناء الدولة اليمنية الحديثة . وإلى معالجة أهم نقاط الخلاف.. مثل : التسليم في قضايا الاخلال بالامن . والجانب العسكري والامن والاسس العامة لبناء الدولة اليمنية الحديثة . عبر تخصيص الهيئات وتحديد اختصاصات والسلطات من خلال حكم محلي واسع الصلاحيات وعبر المشاركة الشعبية الواسعة ، وهو أهم بند كان يرفضه المؤتمر الشعبي وجميع الاصلاح . بجانب خروج العسكرية من المدن . . . والمهر الثالث تضمن الاقتصاد والتنظيم المالي . وأهم ما جاء فيه اصلاح النظام النقدي والتقييد بموازنة عامة ومكافحة الرشوة والفساد والتسبب والكشف عن المهرين للاسلة والسلم . والبنء الرابع شمل التعديلات الدستورية وإعادة النظر في النظام الانتخابي وعلى وجه الخصوص الانتخاب بالقتاسة النسبية وشمل

المحور الخامس آلية التنفيذ والتأكيد على علنية الاجراءات . والمحور السادس خص آلية المتابعة التي اوكلها إلى لجنة الحوار ذاتها .

وشمل المحور السابع والسابع والاخير الاتفاق على الترتيبات الأمنية المطلوب توافرها للتوقيع على هذا الاتفاق . حيث اتفق على تشكيل لجنة من أطراف الحوار للقيام بوضع الترتيبات اللازمة وتم تشكيل لجنة لمتابعة هذه الاجازات تكونت من كل من..

١- الشيخ ستان أبو الحوم (شيخ قبيلة بكيل كبرى القبائل اليمنية ورئيس لجنة اتحاد تحالف القوى الوطنية)

٢- الصمد مجاهد أبو شواروب «كشخصية مستقلة وهو من أبرز مشايخ قبيلة حاشد التي ينتسب إليها الرئيس» .

٣- عهد الروهاب الاتسى «أمين عام حزب الاصلاح الشريك الثالث في الحكم»

٤- هـ / عهد الكرم الارواني «وزير التخطيط وعضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي»

٥- جابر الله عمرو وزير الثقافة وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي .

٦- أحمد جابر عفيفه «وزير سابق وشخصية وطنية معروفة .

ماذا بعد؟

السؤال الذي يلح الآن في الشارع السياسي اليمني وماذا بعد الاتفاق وهل يمكن أن يتم التنفيذ بألوه سرعية خاصة وأن الوثيقة شملت جوانب عدة تعنى في حاله تطبيقها أن تبدأ اليمن مرحلة جديدة بدخولها عصر الدولة الحديثة . . .

تبدو المسألة ليست بهذه البساطة . فتطبيق بنود الوثيقة الذي حدد له كحد أقصى عام ١٩٩٤م على أن تنفذ النقاط الواردة فيها بحسب ما حدد لكل منها بعضها

لايزيد عن اسبوع وبعضها ثلاثة اشهر تطبيق الوثيقة سيجنى القضاء على كثير من مصالح قوى استنفذة بالحكم . . . ولقد ظهرت بعض «التحفظات» التي لم يقدّر اصحابها على اعلمتها خشية ردة فعل الشارع الذي ملل فرحا للاتفاق . وشعر بأنه «المشروع الذي يهدده» وصممت قيادات المؤتمر والاصلاح . على مضض «رغم التصريحات الاعلامية المطمئنة لكن مصاربه قديمه من مراكز القرار أكدت أن ذلك لا يعنى ارتياحها حقيقيا واستشهدت باخر خطابات الرئيس قبل التوقيع على الاتفاق من قبل ممثليه والذي أكد فيه عدم قناعتة بخارج العسكرية والجيش من المدن . واعتبر بقا في المدن امرا هاما لمنع الانتفاضات الشعبية . وذكر أكثر من مرة في خطابه باحداث ١٠٩ ديسمبر ١٩٩٢م عندما انفجر غضب الشارع وعظم كل شيء واسقط صوره وكسات البدايه قد انفجرت كما هو معروف «من تمز» لتشمل بعدها كافة المدن اليمنية . يومها نزل الجيش بالدرع والاسلحه الثقيلة وحسم الأمر سقوط عشرات الشهدا . . . والجرحى .

كما أن مسألة الحكم المحلي لازالت تثير جدلا واسعا وأهم قيادات المؤتمر والاصلاح «تسريكي الاشتراكي في الحكم» لا زالوا يرفضان اعطاء المحافظات اية صلاحيات واسعة تحكم محلي !!

وثاني يوم الاتفاق اى صباح ١٩ يناير اعلن عهد المجيد الزنتاني ممثل الاصلاح في مجلس الرئاسة تحفظه على الوثيقة وأبى عدم ارتياح وقال بأنها «غير حلوة» . كل ذلك من الشواهد يجعل السؤال عن امكانية التنفيذ امرا هاما . . ويبحث على القلق . ايضا !

مايجب التأكيد عليه ان اليمن الآن أو بمنعطف حقيقى وخطير معه يشكك مستقبله تماما . ويبدو ان الوضع يتدهور في أن اليمن أمام صوتين للمستقبل بعد التوقيع على هذه الوثيقة:

- الصورة الأولى : في حالة تنفيذ بنود الاتفاق يدخل اليمن عهدا جديدا وتبدأ مسيرة الدولة التي يشهدها الناس منذ ثورة ١٩٦٢م وليس منذ حدث الوحدة عام ١٩٩٠م .

- الصورة الثانية : في حالة عدم التنفيذ واصرار القوى المتضررة على ذلك ساعتها سيحدث الصدام المؤجل . . ولا يمكن لأحد أن يتكهن بما ستؤول اليه الامور . هل الى كابول جسديده أم الى مقديشو أخرى . . . وهي صورة ضبابية لا يحمدها اليمنيون ولاشك . . . ولا تمنى حدوثها .

الشيخ الاصر . الاصلاح



جابر الله عمر



مجاهد أبو شواروب



جنسية من نوع جديد اسمها بندوق!

أحمد المصري

رسالة الكويت

بلاد مجاورة واستقروا على أرض الجازر . في أيام الغزو كان منهم الصامدون والصابقات وهي الصفة التي أطلقها الكويتيون على من انضم إلى صفوف المقاومة ولم يهادر الكويت ..

أرقام هيئة المعلومات المدنية المختصة بأحصائيات السكان تقول إن عدد البندون وصل قبل يونيو ١٩٩٠ إلى ٢٢٠ ألف نسمة ، ولكن العدد انخفض في آخر احصاء وقالت الهيئة أنها استطاعت تسجيل ارقام بين ١١٧ و ١٤٠ ألف نسمة وكانت نسبة النساء بينهم تصل إلى ٤٨٪.

لكن وزير الداخلية أكد أن الحكومة لم تتوصل حتى الآن إلى رقم حقيقي للبندون .. علي إيه حال فإن تقديرات هيئة المعلومات عن البندون في حالته الأخيرة يقترب من ربع عدد الكويتيين. **الهالغ عديم وقلنا لكلام مژارة الضخيم ٦٤٣ ألف نسمة** و رقم البندون لا يقل كثيرا عن رقم المتجنسين. (انظر اليسار العدد الماضي) إن كان مشكلتهم أصبح كثيرا وقيل صدامعا مزنا للمستولين والمواطنين.

في تقرير حديث للجنة الداخلية والدفاع بجلس الأمة تقول الأوراق إن عدد الكويتيين

كانت زيارة تعارف وحولت في نهايتها إلى تقرير صحفي .. لم تقض أيام على عمل في بلاد الجازر عندما ذهبت إلى المؤسسة الصحفية التي تعمل بها صاحبة قصتنا .. في مكتبها تحدثنا مع القهوه عن السياسة والصحافة والأحزاب وحرب الخليج حتى وصل بنا الكلام إلى مشكلات الكويت .. قالت وأنا واحدة من مشكلات هذا البلد .. طليت تفسيراً .. ضحكك وهي تقول أصل أنا «بندون» جنسية .. لم أصقل .. لكنها كرت الكلمات دون أن تتحكه لده الزه .. كنت قد قرأت عن «البندون» لكن لم أتوقع أن أبدي بينهم من يجلس أمامي .. فهي واحدة من أهم شخصيات الكويت والمنطقة العربية . وحامله جائزة مميزة من مؤسسة ثقافية مصرية في العالم العربي .. وهي تعمل في أكبر مؤسسة صحفية وتدير بكفاءة القسم الذي ترأسه .. تمشق اللغة العربية وفارستها أبا الطيب الفتحي تكتب في النقد وتشتهر بها السياسة وتحترف الصحافة ولكنها كما قالت «بندون».

وعرفت أن صاحبنا ليست وحدها في قوائم البندون ولكن نخبها من الأدباء والصحفيين والشعراء والفنانين المعروفين. انتهت الزيارة وبدأت رحلة جمع أوراق البندون.

كلمة «البندون» هي اختصار بالعامية الكويتية لمصطلح «بندون» جنسية .. وهي طائفة فرعية من نوعها تعيش على أرض الجازر ومعمورة من أي حقوق سياسية أو اجتماعية .. البعض منهم مسرود في الكويت ولم يهادروا .. وآخرون جاسوا من

المتزوجين من يحملن لقب بندوق وصل إلى ٣٠٢٤ .. وعدد الكويتيات المتزوجات من يحملن اللقب وصل إلى ٤٠٣٦ كويتية .. وهو ما يزيد من تعقيد المشكلة بعد انجاب الأطفال الذين ينتقل إليهم اللقب بحكم القانون ..

وصفار السن في الأرقام الرسمية هم الأكثرية بين أصحاب لقب البندون حيث بلغت نسبة من هم دون الخامسة عشرة حوالي ٥٨٪ من العدد الإجمالي .. ولأن أصحاب لقب البندون محرمون من حقوق كثيرة بينها التعليم الجامعي فإن نسبة كبيرة منهم لم تصل حتى إلى التعليم المتوسط وتبلغ ٨٧٪ .. ولأن كان ذلك لا يمنع الكثير من أصحاب لقب البندون من التفرغ انطلاقاً من عقدة الانطهاد والشعور بتدني المجتمع وهو حال صاحبات الشاعرة ورسالات المبدعات والمبدعين.

وأسر البندون قيل إلى الهجوم الكبير .. وتقول تقديرات السكان أن أسر البندون تضم بكرة حجبها يصل معدل الإعالة فيها إلى ٧ افراد في المتوسط بينما لا يزيد عن ٥ فرد لدى الأسر الكويتية وهو ما يثير قلقاً دائماً لدى المستولين.

ولقب بندوق جنسية ليس الوحيد الذي تحمل هذه الفئة وإن كان أشهر القديهم بحكم القانون .. وقد ظهرت عدة ألقاب لهم علي أوراق الحكومة منها عدوى الجنسية، وغش محمدي الجنسية والمقيمين بصورة غير قانونية وأخيراً اعتدى المستولون على مصطلح «غير كويتي» لتسيير البندون. وكما يقول أحد النواب فإن الحكومة والمستولين أرقوا أنفسهم كثيراً بالبحث عن ألقاب للبندون دون نية حقيقية للبحث عن حلول حقيقية لمشكلاتهم. رغم أن الحكومة وعدت بلسان رئيسها في مؤتمر جده أثناء الغزو بحل مشكلة البندون وبعد التصريح ذكرت أقلام كثيرة بطولات قام بها هؤلاء البندون أثناء الغزو.

وكانت مشكلة البندون محور المحملة الانتخابية لجلس الأمة باعتبار أنها وصمة عار في جبين الكويت. وبعد نجاح النواب طالب الكثير منهم بوضع حد للمشكلة التي تشوه صورة الكويت لدى العالم وهو ما يضّر أمنيتها مستقبلاً البلاد في حالة فقدان التعاطف الذي حدث أثناء الغزو ..

لكن الحكومة لم تفعل شيئاً حتى الآن سوى تشكيل لجنة مركزية قالت أنها مستولة عن وضع حلول نهائية للمشكلة خلال ٢

الشيخ سعد العبد الله



أحمد بار



الشيخ أحمد المصري



سنوات. ومنذ أيام قليلة صرح النائب هاشم عتارو رئيس لجنة الداخلية والدفاع بمجلس الأمة بأن اللجنة المركزية ستبدأ أعمالها خلال الشهر الجاري بدراسة الملفات التي كانت معروضة على لجنة التجنيس خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى عام ١٩٧٥ وقال عتارو أن اللجنة المركزية لا تملك الحق في تجنيس أي فرد من فئة البدون وإنما ترشح توصياتها لوزير الداخلية الذي يملك حق التجنيس (انظر اليسار المعد الماضي).

ورغم أن الحكومة قد أعلنت عن نيتها في حل مشكلة البدون نهائياً، لكن مصادر عيسية أكدت أن احتمالات تجنيس البدون ستكون في أضيق الحدود وقد لا تصل نسبتها إلى ٣٪ على أبعد تقدير.. وتعود مشكلة البدون إلي سنوات بعيدة وحكايات النشأ تعتمد .. ومن بين هؤلاء البدون سكان جزيرة فيلكا وبدو الصحراء الذين لم يقدموا طلبات للحصول على الجنسية الكويتية في الخمسينات وتم حرمانهم بعد قفل باب الطلبات، وأصبحوا وأولادهم من بعدهم ضمن قوائم البدون . والمفارقة أن هؤلاء البدون يعيشون في عائلات تضم أعضاها وأخوالاً وأحياناً أشقاء يعيشون الجنسية الكويتية..

ومن بين البدون أولاد الكويتي الذي تزوج بأجنبية في الخارج وولد الاطفال في بلد أجنبي ولم يدخلوا في ملف جنسية الأب والمشكلة إذا كانت بلد الأم لم تأخذ بحق الدم في تنظيم الجنسية - هنا يصبح الأولاد بدون. وهي حالات حقيقية وغيرها - تسمعه في الدواوين وتقرأ عنه في الصحف، ومنها صراع إحدى العائلات علي تركة الأب وقامت عائلة الأب بالقضاء على المستندات الرسمية التي تثبت نسب الولد إلى أبيه خوفاً منهم علي التركة وضاعها. وكانت النتيجة عدم حصول الشخص علي جنسية أبه لعدم قدرته علي إثبات النسب وإن كانت تلك حالة فردية لكن هناك حالات جماعية لأطفال قصر ترقي والدهم عام ١٩٥٩ أثناء صدور قانون الجنسية ولم يجدوا من يباشر أمورهم وتسجيلهم وأصبحوا بعدا بدون.

حكايات كثيرة أشهرها ما ذكره النائب شاري العيسى في إحدى المناقشات بمجلس الأمة عن سيدة كويتية تزوجت واحداً من البدون .. وقد وصفه النائب بأنه وثيق شيطاني .. حيث يحمل لقب بدون في الوقت الذي يحمل أعضاؤه وأخواله الجنسية الكويتية .. والمشكلة كانت عندما يحب الزوجان بنتين

وولدين وبعد فترة افترقا بالطلاق وبقي الأولاد في دائرة البدون رغم أن الوالد وصل إلى سن الثلاثين.

ومن جانب الحكومة فإنها تنظر دائماً للبدون على أنهم دخلاء من مجتمعات أخرى يخفون هوياتهم الأساسية بغرض الحصول علي الجنسية الكويتية والاستفادة من مميزاتا. ويشارك الحكومة في ذلك لجنة الداخلية بالمجلس حيث ترجع بمشكلة البدون إلى أوائل الستينات وتقول أوراق اللجنة أن المشكلة قد تفاقت مع تزايد الامتيازات التي منحها الدولة لهذه الفئة وتؤكد أوراق اللجنة أن الاشترية بين البدون من أسباب جنسيات أخرى يخفون هوياتهم والأقلية منهم هم الذين لا يتفهموا للحصول علي الجنسية الكويتية أو تعثر حصولهم عليها لسبب أو لآخر. وتؤكد اللجنة أن المشكلة أخذت في التناقص مع زيادة أعداد الوافدين الذين دخلوا البلاد بصورة شرعية أو غير شرعية.

لكن اللجنة ورغم ذلك اعترفت أن بقاء مشكلة البدون يثير مشكلات عديدة أمنية واجتماعية واقتصادية وتدخل في صميم الكيان البنيوي للمجتمع الكويتي في حاضر ومستقبل..

وكان نتيجة التوجه الحكومي أن سياستها ظلت بدون تغيير ويعتمد على اغراء البدون بكشف جنسياتهم الاصلية مقابل امتيازات في القامعة تعد إلى خمس سنوات في الكويت. ولم تجد هذه السياسة حتي الآن رغم تهديدات الحكومة بمعاينة من تثبت جنسياتهم الاصلية، وتصريحات المستورين عن توصلا إلى الوثائق الاصلية التي دخل بها الكثير من البدون الي البلاد و كان آخر التهديدات إعلان المستورين بالتوصل إلى مستندات مهمة وقديمة تقوم الحكومة بتفريغها علي أجهزة الكمبيوتر .. وتضع هذه المستندات أسماء جميع كل من دخل الكويت عام ١٩٥٣، وبصانتهم جنسياتهم الاصلية وأكدت الصفاة المستندات التي تورد حالة وزير عاى ارتكها كثيرين من افراد البدون الذين يدعون أنهم كويتيون أو من يادالكويت.

وفي آخر تصريح لصباح الاحمد وزير الخارجية قال اننا نطلب من البدون إخراج جنسياتهم وجوازاتهم الاصلية وسيكون لهم كل الاحترام وما داموا بالكويت فسيبقون بها . ومن الإجراءات التي قامت بها الحكومة هي وقف تعيين البدون في سلك الجيش والشرطة.

وكان عددهم قد وصل في الجيش إلى ٩٢٠ فرد وفقاً لكلام أحمد باقر أمين سر مجلس الأمة. وقال باقر أن المجلس أقر إيقاف

تعيين البدون في الجيش لانه لا يملك بجيش الكويت أن يضم هذه الفئة على حد تعبير باقر. وبالنسبة فإن أحمد باقر يمثل في مجلس الأمة، الجناح السفلي الذي دخل انتخابات ٩٢ تحت اسم التجمع الاسلامي الشعبي. ومن جانب الداخلية قال وزيرها الشيخ أحمد الحمود ان الوزارة أغلقت الباب نهائياً أمام التحاق البدون في سلك الشرطة..

وما زالت روايات العسكريين من البدون الذين عادوا إلى أعصالهم بعد التحرير عن فترة الغزو لم تنصرف بعد..

وقد أوقفت الداخلية وفقاً لتصریح الحمود صرف الجوازات للبدون حين انتهاء اللجنة المركزية من أعمالها مع استثناء زوجات الكويتيين بشرط وجود ابناء. وتثير مشكلة البدون قلق المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان ولا يخلو تقرير من ذكر مسألة البدون عند التعرض لأوضاع حقوق الانسان في الكويت.

وكانت مشكلة البدون واحدة من القضايا التي طرحها د. عبد العزيز أبو حمد نائب مدير منظمة «مهدل أميت ووش» أثناء زيارته لقطر وقال أبو حمد للصحف ان المنظمة أصدرت عددا من التقارير عن انتهاكات حقوق الانسان داخل الكويت من قبل السلطات أو الأفراد دون أن تقوم الحكومة بهجوم لرفعها وذكر أفراداً عن الانتهاكات خلال الحكم العرفي ومعاملة الخدم والتضييق على أنشطة جمعيات النفع العام. وأكد أبو حمد ان منظمته تسعى لسد الثغرات بالنسبة لقضية البدون والجنسية الثانية..

ومن غير المتفق في المستقبل القريب أن تنتهي مشكلة البدون مع توجه الحكومة الذي يحصل مع المشكلة على أنهم والبدون يتكرون جنسياتهم فقط.. وإن كان توجه لجنة الداخلية بمجلس الأمة يطالب باستحقاق الجنسية لبعض الفئات من بين البدون وهم الاشخاص الذين رفضوا الجنسية بالتجنس في أوائل التسعينات لاعتقادهم بانهم يستحقون الجنسية الاصلية وابناء الكويتيات الأرامل أو المطلقات لأزواج غير كويتين والذين صدرت بشأنهم قرارات وزارة مهاجرتهم معاملة الكويتيين حتى بلوغهم سن الرشد، أو نساء البدون المتزوجات من كويتيين..

وتظل مشكلة البدون قضية مرفوعة على حد تعبير أحد النواب. وتبقى التركيبة السكانية تعاني منها من التناقص الاجتماعي وعدم الاستقرار حتى إشعار آخر.

حسبما صرح مؤخرًا وزير الخارجية القطري، من ناحية أخرى فإن الخلافات الحدودية بين كل دول مجلس التعاون الخليجي، والتي كانت آن تزدى إلى المواجهة العسكرية بين **السعودية وقطر** منتصف العام الماضى، ووصلت «للاهائ» بالنسبة لقطر والبحرين، تشير إلى أن مجلس التعاون الخليجي يعد مجلسا متكاملا على حقل من الأنعام، من السهل العبث به وتفجيره على الرغم من تصريحات أعضائه المتفائلة حول نشاطه وفعاليته.

وأمام هذه الحالة تأتى جهود جامعة الدول العربية من ناحية، وجهود كل من قطر والمغرب من ناحية أخرى لإحداث مصالحة عربية- عربية تغتفر على خلفيات حرب الخليج الثانية وتقام أساسا بين الدول التى ساندت الكويت وبين من تسميهم الصحافة الخليجية بدول الضد وهى العراق والأردن واليمن والسودان بدرجة أساسية ثم تونس والجزائر وموريتانيا بدرجة أقل.

ولفهم مدى نجاح هذه المحاولات ومحاولة استشراف نتائجها فإنه يجب تحليل كل حالة على حدة وهو ما سنعاوله فى النقاط التالية:

الحالة القطرية

والسمى للمصالحة العربية

شهدت الفترة الماضية اتصالات قطرية رسمية للعديد من الدول العربية بهدف دعم المصالحة العربية- العربية انطلاقا من المصالحة مع «دول الضد» أولا، غير أن هذه الجهود لا يمكن فهمها خارج الحالة القطرية والتي تتسم بالآتى:

(١) **البرامجيات** فى سياساتها الخارجية والتي تبدر بوضوح فى إقامة قطر لعلاقات دبلوماسية مع كل من إيران والعراق- خلافا للدول الخليجية الأخرى- حيث أن العلاقات مع العراق على مستوى السفارات ومع إيران تفوق ذلك حيث عقدت قطر معها خمس اتفاقيات أبرزها إتفاقية ال١٢ مليار دولار التى تنص على مد قطر بالماء الإيرانية العذبة.

(٢) **ماتق قطر كدولة ضعيفة** داخل مجلس التعاون الخليجي، حيث تسيطر السعودية بدرجة كبيرة على هذا المجلس سواء بقررتها اقتصاديا وعسكريا على دول المجلس أو بضمضان تصويت بعض الدول لصالحها مثل البحرين، التى قرول السعودية جزا كبيرا من ميزانيتها والسعودية لها خلافاتها الحدودية مع قطر والتي



مصر موسى



صدام صحن



الملك الحسن

أزمة المصالحة العربية العربية

قطر: تسعى لإنجاح المصالحة لتعويض ضعفها داخل التكتل الخليجي
المغرب: تأمل فى قسمة مصالحة شبيهة
بالتى أعادت مصر للعرب



عربى أو رؤية عربية، ناهيك عن استمرار التناحر فيما بين هذه الدول منذ حرب الخليج الثانية وحتى الآن. إذ نتج عن هذه الحرب انقسام النظام العربى إلى دول ساندت العراق وأخرى ساندت قوات التحالف التى استقدمتها دول الخليج. علاوة على ذلك فقد قتل الاتحاد المغاربي فى حل الأزمة الليبية مع الغرب وأزمة لوكربي»، كما قتل إعلان دمشق فى البقا- حسب تصريحات سابقة لمصر موسى وزير الخارجية المصرى، وإن كان مؤخرًا يعمرى محاولة إحيائه واعتباره نواة لنظام عربى جديد

النظر إلى الخريطة العربية يجد العديد من المؤسسات أو التكتلات العربية التى يمكن أن تشير إلى قوة النظام العربى وفعاليته تجاه الأحداث، فإضافة إلى **الجامعة العربية** التى احتفلت مؤخرًا بزيادة عدد أعضائها بدخول جزر القمر إليها، يأتى الاتحاد المغاربي الذى يضم من الدول العربية بشمال أفريقيا المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا، ومجلس التعاون الخليجي الذى يضم دول الخليج الست، ودول إعلان دمشق الذى يضم إضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي كلا من مصر وسوريا، وإضافة إلى ذلك تسمزال هناك (إسميا على الأقل) مجلس التعاون العربى الذى يضم كلا من مصر والعراق والأردن واليمن.

غير أن الواقع يشير إلى الفشل القلوى لكل هذه المؤسسات تقريبا فى بلورة نظام

فإن هذه العناصر الثلاثة أصبح يشك فيها وفي تحقيقها في ظل الانقسام المستمر منذ حرب الخليج الثانية وصعوبة حله رغم مخاطر عديدة تستدعي الإسراع في ذلك بداية بالوضع في الصومال وانتهاء بعملية السلام وما يطرأ حول الشرق الأوسط قضية حيث يلعب الطرف العربي فقط دور الكمبيوتر لرأس المال الغربي... مروراً بأزمة لوكسبري والوضع في جنوب السودان.

كما أنه لم يتم حسم الخلاف في الجامعة حول الأمن القومي العربي حيث شهد الاجتماع الأخير سجلاً بين الكويت والعراق أدى لتأجيل مناقشته إذ ترى العراق أن الخطورة على الأمن القومي العربي في بقاء القوات الغربية بالخليج بينما ترى الكويت أن الخطورة في العراق ذاته.

ورغم الاتفاق على بقاء المقاطعة العربية لإسرائيل فإن الواقع الفعلي يشير إلى اختراقات في هذا الجانب، والقریب أن الدول التي تبدي تشدداً باتجاه المصالحة العربية وترى أن الحديث عنها أمر مفير للقياس (١) هي التي ستتقدم بقرارات المقاطعة سواء برغبتها أو بضغط أمريكي.

وأمام احترام كل هذه المؤسسات داخل النظام العربي وصعوبة التوصل للمصالحة فإن البعض يشير إلى إمكانية تحقيق ذلك من خلال إعلان دمشق خاصة وأن آخر اجتماع لدوله دشن تنفيذ الشق الاقتصادي منه، غير أن القلق بذلك يعد تغطية على الحقيقة وهي مسرت الإعلان فعلياً، إذ أنه جاء في ظل ظروف وتخوفات خليجية لم تعد مرسودة الآن، وإذا كانت بسبته في أبسط صورها هي أمن مقابل دعم اقتصادي، فإن الاتفاقية الاقتصادية التي أقامتها دول الخليج مع الغرب والتواجد العسكري الغربي في الخليج يحقق لدوله جانباً الأمن الذي ترضيه (ومن هنا جاء طلب دول الخليج سحب القوات المصرية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية لعدم الحاجة إليها) وبالتالي ليس هناك مبرر لتحمل عبء المساندة الاقتصادية لسوريا ومصر إذ أنها من منظور البراجماتية الخليجية يمثلان في التحليل الأخير تهديداً لتلك الدول بحكم اختلاف النظم السياسية والتفاوت الديموجرافي والتطور الاجتماعي.

وبالتالي فالإعلان (إعلان دمشق) إن لم يكن قد مات فإنه متحرك للموت بالظرفية العربية، ومن هنا فإنه ليس من المنتظر أن يكون سوى نواة ميتة لنظام عربي مرض.

يشاكلها الفاعلية. فلا يبقى أمامنا إلا المغرب التي تتحرك بقوة في هذا الاتجاه انطلاقاً من عدة عوامل منها:

(١) الرغبة في عمل قمة مصالحة عربية-عربية تبنى على المصالحة أولاً، أي الاعتراض بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن وتطبيقها بما فيها القرارات المتعلقة بمرس الحدود بين العراق والكويت، وهي قمة بأمل المغرب منها أن تكون على نفس مستوى تلك التي أعادت مصر للعالم العربي، ويمكن فهم هذا العامل من منظور «الزعامة» والتي تعد أساساً لتحركات الملك الحسن الثاني في هذا الإطار.

(٢) تعرض فشل الاتحاد المغاربي الناتج عن فشل التوصل لحل لأزمة لوكسبري، باعتبارها أزمة بين قوى دولية وأحدى دول الاتحاد المغاربي نتج عنه حصار الأخيرة، وهو ما أضر بالتصحية بالعلاقات الاقتصادية والمشروعات المشتركة المقترحة داخل إطار الاتحاد المغاربي وبين دوله، كما يعد هذا الحصار في التحليل الأخير إغترافاً للأمن القومي لدول الاتحاد المغاربي خاصة في ظل احتمالات أن يتزايد تصعيد الغرب تجاه ليبيا.

أزمة الجامعة العربية والمصالحة العربية

على الرغم من وجود الجامعة العربية كواجهة تنظيمية للنظام العربي ومؤسسة الكبرى التي كان من صلب عملها تنسيق السياسات الخارجية، إلا أن دورها ضاع نتيجة الاختلال الناتج عن عدم اشتراك الدول المتعددة المكونة لها بضرورة إخضاع أو تنسيق سياساتها الخارجية للمصلحة العربية المشتركة وعرضه من ذلك أن الدول العربية جاءت للجامعة بسياساتها حيث لم تنفع معها استراتيجية تقسيم العمل القومي.

ومن هنا هلت الجامعة بدلاً من أن تؤسس مرجعاً للحالة الموصوفة تتوصل إلى الدول العربية بتأسيس مخرج لها وهو «تصديق الميثاق».

وفي ظل هذه الأزمة صعب على الجامعة أن تتسامح في إحداث المصالحة العربية أو حتى لعب دور الواجهة للنظام العربي باعتراض وجوده، وإذا كان الأمين العام للجامعة قد حدد العمل العربي على ثلاثة عناصر، الأول الانتماء إلى الأمة العربية الواحدة باعتبارها الهوية والإطار المرجعي، والثاني الإيمان بالأمم القومية العربي في شكله ومضمونه ومؤسسته ووسائله، والثالث تنمو اقتصادي واجتماعي يستهدف تحقيق التكامل العربي.

انفجرت في منتصف العام الماضي وساهم تدخل الرئيس مبارك بالوساطة في تأجيل هذه الأزمة مؤقتاً، إذ أنها مثل كل أزمت الحدود بين الخليج لا يتم حلها بشكل نهائي وإنما تسكنها مؤقتاً نتيجة ظروف داخلية أو إقليمية أو أخرى لا يقررها التحليل السياسي بقدر ما تفسر من خلال الأهنية والثقافة الخليجيتين.

وعلاوة على الأزمة الحدودية لقطر مع السعودية تأتي أزماتها الأخرى مع البحرين (المرتبطة بقصة مع السعودية) على جزر «فقيست الديبل» والتي تعرض الآن على محكمة العدل الدولية في لاهاي.

وهذا المأزق يخلق حالة من الانفتاح على كل القوى الإقليمية الفاعلة أو المحتمل فعاليتها في المنطقة بالنسبة للسياسة الخارجية القطرية، وتفسر محاولة قطر للمصالحة العربية-العربية داخل هذا الإطار، وكذلك يفسر إقامتها لعلاقات تسوية مع إيران والعراق معاً وكذلك إبعاد إسرائيل بالفاز الطمهي رغم قرارات المقاطعة العربية.

● الحالة المغربية والمصالحة العربية

ترك اجتماع مجلس الجامعة العربية رقم (١٠٠) الذي عُقد في سبتمبر الماضي لتسوية العربية (مصر-المغرب-صوماليات) أن تبذل محاولاتها لإيجاد المصالحة العربي-عربية فلا مفر من استبعاد مصر لكثير من سبب. فمن ناحية هناك اهتمامها بتفعيل إعلان دمشق وجعله نواة نظام عربي جديد وهناك الاهتمام بأزمات عربية متعلقة بقصة بأنها القومي مثل أزمة لوكسبري، وهناك مشاكلها مع السودان وأغرها وإعلانه عن إقامة سد «الجدد» على النيل، والدعوة لإعادة النظر في إتفاقية توزيع مياه النيل. تثار هذه الأزمة في العلاقات رغم تصدى الخارجية المصرية لمحاولات التدخل الأجنبي في السودان بدعوى حماية حقوق الإنسان إذ تعد السودان منطقة أمن قومي مصري من منظور صناع القرار في السياسة الخارجية المصرية.

وإذا استبعدنا موريتانيا لعوامل عديدة منها أنها إحدى الدول التي ساندت العراق (أي من المسكر المهزوم في حرب الخليج الثانية والأضعف حالياً)، ومنها قوة تأثيرها سياسياً علاوة على بعدها الجغرافي وانشغالها

LONG LIVE
POPULAR
PRISING IN
MEXICO!



¡QUE VIVA
LEVANTAMIE-
NTO POPULAR
EN MEXICO!

هذه هي الصورة في نيويورك تأييدا لانطلاقة حركة المكسيك للقراء... برنشة كارلوس روزيرا

انتفاضة الفلاحين المساحة في المكسيك ثورة العالم القديم في قلب العالم الجديد



رسالة

واشنطن

ليس هناك بلد في العالم يشبه مصر مثل المكسيك.

وليس هناك بلد في العالم يخلف عن مصر مثل المكسيك أيضا.

التاريخ القديم يجمع بينهما بصورة لا تزال تشكل واحدا من الأنماط المثيرة للأرضين وعلماء الآثار وعلماء الإنسان (الأنثروبولوجيون) وغيرهم. فملاحة الثقافة والحضارة التشابهية بينهما أكثر من أن تكون مجرد صدفة أو خطوط متوازية في تاريخ الحضارات في العالم القديم والعالم الذي أطلق عليه المستعمرون (المستكشفون) الأوروبيون وصف «العالم الجديد» مع أنه كان أقدم من «مكتشفه» حضارة وأعرق وأثري ثقافة وتطورا

حتى حينما تقول «الهيروغليفيه» فإننا في مصر نعتى اللغة المصرية الفرعونية بهذا التعبير نفسه يستخدم للدلالة على اللغات التي سادت في حضارات المكسيك وما حولها (مثل حضارة الأزيك والمايا وغيرها من حضارات، والهنود الحمر) التي تثبت أنها تعود إلى أكثر من خمسة آلاف عام قبل الميلاد) مع أنه لا توجد أشيا مشتركة بين الهيروغليفيه المصرية وهيروغليفيه تلك الحضارات التي ملأت نصف الكرة الغربي حياة وعلمنا وفنونا إلى أن انقضى الاستكشاف الأسباني ثم الفرو. وصولا إلى الهيمنة الأمريكية المعاصرة.

المكسيكيون شعب يعيش الآن المشاعر نفسها التي يعيشها المصريون (وغيرهم من شعوب الحضارات القديمة التي يشيها وجود مجدهم الحضاري القديم ماثلا أمام عيونهم. بينما واقع الحال ينشأ. يحدث من انعطاف... والمكسيكيون ورة تلك الحضارة القديمة... هم أيضا زراع أوائل مثل المصريين ولكن في الجباب الآخر من العالم. بناء لأهراء... معابد. مهدر أساطير وفنون وكتابات ورياضيات...

والمكسيك المعاصرة في منطقتها أشبه ماتكون بمصرنا في منطقتها. يمكن أن نقول أن لها دور الأ. أو دور الأخ الأكبر وسط شعوب أصغر سنا وحجم جغرافيا وسكانيا..

في عام ١٩٨٨ فاز أدبنا العظيم نجيب محفوظ بجائزة نوبل- وكان شينا ما جعل ذلك يذكر لجنة نوبل بالمكسيك فلم يلبث أن فاز أدب المكسيك العظيم أوكيتافيرياز بالجائزة في عام ١٩٩٠. ولا يكاد المرء يشك في أن نجيب محفوظ يعرف أدب أوكيتافيرياز وأن الأدب المكسيكي العملاق مطلع على أدب الروائي المصري

اليسار/العدد الثامن والأربعون/فبراير ١٩٩٤ (٤٩)

مع ذلك فما أبعد الشقة بين مصر والمكسيك. وما أقل مانعرف عنها.. وأكثر ما نعرف عن الولايات المتحدة وهوليود. عن لندن ومسارحها. عن باريس والشانزليزية. وما أقل ما نعرف عن المكسيك على الرغم من كل هذا التشابه والتقاليد، لعل حدود معرفتنا بها متوقفة عند قديم «زاباتا» الأمريكي (...)

ولست أدري حقيقة.. إذا كان هناك أو حتى عشرات من المصريين قد اهتموا بأن يتابعوا أبناء انتفاضة الفلاحين التي جرت في المكسيك في الشهر الماضي.. فضلا عن أن يحاولوا معرفة جذورها التاريخية أو حتى الحديثة. وهذا بالتحديد ما حفزني لأن أجهل هذه المرة كل ماجرى ويجرى في أمريكا.. وأن أترجم برسالة واشنطن بعيدا إلى المكسيك.. وأرجو أن تكون أسبالي لذلك مقنعة لقراء «اليسار» كما هي مقنعة لي..

والباقي لا يقلل هذا من الشعور بالأسى الذي يبعثه في النفس الاضطراب إلى الاعتماد على «مصادر أمريكية- للكتابة عن انتفاضة المكسيك الأخيرة... وإن كان المرء أن تنوعها الفكرى والسياسى وأيضاً «الأيديولوجى» يمكن المرء من التمييز والانتقاء بعد المقارنة والفهم.

وتبقت ملاحظة في هذه المقدمة.

إذا قلت «أمريكا» أمام أى مكسيكى، أو أى مواطن من بلدان أمريكا اللاتينية، فإنه سيبدو مغضب: «الولايات المتحدة» ليست أمريكا.. أمريكا أكبر كثيرا ولا يجب أن تفقد اسمها للولايات المتحدة وأن تضع هويتها فيها.

والحقيقة أن الولايات المتحدة بالنسبة للمكسيكى -أكثر من غيره من اللاتينيين- هي «الأخر».. «المختلفة».. «العدو المسيطر».. «الخطر».

وكل انتفاضة تحدث في أي مدن أمريكا اللاتينية تقع وفي خلفيتها الوجدانية، في عقلها الباطن أو وعيها الجمعى، أنها في النهاية انتفاضة ضد الولايات المتحدة.. فهو المسؤل النهائي عن كل ما تعانيه هذه القارة الآن.

وليست انتفاضة الفلاحين في إقليم «شهاباس» المكسيكى أخيرا استثناء من ذلك.

الزمان: أول أيام العاصم الجديد ١٩٩٤.

المكان: إقليم شهاباس الواقع في جنوب المكسيك والمطل على المحيط الهادى.

من ٥: الفلاحين من الهنود المحمر (والهنود المحمر يشكلون نسبة تزيد على ٤٠ بالمائة من سكان المكسيك، ويسوا مجرده

أقلية هامشية كما حدث لهم في الولايات المتحدة) المنتظمون في جيش التحرير

الوطنى الزاباتي(نسبة إلى زعيم ثورة الفلاحين المكسيكيين إيليازاباتا الذى

استمر من عام ١٩١٠ إلى ١٩١٧.. والذى قتل عام ١٩١٩ لكنه لا يزال زعيما ملهما

للايين المكسيكيين من الهنود وغير الهنود على السواء بمبادئه السياسية الاشتراكية

ومفاهيمه الاجتماعية في العدالة والثورة).

ماذا حدث: تحرك فجائى لم تستطع أن ترصد السلطات المكسيكية كما لم تستطع

رصد أجهزة المخابرات الأمريكية التى تلكل مراكز إنصاف ومعاينة لكل

تشاوش فى أى مكان فى أنحاء أمريكا اللاتينية.. خاصة إذا وقع

هذا النشاط فى المكسيك... الثورة الريفية التى توجد بينها وبين الولايات المتحدة حدود

مشتركة من ناحية الجنوب وهى حدود تقعد لمسافة ٣٣٩ كيلو مترا. ثم هذا التحرك فى

ولاية شهاباس فى أقصى الجنوب. وهى أفقر «الولايات المتحدة المكسيكية» (الاسم

الرسمى للجمهورية المكسيكية) وأغلبها سكانها من الفلاحين الهنود المحمر.. وخلال

لانتفاضات مسلحة عديدة قامت خلال السنوات الماضية وقامت دون أن يسمح بها

أحد، كان هذه الانتفاضة جاءت لصحة، وأعلن زعمائها فى «جيش التحرير

الوطنى الزاباتي» أن الهدف هو تنفيذ الاشتراكية».

تفكك ألقاب من الفلاحين المسلحين من احتلال مدينة سان كريستوبال» ثالث

أكبر مدن الولاية وست مدن أخرى فيها خلال أربعة أيام فقط من القتال الدامى مع

قوات الجيش. وفى اليوم الرابع أسد رئيس المكسيك كارلوس ساليناس(خريج جامعة

هارفارد الأمريكية الاستقرارية) أصرا بأن تثن القوات المسلحة «هجرما مضادا» وفى

اليوم التالى مباشرة كان أكثر من ١٥ ألفا من القوات المكسيكية من الولايات المحيطة

ب«شهاباس» ينقضون على انتفاضة الفلاحين وقتل عدد لم يهرى- ولا يبدو أنه

سيجرب أبدا- من أفراد جيش الفلاحين.. واضطروا إلى التراجع إلى الجبال فى الولاية.

أما الذين ولعوا منهم فى الأسر فقد نفذ ليسهم حكم الإعدام وصيا

بالرصاص على القصور.. أى دون معاملة.

وعلى الرغم من هذا التراجع، وعلى الرغم من الوحشية التى ووجهت بها الانتفاضة فإن

مراسلى الصحافة الأمريكية- وهم فى الحقيقة على دراية كبيرة بالأوضاع اللاتينية فى

المكسيك حتى فى المناطق النائية مثل ولاية «شهاباس» (بينما لا يوجد مراسل

عربى واحد فى المكسيك.. وفى واشنطن عشرات منهم)- يؤكدون أن

«جيش التحرير الوطنى الزاباتي» لم يستطع، وأنه بعيد تجميع صفوفه. ومعنى هذا - كما

يقول هؤلاء المراسلون أن الانتفاضة لم تنته إذا انتهت معركة واحدة من حرب طويلة..

فى اليوم التالى لهذه الانتفاضة المسلحة هبطت الأسفهم فى سوق المال المكسيكية

بأكبر من ١٠٠ نقطة، وهو هبوط ذريع لم يحدث منذ سنوات، فكان ذلك تعبيرا عن

مخاوف رأس المال الكبير فى المكسيك- المحلي والأجنبى - محادث

فى اليوم التالى نفسه كانت السفارة الأمريكية فى العاصمة «مكسيكو

سيه» ترسل مبعوضة من أفرادها إلى ولاية «شهاباس» للإطلاع على الوضع عن

كبش. والنجمة القديمة لإقامة تاريخ السيطرة الأجنبية والأمبراطوريات الكبرى هى: «

مخاية أرواح الأمريكيين ومغلطات الأمريكيين» وعلى القصور بذا-

لنعمش التغطيات المناهضة للتدخل فى شئون الدول الأخرى فى الولايات المتحدة - أن

احتلال تدخل عسكري «أمريكى» (أى تدخل من جانب الولايات المتحدة) أمر محتمل..

خاصة إذا بدا للسلطات فى واشنطن أن انتفاضة الفلاحين المسلحة فى جنوب المكسيك

هى مقدمة «الثورة».. المشورات التى وزعها الحركة فى أنحاء الولاية - والى أصقعتا على جدران المباني

فى المدن التى أجتاحتها- حملت على سبيل



المال الكبير وكبار ملاك الأرض. لكن الحقيقة إننا نعيش لعلياتنا منذ سنوات.

أما لماذا اختير يوم أول يناير الماضي فلاته الموعد الذي بدأ فيه تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (التي تسمى اختصاراً «نافتا») بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.. والتي اعتبرتها كل القوى العاملة في البلدان الثلاثة- على اغتلال أحجامها وقدراتها الاقتصادية- كآفة على الفقراء ومخالفاً بين الشركات العملاقة بخدم مصالح الرأسماليين الأمريكيين الكبار.. أي كبار رجال الأعمال الأمريكيين الذين اكتشفوا منذ سنوات طويلة الطريق إلى استغلال الأيدي العاملة الرخيصة في الحارج.. والمكسيك هنا هي الأقرب.. وحيث الأيدي العاملة متوفرة بعشرات الملايين.

لقد أعلنت الأحزاب والقرى المناهضة عن مصالح الفقراء في المكسيك أن اتفاقية «نافتا» تقتل تصرحاً بالتهب ضد الأمة المكسيكية من جانب الولايات المتحدة ويترافق حزب الحكومة المكسيكي الذي يحمل اسم «حزب المؤسسات القوية» (...) ووضعها أحد منشورات جيش التحرير الزاباتي بأنها «شهادة وفاة لكل هود المكسيك الذين أصبحوا كما يمكن الاستغناء عنه كلية بالنسبة لحكومة الرئيس ساليناس». وطالب زعماء الانتفاضة العمال المكسيكيين في المصانع المملوكة للأجانب وخاصة تلك التي تملكها شركات من الولايات المتحدة - بأن يهبطوا للمطالبة بمساواتهم في الأجور واستحيارات العمل التي يتمتع بها عمال الشركات الأم في الولايات المتحدة أو غيرها.

ويعتقد المراسلون الغربيين الذين غطوا أبناء الانتفاضة القلاحية في جنوب المكسيك أن المسألة التي «جعلت بهذا التطور العنيف» هي الانخفاض الكبير في أسعار البن والذرة وهما السلعتان الأساسيتان اللتان تعتمد عليهما حياة القلايين المهزود الحمر في المكسيك.. والذين يعرفون من البداية أن تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سيؤدي إلى مزيد من التدهور في أسعارهما.

ولم يتأخر كثيراً بخلاف مصالح الرأسمالية الكبرى في الولايات المتحدة عن تقديم موقفهم الصريح من هذه الانتفاضة وطريقة رؤيتهم لها. في نيويورك قال أرنست

للدكتاتورية والتي دامت أكثر من سبعين عاماً (وحي إشارة على الفترة منذ اغتيال زاباتا وحرمين القلايين من كل المكاسب التي تحققت لهم بقيادته) قيادة طغمة من الحقنة الذين يثقلون أكثر الجماعات محافظة وارتداداً.

«إننا نريد أن نزيل الرأسمالية وأن ننقل الاشتراكية. نريد تفسير الحكومة ولن نلقى أسلحتنا. لقد انظرنا سنوات كثيرة أن يستجاب لمشكلاتنا. سنوات سادها الفقر والجهل. ولهذا فقد أزمنا أنفسنا بأن نحارب. في الأول من يناير بدأتنا تنفيذ خطتنا للمعركة في الأول من يناير أعلننا الحرب. ضد العدو وهو الحكومة ورأس

التمال هذه الرسائل إلى الناس:

« وإن الطغاة يثقلون حرب إبادة ضد شعبنا مسخرة منذ سنوات طويلة لهذا السبب نطلب منكم مشاركتكم الأكيمة المصممة ونطلب تأييدكم لهذا القرار من الشعب المكسيكي، الذي يتأخر من أجل العمل والأرض والمأوى والطعام والصحة والتعليم والاستقلال والحرة والسلام».

« ونحن المسحوقون الذين تعد بالملايين ندعوكم - اخواننا وأخواتنا- للانضمام إلينا لأنه الطريق الوحيد لتجنب الموت جوعاً تعباً للأصنام التي لا تتنعم أبداً

يراون الحلل الاقتصادي الأول لثلاثين أمريكا اللاتينية في مؤسسة مورغان ستانلي والمالية الضخمة أن هذه الانتفاضة «تطرى على خطر كبير إذ يخشى أن تصعد إدارة الرئيس المكسيكي ساليناس نتيجة لها إلى إخطار قرار بزيادة الإنفاق الاجتماعي وبالتالي خلق عجز مالي في موازنتها».

بينما أبدى المراسلون الغربيون نزعاً من التعاطف مع جيش الانتفاضة في طريقة حديثهم عنه في برقياتهم إلي وكالاتهم وإلى صحفهم. قالوا إن قضاة وأفرادهم منظمين تنظيمياً جيداً وأن الجيش يتألف - ليس فقط من فلاحين يمارسون الزراعة- إنما أيضاً من عمال ومدروسين وأصحاب مهن ممن ينتمون لولاية شياباس حيث الأغلبية الساحقة من الهنود ذوي الحضارة القديمة العريقة. إن جيش التحرير الزاباتي مبنى على الأسس نفسها التي تبنى بها الجيوش المحترفة وإن كانت أسلحته أبسط وأصغر بكثير. يعتمد نظام الرتب العسكرية مثل الجيش المكسيكي تماماً. لكن التماثل يقتضى عند هذه الحدود... فآفراد يراعون كل الاعتبارات الإنسانية. منضبطون يحترمون حقوق المدنيين وحرياتهم. أول ما ملفوه عندما سيطروا على مدينة «سان كريستوبال» التي تبعد عن العاصمة المكسيكية بنحو ٧٥٠ كيلو متراً أن أسروا وثائق ملكية الأراضي في الولاية. وفي مدينة أخرى (ألتاميرانو) شاهد المراسلون الغربيون كيف أن «المتمردين» الذين احتلوا المستشفيات العام في المدينة كانوا يمازجون المصابين من

جند الجيش (جيش الحكومة الذي أرسل لقمع الانتفاضة) جنباً إلى جنب مع المصابين من جيش الانتفاضة دون تفضيل. رسالتهم عبر محطات الإذاعة- التي سيطروا عليها خلال الأيام التي استمرت فيها الانتفاضة حملت مطالب بسيطة للغاية: «المساكن الأروى- العمل- الغذاء - الحرية- العدل- السلام».

وقبل انقضاء اليوم الرابع من الانتفاضة كانت نسبة تقصير من ريع القنرات المسلحة المكسيكية تشارك في الهجوم المضاد على الانتفاضة في المدن الست التي قبضت من السيطرة عليها... بينما كان قادة «الزاباتين» يعلنون أن حركتهم المسلحة خلقت أصلاً لكي تتاح الفرصة للشعب الهندي (وهو تمهيد يشير دائماً وبالطبع إلى الهنود الحمر) فرصة اختيار حكومتهم. لقد نال الضرب أكثر من كفايته من القصور الانتفاضة. أن الحكومة تتلوم إننا نمشي في ديمقراطية وهذه لا تهم أن تكون أكذوبة..»

عندما تبينت قوات الجيش جبهة التحدي الذي تواجهه من انتفاضة الفلاحين المسلحة سارعت الحكومة إلى إدخال السلاح الجوى ضدّهم. «ولمّا أرسلوا كوكبة أسوشيتد برس» الأمريكية للأباء. أن طائرات الحكومة أشارت على حي فقير في جنوب مدينة سان كريستوبال سبع مرات في يوم واحد.

بعد ذلك بدأت تتوالى الأنباء من الوكالات الغربية أيضاً عن العثور على جثث «المتمردين» مصفوفة جنباً إلى جنب وجوههم الأرض، أيديهم مقيدة خلف ظهورهم. كان من الواضح أنهم أعدوا بطلقات رصاص في رؤوسهم

بعد أن تراجع «المتمردون المسلحون» إلى الجبال تاركين المدن التي قصفاها السلاح الجوى للوطن نفسه. قال شهود العيان - ومنهم المراسلون الغربيون بين فهم الأمريكيين- أن «العلامات الدالة على حرب شنت ضد هؤلاء الفقراء كانت موجودة في كل مكان من ولاية شياباس الرثة. لقد فتح الجيش الطرق التي كان المتمردون قد أغلقوها ليحسروا طريق مشاهدته الفلاحين الفقراء من الهنود الحمر في طوابير طويلة على جوانب الطرق يتزحون بحسبنا عن المدن بدورهم.. هؤلاء - قالوا - للصفيين أن عدة مئات من المتمردين قد قتلوا على أيدي الجيش المكسيكي بعد توقف القتال. ورسائل الأوتوبيس التي كانت تحمل آخرين يتزحون إلي خارج المدينة كانت ملوثة ببقع الدم... كان من الواضح أنها حملت جثث قتلى إلى مكان ما، قبل أن تستخدم لنقل الأحياء النازحين».

لم يصعد أي من «الهنود» من سكان الولاية، خاصة بالقرب من المدن التي احتلها الانتفاضة، يستطيع أن يفتقل على الطرق إلا حاملاً «راية بهضاء» وبيضا كانت تصدر من العاصمة المكسيكية بيانات تحمل صيغ الاعتدال ولها قليل لتفهم قضية الانتفاضة. كانت قوات الجيش تستخدم كل الصيغ واللهجات المعتادة لقمع الانتفاضة. بل للضاح على كل المشتركين فيها، لو أمكن. كما قالت صحيفة أمريكية من أصل «لاتيني» كانت أول من دخلت مدينة سان كريستوبال بعد تراجع «المتمردين» فإن هجمات الجيش كانت «تكذب» بسمات الحكومة وتكذب ما قاله مانويل ماماسر سوليس الذي عينته الحكومة

مفاوضاً للسلام مع «المتمردين» من أن الحكومة تريد هدنة.. بل تريد أن تعترف بجيش التحرير الوطني الزاباتي كقوة شرعية.

ولم يكن من قبيل الاعتدال أو الميل للمصالحة مع الانتفاضة قيام حواجز الجيش على الطرق لمنع الغذاء والدواء من الوصول إلى نحو ٢٠ ألف من فقراء الفلاحين الهنود المضطاعين مع الانتفاضة في المناطق حول العاصمة إكيم شيباس. أولئك الذين عاشوا على «العيش الحاف» لأيام طويلة بعد تراجع قوات الانتفاضة المسلحة. كما لم يكن من قبيل الشعور بالآمان أو تصديق بيانات العاصمة أن كان الفلاحون يخفون وجوههم من

لماذا اعتبرت اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأمريكية شهادة وفاة لكل هنود المكسيك؟

كبير أساقفة الكنيسة أو منطقة الانتفاضة وقف إلى جانب «التمرد اليساري» وتلقى إنذارات من الحكومة... ومن الفاتيكانيان..

عبدسات المصورين الصحفيين خشية أن تلاحقهم السلطات بواسطتها حين تنشر في الصحف المحلية أو الأجنبية. إن خبرتهم أئمة بقدره السلطات على الانتقام من أيديها «التمرد» ولو مجرد التعاطف.

وتقول الصحفية الأمريكية اللاتينية «غلوريا لاريغا» أنها شاهدت سجنين للمسلمين الذين لا يعد كثيرا من عاصمة الإقليم. وكان أحد الأعداء الأولي لهجمات رجال الانتفاضة المسلحة. كان كل نزلة من الهند الحمر، أطلقوا سراحهم جميعا. كانوا ١٧٩ سجينا، ولأن السجن خال تماما... وأبراج الحراسة فيه محطمة، وحول المنطقة التي يقع فيها السجن قال لها السكان أن أن طائرات السلاح الجوي لا تزال نشطة في نصف المناطق الجبلية. بعد أيام من تراجع المسلمين...

الآن بعد ما حدث في ولاية شياباس المكسيكية، وسرا. اعترض فردا وانتهى. أو انتفاضة لم تنته، فإن الحقيقة المؤكدة هي أن هذه الانتفاضة الفجائية لهنود المكسيك الفقراء - الفلاحين كشفت مدى الفقر غير المحتمل الذي يعيش فيه هؤلاء جانيين، مطرودين من أراضيهم ضحايا لعنف السلطة وقسوتها. حتى رئيس المكسيك سألها نفس اعترف - في مرحلة التظاهر بالرغبة في التصالح - بقناعة أوضاعهم عندما أقام وزير داخلية، ولقد تمين مفروض خاص للقباض مع جيش العنبر الزاباتي. الأمر الذي جعل السؤال المثالي بعد أسباب الانتفاضة هو السؤال الذي يقول: هل يحق للشعوب الأصلية - مثل الهند الحمر في أمريكا الجنوبية أو الشمال - في استمرارية أي في أي مكان - أن تشكل تنظيماتها وأن تحمل السلاح لتقاتل من أجل التعبير الاجتماعي بعد أن حرمت قرونا من حق الاستقلال وتقرير المصير.

لم تكن المسألة محض مصادفة أن انتفاضة الفلاحين الهنود المكسيكيين انطلقت في اليوم الذي تلا مباشرة نهاية العام الذي أعلنته الأمم المتحدة «عام حقوق الشعوب الأصلية». والذي كان بمثابة فرصة لإعلان بعض المعلومات والإحصاءات عن أولئك الذين سحقهم القمع الأوروبي وعظم حياتهم وثقافتهم في طريق بحثه عن الثروة وسيطرته على الأرض.

في العام الماضي - بهذه المناسبة - أعلنت

«منظمة العفو الدولي» أن أعمال القتل الجماعي ضد الشعب الأصلية ربما تكون قد انخفضت في معدلاتها خلال الخمسة سنة الماضية، لكنها أبدا لم تتوقف. ويتفق الدارسون جميعا على أن الهند (الحمر) كانوا هدفا خاصا في كل التحركات العسكرية ضد الانتفاضات الشعبية في عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية خاصة منذ بداية الثمانينات... الأمر الذي أجبرهم على أن يغادروا ديارهم، أن يغيروا ثيابهم ويتخلوا عن كثير من سماتهم الثقافية وعاداتهم التقليدية، فقط لكي يتجنبوا الإعدام السريع بمجرد الظهور في الطرقات.

حدث هذا في السلفادور وغواتيمالا والكوستاريكا، وبيرو والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها وإذا أضفنا ٥٠٠ سنة بأكثرها من تاريخ المذابح والإبادة الجماعية ضد الهند الحمر في أنحاء الأمريكتين واقتصرتا على سنوات القرن الحالي وحده فإن الناس التي خلقت بهم فلا آلاف الجملدات، ولا مبالغة، وقت كلها بينما العالم كله ينظر في الناحية الأخرى. يجعل أو يتجاهل ما يجري. ولم يشمل هذا التجاهل العالم المتقدم. إننا نعلم العالم الثالث، نعلم العالم القديم عالم الحضارات العريقة المصرية والآشورية والإسلامية... جميعا تجاهلنا ما يجري وكأننا نعيش في عالم آخر.

ترة المكسيك التي قادها زاباتا في أوائل هذا القرن كانت هي نفسها واحدة من أكبر انتفاضات هذا القرن للهند الحمر لأمريكا اللاتينية ضد الإبادة والقمع والفقر وكافة أشكال انتهاكات حقوق الإنسان... وهي وقد هزمت بعد سنوات قليلة من انتصارها لا تزال تعيش في ترات الهند الحمر المكسيكيين وتنظيمهم الذي يحمل اسم «زاباتا» إلى اليوم. بل الحقيقة أن دستور المكسيك الحالي - وما أجمل الدستور عادة - لا يزال يحمل نصا

**الحزب الحاكم في
المكسيك انفراد بالسلطة
أطول من أي حزب
شيوعي في ظل موافقة
الولايات المتحدة**

أولخته ثورة «زاباتا» في العقد الثاني من هذا القرن يقول: «إن من حقوق الشعب التي لا يمكن إنكارها خلقنا في قبيح أو تعديل شكل الحكم. لكن النص أصبح بعد هزيمة الزاباتين واغتيال زعيمهم مجرد نص وأن فضلت الحكومات المتعاقبة التي أرسلتها الانتخابات المزورة إلى السلطة الاحتفاظ به.

الهنود المكسيكيون لا يلقون وحدهم قاما في هذه الحرب... على الرغم من أن الخطر يترص بكل من يؤيدهم.

أحد أبرز مؤيدي الانتفاضة المسلحة الأخيرة كان رجل دين لجيل له مرتبة كبير أساقفة كنيسة سان كريستوبال عاصمة ولاية شياباس، وأسس الشنهور صمويل روز. لكن مركزه الدنيء لم يمنع توجيحه إنذارا اليه من حكومة المكسيك ومن القاتكان أيضا لسنوات عديدة بسبب إتياده للهند الحمر، وتأييده عامة للشعوب الأصلية. ولم ينم ذلك من أن يعقد مؤتمرا صغريا بعد انتفاضة ولاية شياباس يعلن فيه «أن الأئمة قد قمت الباب الزاباتي فرصة تاريخية لإزالة قرون من الظلم لم يتسدد في أن يعلن تأييده للانتفاضة واعتبارها حدثا تاريخيا مع معرفته بأن جيش التحرير الباب الزاباتي يساري النزعة ويضم الشيوعيين وغيرهم من متعزيم الحكومة «يساريين متطرفين».

وقد اقترح الزاباتيون اشتراك كبير الأساقفة وفي المناظرة الفراتيمالية رجوعا مشهور التي حازت في العام الماضي على جائزة نوبل للسلام تقديرا لها باعتبارها من القيادات الشعبية المتقدمة عن حقوق «الشعوب الأصلية» التي تنتمي في نفسا إليها كذلك طولي شهر رئيس تحرير صحيفة بروسيسكو (التقدم) المكسيكية في الوساطة بينهم وبين حكومة المكسيك - حينما لوت الحكومة بأعلام المصاحبة، وعلى الفور قبل الأسقف العرض والتقى في العاصمة مع مانويل سوليس الذي ترك منصب وزير الخارجية ليتفرغ للسمة الجديدة كمفاوض للسلام، ويقال أن نفس لعب دورا مهما في إقناع حكومة المكسيك بعدم من الإجراءات والتضامنية التي اتخذتها بعد أيام من «نهاية التمرد» مثل نقل جورجيج كاريجوز من منصب نائب العام إلى منصب وزير الداخلية نظرا لأنه حظي باحترام أكبر في الأوساط الشعبية. والأمر الذي يضع على وجه الحكومة

المكسيكية تعبيراً أكثر رافة، لأن كاي يهود كان في السابق رئيساً للجنة حقوق الإنسان الحكومية المكسيكية. أما الرجل الذي حل محله كوزيل الداخلية فكان قد اكتسب سمعة بشعة عندما كان حاكماً لولاية شياباس نفسها، إذ عرف بالفساد والقسوة على الفلاحين.

مع ذلك لم تظهر دلائل على أن حكومة المكسيك جادة في طريق الاستجابة لمطالب الانتفاضة. أو حتى باتجاه دواصة المطالب، بينما فاحت كثيراً راتمة انتهاكات حقوق الإنسان والبشاعات التي ارتكبت ضد الفلاحين الهنود المحصر، خلال عمليات قمع الانتفاضة، وهي انتهاكات لم توجه ضد «المتصدين المسلمين» وحدهم. إنها استهدفت جميع السكان في الولاية.

لهذا فإنه عندما طلبت الحكومة أن يلقى «المتصدون» أسلحتهم وأن يقدموا إليها قائمة بأسماء زعمائهم وقادتهم العسكريين «قبل أن تبدأ أية مناقشة» رد جيش التحرير الوطني الزاباتي بالرفض طالبا عودة قوات الجيش إلى ثكناتها أولاً.

وتفيد الأنباء أن أفواج القوات المكسيكية كانت لاتزال تتدفق على ولاية شياباس بعد انتهاء عشرين يوماً على تراجع «المتصدين» عن المدن نحو الجبال، واستمرت انتهاكات جماعات حقوق الإنسان والأحزاب المعارضة للقوات بشن هجمات «بلاكييز» ضد سكان المناطق الريفيكية. ويقول جيمارودو جيرانزاليس الناطق باسم جماعة الدفاع عن حقوق السكان الأصليين المسماة جماعة «شيلتاك» أن الجيش مارس أعمال خطف وتعذيب ضد المدنيين ضد قادة «السكان الأصليين» ومنهم الأمين العام للمركز المستقل للعمال الزراعيين والفلاحين وخمسة من أعضاء هذا المركز لجرم أنهم توجهاوا لعقد اجتماع مع كارلوس روخاس الذي يدير برنامجاً لمكافحة الفقر باسم برنامج التضامن.

مع ذلك فإنه فيما التفطية الإخبارية المتعاطفة من الصحافة الأمريكية - باستثناء الصحف ذات التوجه اليميني المحافظ مثل واشنطن تايمز - فإن واشنطن الرسمية لم تولع صراحة بكيفية أن انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية شياباس المكسيكية، وهي التي لاتكف عن الصراخ عن حقوق الإنسان في كوبا والصين وكوريا الشمالية وسوريا وإيران، وحتى في مصر..

ولم يجر أن يصحح من الهندو الحمر؟

هل أصبح ارتكاب الانتهاكات ضد الهندو الحمر منذ نزول كريستوفر كولومبوس على شواطئ القارة واكتشافهم ثم استعبادهم ثم إبادةهم عادة، جزءاً من ثقافة المجتمع المتقدم؟

لم جرد واشنطن الرسمية كلمة. عن حقوق الإنسان في المكسيك حتى بعد أن اتضح ومصلحو الانتفاضة يتراجعون نحو الجبال أن الصراخ لويس محسوسوا في ولاية شياباس. وأنه لم ينته بهذا التراجع. لقد امتد إلى أقاليم ولايات أخرى. إلى يوريبيلا وميكويكان. حتى إلى العاصمة «مكسيكو سيتي».. أسما. لاتألفها كما تألف نيويورك وواشنطن وشيكاغو وليس الميغليس. ولكن أن الأوان لأن تألفها وتعرف عليها وأن تعرف عنها وعن مشكلاتها ونضالاتها ما يحلهاها طريلا.

بعد «التراجع» أصدرت القيادة العامة للجيش الزاباتي منشورا خاطبت فيه الشعب المكسيكي كله بقولها «نحن الرجال والنساء المشاركون في هذه الحركة بحرية كاملة واعين بأن الحرب التي أعلناها هي ملجأنا الأخير. ولا نشك في حرب عادلة. إن الطفلة يتفرد حرب إبادة حرب معلنة ضد شعبنا لسنوات طويلة. لهذا نطلب مشاركتكم وتأييدكم.. إننا نعلن أننا لن نتوقف عن القتال حتى تستجاب المطالب الأساسية لشعبنا بتشكيل حكومة لبلدنا. حكومة حرة وديمقراطية».

«واشنطن بوست» أشعارت «يوم ١٠ يناير، إلى أن «التنازحين» من سان أنطونيو دي لوس بانوس - وهي بلدة جبلية تعهد مسافة خمسة أميال فقط عن عاصمة الولاية قالوا إن أكثر من نصف سكان بلدتهم انضروا إلى الزاباتيين في مأويهم الجبلية.

والأمر الذي لاشك فيه أن شعبية الزاباتيين وعدالة قضية الهندو المكسيكيين تفرز الآن مشكلة سياسية خطيرة أمام الحزب المكسيكي الحاكم. الحزب الذي احتفظ باسمه القوي، طرأ سبعين عاماً احتفظ بالسلطة مع أن الشعب المكسيكي كله يعرف أنه يخدم مصالح الأغنياء والأحزاب بالدرجة الأولى.. وأنه على الرغم من انتهاجه سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة بإزاء مشكلات مثل كوبا، إلا أنه ينتهج سياسة ترضي مصالح الأمريكيين في المكسيك وفي سبيل أداء هذا الدور تزداد سياستها الداخلية رجعية وقمعا.

هذا ما يفسر قمع حكومة الحزب «القوي» في المكسيك لانتفاضة الطلاب في عام ١٩٦٨ بدمية واسعة النطاق لكي تهيم

الطريق لاتخاذ دورة الألعاب الأولمبية في عاصمتها «دون مشاكل».. وهي نفسها الحكومة التي سعت انتفاضة شعبية واسعة في عام ١٩٨٢، وانتفاضة ماثلة للهندو المكسيكيين في ولاية أواكاسكا المناخضة لولاية شياباس والتي لاتقل عنها فقراً وقمراً في أغسطس ١٩٩٠. والحرب هو نفسه الذي اضطر لأغتيال ١٤ من زعماء المعارضة الديمقراطية ولترتيب الانتخابات على نطاق واسع ليضمن الفوز والاستمرار في السلطة في آخر انتخابات رئاسية جرت في عام ١٩٩٢ حين كاد انقلاب تقدمي ديمقراطي بزعمارة كواتيمير كاردينا أن يحقق الفوز لأول مرة منذ أكثر من سبعين عاماً على «حزب المؤسسات القوية» ومنذ ذلك الوقت تحتفظ الحكومة في سجونها بجنرال مكسيكي يجرأ أثناء الحملة الانتخابية على المطالبة بقرض حقوق الإنسان في القوات المسلحة، مصاددا انتهاكات العسكريين في أماكن عديدة، منها ولاية شياباس مسرح الانتفاضة الأخيرة وقبل أن تلج على الانتفاضة بعامين. ألقى الليبي الشاني على الجبال فرانسيسكو جالاردو بتهمة إبادة سبعة الجيش المكسيكي..

ومن الواضح أن هذا الحزب الذي انفرده بالسلطة فترة أطول من أي حزب شيوعي سابق أو حاضر يلقى تأييد الولايات المتحدة، حتى في إدارة تعصير الدفاع عن حقوق الإنسان من أوليات سياستها الخارجية. على أي الأحوال لقد اكتسبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خبرات متراكمة على مدى تلك السنين في كيفية الإبقاء في المكسيك على الأراضع التي تضمن المصالح الأمريكية. مصالح الشركات والمستثمرين و مستغلة في ذلك الزعماء السياسيين المستعدين لمصادمة بأشياء كثيرة من أجل «الصداقة المكسيكية الأمريكية» وهي تعبير يعني فتح أبواب المكسيك للمشروعات الأمريكية وإغلائها أبواب الولايات المتحدة أمام هجرات العمال المكسيكيين، وهذا بالتفاذية الشرطان الذان تحققهما اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا).

فهل يمكن فهم انتفاضة فلاح المكسيك الهندو بروتية فقط من ثقب باب هذه الانتفاضة التي بدأ تنفيذها بأشياء شهر واحد؟ أبداً.. إن لهذا الحدث خلفيات تقعد في عمق التاريخ آلاف السنين، وهي تستحق أن تقرأ وتحلل وتفهم دورها لكي نفهم الصراع الذي يخوضه العالم القديم في قلب العالم الجديد. ولست بأي حال غريباً عنه أو بعيدين.

للسلطة، أي المعارضة التي كان البرلمان السابق مصدرها، والتي يمكن إيجاز جوهرها فيما كتبه روسلان حبسواتوف في «أوراق من داخل البيت الأبيض». مذكراته التي سجلها فترة حصار البرلمان - حين قال: «لقد كنت دوماً نصيراً لاقصاء السوق الاجتماعي» - أي الصيغة الألفانية لكينز - ومن هنا جاء مصطلح الذي كتبت أكبره السوق الموجهة والاقتصاد المختلط الذي يوجد فيه قطاع دولة فعال وتوجيه حكومي. لقد تلقت هذه الفكرة ضربة بتسمية البرلمان، وانتفع المجال واسعا أمام سياسة مجموعة يلتسين التي يطلق عليها الحزب الشيوعي الروسي.

«السياسة الكونزرواليسية»، العدمية «التي تنزع روسيا لي ظلها سلاحها بمساعدة خصوم الأمم». ولربما كانت اللقاءات الأمريكية الروسية السابقة قتل في الأساس بحثاً عن حلول لمشكلات العلاقات بين البلدين. وكان تراجع روسيا فيها - أساساً - مصيرها الخاص إلى حد كبير. أما في «القمة» الأخيرة فإن التراجع الروسي قد بلغ الحد الذي تبلور فيه لهزيمة مصير العالم أجمع، ولكن النظام الجديد - القديم - أن يتقدم خطوة أخرى للأمام في المساحات التي انسحبت منها روسيا.

لقد كان لغزوة أكتوبر التي قامت بها روسيا ذات يوم تأثيرها العالمي، وقد يكون لهزيمة روسيا أيضاً هذا التأثير الذي لم يتضح إلا في قمة يلتسين كليتشن الأخيرة. فقد توصلت أمريكا لاتفاقية الشلالية الأمريكية - الروسية - الأوكرانية التي تقضي بتدمير ثالث قوة نووية في العالم بعد روسيا وأمريكا. وفي حقيقة الأمر، فقد تم تدمير جزء كبير من القوة النووية لروسيا التي كانت تتحكم في كل مالمى أوكراينا من سلاح لم تتحكم فيه أوكراينا أصلاً. ولا لربح الساعة، ولا يدعى أحد في أوكراينا - ولا حتى كرافتشوك - كيف تيار ولا من أين تلك الصراخ التي تستدر، فكل مقاييها في موسكو. ولعل البعض مازال يذكر فسخة انقلاب أغسطس على جورباتشوف، والتلق الأمريكي من مصير «الصندوق النووي» الذي يتحكم في كافة الأسلحة الاستراتيجية السوفيتية. ومقابل تدمير ١٧٦ صاروخا عابرا للقارات، و- ١٥٠ رأس نووي، وعدت أمريكا كميته بأن تدفع لها حوالي مليار

القمة الأمريكية الروسية عزف أمريكي منضرد

أحمد الخنيسي

رسالة موسكو

وقد زاد الاطمئنان الأمريكي لاتقياد روسيا السلس خاصة بعد تصفية برلمان «حبسواتوف» -

روستكوف، وكان المفروض أن تكتمل الفسخة بانتصار منفذ الإصلاح محجور جايبار في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، لكي يقوم كليتشن بإعلان «أكابيل النصر» وللديمقراطيين، الجديد يرمي القمة. وعلى أية حال فقد وضعت عملية تصفية البرلمان المحاضر وإقرار دستور الحكم الرئاسي التردى حجر الأساس للتقدم الأمريكي خطوة للأمام داخل الأراضي السوفيتية السابقة، وليست تلك وحدها، بل وداخل الأراضي الروسية نفسها. وأعتقد أن الإدارة الأمريكية والمعاهد المتخصصة تعلم أن الوقت مازال مبكراً لظهور خطر المعارضة الشعبية، بينما كان الخطر الحقيقي هو محارضة أقسام من السلطة

انتقل النظام العالمي «الجديد - القديم» خطرة أخسرى للأمام. ليس بقسمة يلتسين - كليتشن، ولكن بحسولة كليتشن الأخيرة التي بدأها من بروكسل واختتمها في جنيف... وكانت القمة الحقيقية هي قم زعماء الناتو - الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي - والتي ناقش فيها الأمريكان «الفن الذي ينتهي على المهزوم أن يقدمه»، ويقدر ما كان كليتشن يفسر بما فاز به بسهولة، كان الآخرون يلتشون ليس وراء مصير بلادهم ولكن من أجل حلفاء من الدولارات، سارالت في حكم الجيسبول. وطالب الرئيس الأوكراني بتسوية من حق اليورانيوم، الذي سيكونه من الصواريخ. وطالب الرئيس الليباروسي بتسوية هو الآخر: «ألم يكن نوبيا ثم اعتزل؟»، واحتج يلتسين على قلة ما يصله من الدول السبع، وبدا الرؤساء الكبار مثل جرسونات المطاعم الصغيرة حينما يلتشون حول زبون ثري يترقبون البتشيش بأدب، فإن لم يعط شيئا، أطلقوا فيهما مكتوما ومن بعدة نظرة ذات مغزى.

ولم تكن قمة كليتشن - يلتسين قمة روسية أمريكية، إلا إذا جاز الحديث عن قمة براغية - أمريكية، وقمة أوكراينة - أمريكية، وأخرى بيلاروسية فلم تكن روسيا سوى محطة في الجبهة الأمريكية وإن كانت المحطة الكبيرة التي يستريح عندها القطار ليواصل رحلته. فلم تكن هناك سوى قمة واحدة منفردة هي القمة الأمريكية التي سبحت من بحر إلى آخر. وقد كانت تلك أولى الإشارات الأمريكية إلى أن روسيا جزء من اختصاصات الولايات المتحدة، ليس محتماً أن يتصدر قائمة اهتماماتها.



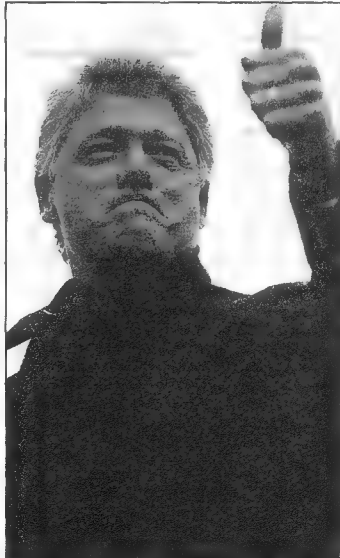
مصور للاتوف

دولار، علاوة على ١٧٥ مليون دولار لك المبررات النووية، و١٥٥ مليون أخرى لإعادة بناء وتحديث مجمع الطاقة النووية. وعلاوة على أن تلك الأرقام مازالت في حكم الوعود، فإنها تعتبر لاشئ- بالمقاييس لخطورة الصواريخ التي كانت مرجحة نحو واشنطن. وكان الغتم الوحيد الذي حصلت عليه أوكرانيا عملها- حتى الآن- هو أنها تلقت بجلدها بضمائنات أمريكية روسية بوحدة الأراضي الأوكرانية، وعدم الاعداء عليها. مع تنازل روسي عن «يون روسيا» على أوكرانيا (وكلمها ديون بالروبلات!) وتعهد بعبود النقط والغاز بأسعار رخيصة. ولح في كل ذلك منطق قطاع الطرق حينئذ يحاصرون شخصا أعزل وفراولون له: سلم كل مالديك ولا تقاوم وستضمن لك حياتك! هكذا

ضمت أوكرانيا «وحدة أراضيها» وكانت تعلم أن كل ما في وسعها هو التذرع بصواريخ لالتمسها في حقيقة الأمر للحصول على شيء ما لنفسها. وبهذه الفكرة طالبت كييف في البداية بملاري ونصف المليار، فعرضت عليها أمريكا نصف مليار فقط. وتلقت روسيا المالك الأصلي للقوة النووية الضمن الحقيقي وهو ١٢ مليار دولار في شكل تعاقد رسمي لمدة عشرين عاما ترويه به روسيا خمسمائة طن من اليورانيوم المخصب لأمريكا في شكل وقود جاهز للاستخدام في محطات الطاقة الذرية بأمريكا. وفي نفس الإطار اتفق الجانبان على بناء مصنع خاص لتحويل اليورانيوم وفقا للتكنولوجيا الروسية في أمريكا. وكشفت «أرغمستيا» وأن «الاتفاقية» وأفارت شعورا من الهزيمة والارتياح في واشنطن». بينما اعتبرت صحيفة «وول

ستريت جورنال» أن الاتفاقية: في الوقت ذاته مكافأة لروسيا مقابل موافقتها على عدم بيع التكنولوجيا لروسيا الصاروخية للهند. وبذلك تحقق لأمريكا ما أصرت عليه منذ البداية وهو أن دولة نووية واحدة فقط ستقوم مكان الاتحاد السوفيتي، الذي انهار وليس عدة دول. ولابد لهذه الدولة النووية أن تخلص من قدرتها.

وكان يلتصقن قد وقع اتفاقا عاما مع أمريكا خلال زيارته لها في يونيو ٩١ بعد أن أصبح رئيسا لروسيا يقضي بتقليص الأسلحة الاستراتيجية لروسيا وأمريكا بمقدار ثلاث صرات، مع السماح بالتفوق الأمريكي في بعض الجوانب، وظل ذلك سحرة اتفاق عام. ويعد شهر واحد في نفس العام وقع جورباتشوف (ستارت-٢) في ٢١ يوليو ١٩٩١ لتقليص الأسلحة النووية بمقدار الثلث خلال سبع سنوات لكن انقلاب أغسطس الذي اخفت بعده الدولة السوفيتية وضع الاتفاقية في مأزق، وجعل تنفيذها في حكم المستحيل لزوال الطرف الذي وقعتها. وفي ٣ يناير ١٩٩٢ وقع يلتسين ويوش في موسكو اتفاقية (ستارت-٢) التي تم النص فيها خلافا (ستارت-١) على تدمير ضعفي الكميات المتبق عليها مع جورباتشوف من القدرة النووية لروسيا. وأدى استقلال الجمهوريات السوفيتية لضرورة الاتفاق معها فتم توقيع بروتوكول لشبونة مع تلك الدول في مايو ٩٢، باعتباره ملحقا باتفاقية (ستارت-١). وفي ٦ يوليو ٩٢ وقع رؤساء كازاخستان وأوكرانيا وبيلاروسيا قرارا بانضمامهم لمعاهدة عدم نشر الأسلحة النووية، وموافقهم على أن تكون روسيا هي الوريث النووي للاتحاد السوفيتي. وفي فبراير الحسام الماضي اتصل كليفتشين بشوشكفيتش رئيس بيلاروسيا بتهته على مصادقة البرلمان في أغسطس على انضمام بيلاروسيا لمعاهدة عدم نشر الأسلحة النووية، وعلى مصادقته على بروتوكول لشبونة ومعاهدة ستارت-١ التي وقعت مع الاتحاد السوفيتي وبالتالي مع كل جمهورياته. وكذلك الحال مع كازاخستان. وظلت أوكرانيا وحدها تصعب من حين لآخر، عليها تأخذ شيئا وجدير بالذكر أن الرئيس شوشكفيتش طالب كليفتشين في بيلاروسيا بتصليب بلاده هو الآخر. وقد تطورت بالتدريج علاقات نزاع السلاح إلى علاقات دمع السلاح، وأشار «المذهب العسكري الاستراتيجي للثانو» الذي أتسره الحلف عام ٩١،



كليفتشين

واللهاء الأساسية للصدب
المصري الروسي التي أقرت مؤخرًا -
 أشارات الوثيقتان إلى أن روسيا والناتو
 لا ينظران لأية دولة أو حلف باعتباره عدوا
 لهما - ولا لم يكن هناك حلف سوى الناتو فإن
 المقصود إسقاط العداء بينه وبين موسكو نحو
 التحالف. وفي ٤ أبريل بمدينة فانكوفير
 بكندا كان الموضوع الرئيسي للمباحثات بين
 بلتسيف وكلينتون هو نزاع السلاح
 والصدام على «تبادل الاعتراف بالمصالح
 الحيوية». هذا عبارة على مذكرات التفاهم
 واتفاقيات الأطر العامة، وأخيرها مذكورة
 تفاهم وقصها وزير الدفاع الروسي
 جراتشوف مع نظيره الأمريكي في
 واشنطن في سبتمبر ٩٣. وترتقى
 بنزع السلاح إلى المفاوضات المشتركة
 للأسلحة وتبادل زيارات الطائرات
 ووحدة القوات البحرية والهبة الخ.
 وقد أطلت في عرض الجانب العسكري من
 العلاقة لأن ذخيرة روسيا الأساسية بالنسبة
 للغرب تتمثل في السلاح وإمداد الخام، ومجال
 الطاقة، وتكنولوجيا الفضاء. وبعد السلاح
 في كل ذلك الجانب الأخطر. وقد دمر منه الآن
 الهجوم الذي استحق أن يسمى «القرعة النووية
 الفاتحة» أي القسم الأكراني.
 هذه هي النتيجة الأولى والأهم للتفاهم
 موسكو الذي أزعج السيار عن القرارات التي
 اتخذها الناتو في بروكسل للمرة الأولى
 لتقديم أمريكا باسم الناتو للتدخل في
 الأراضي السوفيتية السابقة. وأظهر
 كلينتون - على حد قول صحيفته
 «نيوز هيسبيا» - وأنه هو بالذات وليس
 بلتسيف القائد على إجبار كرافتشوك على
 التنازل. رغم أن تبسميف كرافتشوك
 لم يمتنع أشد بكثير من تبسميفه
 لكلينتون. «وكما كانت تلك البداية
 الأولى على بداية تزايد وزن وثقل
 الدور الأمريكي داخل مساحات
 النفوذ الروسي التقليدية. واعتبرت
 نفس الصحيفة أن الاتفاقية الثلاثية ستوفر
 عن تغييرات في أراضي الاتحاد السوفيتي
 السابق لا تتركها لا موسكو ولا واشنطن
 ولا كييف. بينما اعتبرت صحيفة براغدا أن
 التحركات الأمريكية وفي مقدمتها نزاع سلاح
 أوكرانيا هي جزء من المشروع الأمريكي
 المسمى «الشراكة من أجل السلام» الذي
 تقدمت به واشنطن للناتو في بروكسل
 فاعتمد. واعتبرت أن الناتو لم يكن
 يناقش قضايا الأمن الدولي، ولكن



بليتنيك

كيفية بسط نفوذه في الأراضي
 السوفيتية، وإعطاء دور أكبر
 للقرارات الدولية في الصراعات
 القومية. بينما اعتبر بلتسيف أن
 ومشروع الشراكة من أجل السلام مع روسيا
 لابد أن يستهدف «عدم السماح للناتو
 أسما الوسطى بالتوجه صوب إيران»
 أما الرئيس السابق جراتشوف فاعتبر أن
 «مشروع الشراكة من أجل السلام» الذي
 تقدمت به أمريكا للناتو والذي سيحدد الكثير
 في السنوات المقبلة - لا يعني إلا التهرب
 التدريجي لنهاكل الناتو العسكرية
 من حدود روسيا مباشرة، وأن
 أمريكا ترمي منه إلى «بسط يدها
 على كل ما يقع في متناولها».

وقد أدى التاريخ الطويل لنزع السلاح
 الروسي منذ عهد جراتشوف حتى
 بلتسيف إلى ظهور تلك الإكباتية للتقدم
 بالنظام العالي خطرة للأمام نحو نزاع النفوذ
 الروسي من شرق أوروبا يضم بلدانه للناتو.
 ونزعه من ما وراء القفقاز بإدخال قوات
 أمريكية في مناطق الصراعات (جورجيا
 وأبخازيا)، حيث يدور الصراع بين
 أذربيجان وأرمينيا. وستزايد أيضا في
 المستقبل القريب نشاط الدور الروسي -
 الأمريكي العسكري المشترك، بوضوح هذه
 المرة، خلافا لحرب الخليج التي بدت روسيا
 فيها «معاينة» شكلا. والغريب في كل
 ذلك أن الغرب وأمريكا لم تقع
 روسيا شيئا مقابل ما أطلتها، وما

معاذها.

وعلى الرغم من أن كلينتون أعلن عن
 أنه يستهدف من زيارته لموسكو دعم
 الإصلاحات الاقتصادية، وأنه سيبدل قساري
 جهده لكي تفي البلدان الأوروبية والمنظمات
 المالية بوعدها لروسيا. كما تطرق الحديث إلى
 إنشاء منظمة اقتصادية جديدة بدلا من
 وكوموم. وشروط توفر لروسيا تعاملات
 تجارية متكافئة، بل وأطلق نائب كوفيريف
 تصريحاً بأن كلينتون قد يضم روسيا للناتو
 السح الكبرى.. بالرغم من كل ذلك كان أول
 ما لاحظته المراقبون هو تجنب كلينتون
 اللقاء مع رجال الأعمال المحليين
 القطاع الاقتصادي الخرج. أما مبلغ ١٢
 مليار التي ستقلها روسيا على مدى
 عشرين عاما مقابل اليورانيوم، فقد حددت
 أمريكا مسبقاً أوجه القالب بالذات
 في مجال: تحويل الصناعات
 العسكرية للصناعات المدنية أي أن
 تقوم روسيا من ثمن اليورانيوم
 الخاص بها بإضمار قدراتها
 العسكرية الخاصة.

ويشير بالذكر أن أمريكا تركز على
 مجالين لا يسهل فهمهما بالمال من جيب
 روسيا. الأول مجال التخصيص، أي
 تفكيك قطاع الدولة، والثاني تفكيك
 المجمع العسكري. وعلى الرغم من أن
 الرئيس الأمريكي أصدر قرارا بتخفيف نظام
 الرسوم الجمركية على الصادرات الروسية،
 وعلى الرغم من أن روسيا تتمتع بنظام الدولة
 الأولى بالرعاية منذ عام ٩٢، إلا أن
 الاستثمارات - وهي ما تبعت عنه روسيا -
 مازالت هزيلة. ولاتزيد نسبة الشركات
 الأمريكية الروسية المشتركة حتى الآن من ٧،
 ١٥٪ من مجموع ٩١٢٥ مؤسسة مشتركة
 على نطاق روسيا كلها. ولتجاوز نسبة تلك
 الشركات في العاصمة موسكو نسبة ١٩٪
 أما حجم رؤوس الأموال الأمريكية التي
 تعمل في الاستثمار فلا يزيد عن نصف مليار
 دولار.

لقد توجت القمة الأخيرة لكلينتون بتركيه
 الطائر، وهو يجمع في سلة حلف الناتو بلدان
 شرق أوروبا، وبلدان سوفيتية سابقة، وأحد
 العالم يكسب بالتدريج شكله الذي كان
 يبحث عنه منذ انهيار الدولة السوفيتية،
 بحيث تستكمل أوروبا الاتحاد الاقتصادي
 الذي أعلنته به بإتحادها مع الغرب الأمني.
 ولابد أن هناك وجهها آخر لنزاع العالم،
 يكسب هو الآخر بالتدريج شكله أيضا.

اليسار الإيطالي يستعد لتولى السلطة

داخليا بين جناح يمثل «الضمير الكاثوليكي الاجتماعي القديم» والجناح الثاني وريث الألة الحزبية السياسية.

أما القوة الرابعة ، فهي الحزب الفاشي الجديد» بزعامة جيانفانكو فيني» ومنذ فشله في انتخابات العمودية ، وهو مشغول بزيارات دعائية للقاء ضحايا مذابح النازية ، وقد أسس «التحالف الوطني» المعرض من حزبه الفاشي ، وإن كان هذا التحالف مازال جبراً على ورق حتى هذه اللحظة.

وقد يبدو من الناحية النظرية أن الحل الوحيد أمام اليمين ، هو أن تشجع قواء الأبع السائلة الذكر ، لكن هناك مصاعب جمة في أن يخلق الفاشي «فيني» المؤمن بسيطرة الدولة وقسمها مع «سجتي» ذي الميول الفاشية الراضية ، أو مع «بوسي» الانفصالي وهناك من يخشى الاتفاق مع الفاشيين - المجد الذين لهم قاعدة قوية في روما وفي الجنوب ولذا صرح فيني بقوله: بدوننا ، من المؤكد أن محور اليمين سيخسر خسارة مؤكدة».

وقد قدم اليسارون الاعلامي «بيولوسكوني» نفسه على أساس انه متفقد اليمين وموحد ، ومعروف أنه صديق الزعيم الاشتراكي بيتينو كراكي الفاشي الان في أحوال المضطحة ، وأنه عضو بالجمعية الماسونية (بي ٢) التي تلعب دوراً سياسياً من وراء الشعار ، وكانت أحد اللاعبين المهين أيام الإرهاب اليميني. وبيولوسكوني» له اسبابه الخاصة لكراهية حكومة يسارية ، لأن اليسار الإيطالي ملتزم ببرنامج ، مصداق للاحتكار له شعبية كبيرة ، مما سيؤدي لتفتيت امبراطوريته الواسعة في التلفزيون والاعلان.

مجلد نصف

رسالة روما

مجموعه فوروزي وهي جزء من شركة «إينسيوت» التي يحاكم مديروها الآن لانهم دفعوا كمية «هائلة» من الرشاوى لمسؤولين . وكانت «رابطة الشمال» تستهدف على سمعتها النظيفه . وإذا أدت المحكمة إلى كشف المزيد من مستولى الرابطة فستكون الطامة الكبرى والانتخابات على الأبواب ، وقد قال «بوسي» في المحكمة ان الدفع كان مسألة حياة أو موت»

وما زال الحزب الديمقراطي المسيحي يمتلك بقايا قواعد كاثوليكية تلتف حول بعض النواب الذين لم يمسهم سوس الفساد ، وبخري هؤلاء غيوض المعركة تحت إسم «الحزب الشعبي» لكن حتى هذا الجزء المتبقى ينقسم

بدأ اليمين الإيطالي في تنظيم نفسه هنا الأسرع استعداداً للانتخابات التي تجرى في الربيع بعد تغيير النظام الانتخابي. وقدم هارو سيجتي نفسه على أن رئيس الوزراء اليميني القادم في حالة فوز اليمين . لكن اليمين في حالة فوضى ، ويعد صعوبة بالغة في تكوين تحالفات تساعد تراهيه أمام التحالفات البارزة المتعددة المنظمة التي التفت حول حزب اليسار الديمقراطي.

ومشكلة اليمين الإيطالي انه اعتمد على تقاليد أرساها الحزب الديمقراطي المسيحي على دولة قوية تعتمد على قطاع حكومي قسري وغائل ارتبط بمصالح نفسها سوس الفساد ، ويتحدى هارو سيجتي هذه التقاليد بمجموعته السياسية الخاصة التي أطلق عليها «حلف من أجل إيطاليا» . وهو انتهازي واضح المعالم إذ عرض تحالفه العام الماضي مع كل حزب سياسي إيطالي بما عدا ذلك «اليسار الديمقراطي» الذي يتحده الآن . وهو يخوض المعركة الانتخابية دون ان تكون له قاعدة شعبية وإن كانت «جبهة» المؤسسة ورجال الأعمال ، وله علاقات غير صريحة بنجم اليمين السياسي بارون الاعلام بيولوسكوني الذي يحاول تجميع قوات اليمين بعد السقوط العظيم . والقوة الثانية هي «رابطة الشمال» ،

ومعاملتها القوية في المراكز الصناعية الشمالية ، ويحاول زعيمها أومبيرتو بوسي - لأول مرة - التمسك مع بيولوسكوني ، وإن ذكرت مصادر صديقة انهما لم يوفقا - سجد - في رسم خطوط للتعاون ، لكن بدأت الارض تغلب على أومبيرتو بوسي الأسبوع الأول من يناير ، فقد ذهب إلى المحكمة ، وذكر انه سهل دفع مسائلة ألف ستمائة ليريني من



كراكي



أوكيجو (حزب اليسار الديمقراطي)

اليسار الديمقراطي يحصد الفعار
 ووسط كل هذا فيران «حزب اليسار الديمقراطي» هو الذي يحصد ثمار عاصم كشف فيهما الفساد الذي يختر المجتمع الإيطالي والمؤسسة السياسية حتى التنازع ولا يحصد الحزب ثمار هذا لأنه الوحيد الذي خرج نظيف اليدين من القضاة المالية الراسعة النطاق المرتبطة بالمافيا ، ولكن أيضا لأنه طور نفسه وبسرعة مع العصر الجديد بعيدا عن الجسود العقائدية ، فقبل سقوط «سور برلين» وانهار الشيوعية في أوروبا الشرقية ، والاتحاد السوفياتي السوفيتي ، كان الحزب الشيوعي الإيطالي قد غير اسمه وشعاره وبرنامجه ، طبعاً هناك جناح رفض هذا كله وفضل الاحتفاظ بالاسم الذي أصبح الحزب الشيوعي - إعادة التأسيس» وله قواعد بين الانصار القدامى الذين حاربوا الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، وإن كان معظمهم قد تعدى السبعين ، وأصبح رمز «حزب اليسار الديمقراطي» شجرة سندباد وأرقه ذات جذور عميقة ، وعلى أحد هذه الجلود صورة التجل والمطرفة وقد خاض هذا الحزب انتخابات عام ١٩٩١ المحلية ، فحصل على عدد منخفض من الأصوات لم يبعث من قبل ، وقال المراقبون انه يعاني الهزيمة مثله مثل بقية الأحزاب الشيوعية التي انحسر مداه ، آنذاك عرض زعيم الحزب الاشتراكي يتتبع كراكسي» على سكرتير «حزب اليسار الديمقراطي» أكهلي أوشيجو أن تنضم بقايا حربه الى حربه الاشتراكي ، لأن تنضم القواعد النظيفه من الأعضاء الشرقياء الذين لم يتلونوا بالفساد والقضاة من الحزب الاشتراكي الى حزب اليسار الديمقراطي» ، لأنه الحزب الوحيد الذي يمكنهم من مواصلة نضالهم من أجل الاشتراكية والعدالة والديمقراطية ، وبحلول كراكسي رجل الدولة القوي إلى متهم في المحكمة بواجبه الاتهامات كبحر عادي»
 ويمكن نجاح «حزب اليسار الديمقراطي» في التحالفات المرة الرابعة النطاق التي قام بها ، فيجمع حوله بذلك جبهة عريضة ضد اليسين كان هواناتها الصلبة ، فأولا ترك لفروع الحزب الحرة في التحالف في كل مدينة ، هذا اذا تحدى عن انتخابات العمودية السابقة ، وقد تحالف مع الحضر والمعاهدة للمافيا ، وتحالف مع الشرقياء من الحزب الاشتراكي والشمس الديمقراطي ، بل وتحالف مع والحزب الشيوعي المجدد ، وكانت هذه السياسة

وهذا أصبح معروفا أن سكرتير عام الحزب أوشيجو يستمد ثلثي رئاسة الوزارة. وتنهال عليه الآن طليبات محطات التلفزيون لإجراء مقابلات وكذا الصحف الإيطالية والأجنبية. وكان ضيفا على سفراء الدول الاثنتي عشرة أعضاء «الاتحاد الأوروبي». وشن الحزب حملة إعلامية تحت إشراف المحرر الاقتصادي اليساري البروفيسور الفريدو ريهشليش، توضع سياسات الحزب ببساطة:

تم: للخصخصة
 ولك مركزية الاقتصاد
 ولتنظيم الدولة للسوق
 ولا: للمركزية

واجتمع أوشيجو برجال الأعمال موضحا لهم خط الحزب، مبينا أن الإصلاح الحقيقي للدولة يكون في إيقاف البيروقراطية المتحركة والمفتت أنه عندما غاز الحزب في انتخابات العمودية في شهر ديسمبر وخرجت «البرنشا» صحيفة الحزب وعلى صدر صفحتها الأولى مانشيت واحد «الفرق» ، ارتفع سعر الليرة مقابل الدولار والمارك، وارتفع سعر أسهم ليات في بورصة ميلانو بنسبة ٥٪. فوجدوا اليسار في السلطة الآن يعني الاستقرار لرأس المال كما يعني حل مشاكل إيطاليا التي ظلت مستعبدة لقرود.

مناسبة تماما للنظام الانتخابي الجديد بتقديم مرشحين افراد وليس حسب نظام التمثيل النسبي القديم.

أما «الوسط» و«اليسين» المتطرف ، فيفتقر إلى قيادة لأن كل مجسوة تكره هيئة الاقربى من أوسيجو يوسى زعيم «رابطة الشمال» إلى جيفانفونيشي زعيم الفاشيين الجدد ، إلى المسيحيين الديمقراطيين سواء بزعامة جناح ماريو سيجني أو جناح مينو مارتوتشا زولي ، انتهاء بفريق التكنوقراط الذي قدمه بارون الاعلانات والتلفزيون سيلفيو بيلوسكوني الذي أطلق عليه اسم «فورزا إيطاليا» كما في كرة القدم الإيطالية.

والوسط و«اليسين» لا يمكنهما عمل شيء أمام «تحالف القوى» التقدمية كما أطلق على تحالف اليسار» العرض واستغرق كتاب إيطاليون ، مثل كاتب العمود الشهير لوسيو كولوني في صحيفة «كوريري ديلا سيرا» الذائعة الصيت الرابعة الانتشار، استغضب «كيف يمكن أن يقف برجوازي رأسالي صميم مثل رئيس شركة أولفيلي السابق برونو فيستونشي» إلى جانب متدخل نقابي مثل فراوسغو برينجيتي».

ويحصل «حزب اليسار الديمقراطي» في أول استفتاءات عام ١٩٩٤ الجديد على ٤٣٪ مقابل ٢٠٪ لليسين و١٦٪ لرابطة الشمال

فيدل..
وحديث عن:



المتغيرات والاشتراكية وكوبا..

« كلا .. لقد كان جورباتشوف يتحدث عن الاشتراكية ، وعن تحسين الاشتراكية وأخطائها ، انه لم يتحدث ابدا عن تحطيمها ، لذا ينبغي ان تسأل أنفسنا عن العوامل التي أدت الى انهيار الاشتراكية وكيف تحقق ما لم يستطع هنر تحقيقه بنات الفرق العسكرية وعشرات الآلاف من الدبابات والطائرات ، كيف تحقق بدون حرب .. إن عالم يستطيع هنر أن يفعله ، فعله القادة السوفيت أنفسهم أما الدور الذي لعبته وكالات المخابرات الغربية السرية ، فهو ما سيكشف لنا عنه التاريخ فيما بعد .

« وما هي نتائج ذلك على كوبا ؟

« كان اخفا ، الممكر الاشتراكي ضربة قاسية لنا ، فلأنتا نواجه حصارا أمريكيا ، فقد استغتنا من التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية ، وهو ما كان يشكل أحد أعمدة المساندة لاقتصادنا ، واليوم تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في حصارنا بينما اختفت هذه المساندة من الدول الاشتراكية ، وبذلك نواجه أصعب اختبار في العصر الحديث ، ومع ذلك لن نتنازل عن مبادئنا وما نؤمن به . نحن نكافح رغم الحفظ الاتحاد السوفيتي ونحن مستعدون في طرقتنا القوية لم تصبنا غيبة الأمل

ولكن ليس لدينا نحن أي سبب لنقم على الانتحار ، لقد كانت المسألة مفاجأة لنا ، فاما كما كانت بالنسبة للقرب ، لقد تحطمت كل القيم التي أقيم عليها هذا البلد العظيم ، الذي قدم خدمات جليلة للإنسانية ، لأن الاتفاقيات التي اقترن بها لينين وثورة أكتوبر ١٩١٧ هي حقائق غير عادية في التاريخ الإنساني ، فلقد كان نضال الاتحاد السوفيتي ضد الفاشية حاسما وكان حاسما أيضا في تحرير المستعمرات القديمة وإذا كان العالم قد تغير فهنا بفضل المشاركة الحاسمة للاتحاد السوفيتي . كان من الضروري ان يتحسن الاتحاد السوفيتي ويتقدم لا ان يعظم ، وكان ينبغي أن تتحسن الاشتراكية لا ان تنهار .

فما هي نتيجة هذا الانهيار ؟ لقد أصبحت اليوم في عالم تهيم عليه الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتحمل جزء كبير من العالم نتيجة هذا .

« ولكن كيف حدث هذا ؟ هل لنا أن نلوم الزعيم السابق ميخائيل جورباتشوف ؟

في الذكرى الخامسة والثلاثين للثورة الكوبية ، قال زعيمها فيدل كاسترو ان هذه أسوأ سنة مرت بالثورة ، وأن الحكومة اضطرت بسبب الظروف المتغيرة في عالم اليوم الى اتخاذ بعض القرارات التي كانت صعبة عليها ، وفي هذا الحديث الذي حصل عليه جاس جرونسكي لصحيفة «لاسانيا» الإيطالية يوضح «فidel» هذه الظروف والاجراءات الجديدة وهذا هو الجزء الذي يهتما من الحديث .

بهرمندان ، ما زال الحديث في كوبا يجري عن الثورة وعن الاشتراكية ، كأنما العالم المحيط بهم لم يتغير ، لكن بالنسبة لك هل تحمل هاتين الكلمتين نفس المعنى عندما بدأت حكم كوبا منذ خمسة وثلاثين عاما ؟

« كلا ؛ لا يمكن أن نحمل نفس المعنى لسمين الأول أننا وضعنا آنذاك برنامجا طموحا لتحقيق معظمه فأنها لأن الوضع الدولي تغير تماما وبطريقة حاسمة ، ورغم ذلك نظل ملتزمين بمبادئنا وباهدافنا الاجتماعية والسياسية

« ألم يتأكد انهيار الشيوعية الى استخلاص انه لا بد وأن يحدث تغير في كوبا أيضا ؟

« لقد حطمت الشيوعية نفسها ، إذ انتحرت في الاتحاد السوفيتي

ولم تفصلهم. ونحن نراجع هذا الامتحان الصعب وكلنا ثقة في المستقبل.
وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد حطم نفسه ، فالصين لم تحطم نفسها وكذلك فيتنام. هناك حديث كثير عن اعتناق الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ، فلماذا ليس هناك مثل هذا الحديث عن الصين وفيتنام؟
بعل ثقل الصين فردجا يحتمل بالنسبة لك؟

• انها تجربة ينهي دراستها ، ويقول الصينيون أنفسهم انه لا ينبغي على أحد أن يقلد ما يفعله الآخرون . وهم يتفقدون أنفسهم لأنهم طبقوا التجربة السوفيتية بشكل أوتوماتيكي في السنوات الأولى ، لكن علينا أن ننسى ما حققته الاشتراكية في الصين ، التي كانت قبل عام ١٩٤٩ بداية الحكم الشيوعي - المتشجع) ارض الجوع والفقر والكوارث . اليوم ليس هناك شيء من هذا ، اليوم تطعم الصين، وتكسي وتعلم ، وتقدم العناية الصحية لـ ١٢ مليوناً .
• لكن رغم أن الصين تحافظ بنظام سياسي اشتراكي ، فهي تحاول تفسير اقتصادها ، لكن الذي يبدو من الناحية الأخرى أن كوبا تحافظ على اشتراكيته ، **أليس من الصعب عليها أن تظل الدولة الاشتراكية الوحيدة في العالم** ، بينما يتغير كل شيء آخر؟

• اعتقد أن الصين وفيتنام هما دولتان اشتراكيتان. إنهما تصران على أنها أدخلتا كل الإصلاحات اللازمة لدفع التنمية الوطنية لتحقيق الاهداف الاشتراكية ، وليست هناك أنظمة "نقية" ، فنعتمد في كوبا وعلى سبيل المثال اشكال متعددة من الملكية الخاصة ، ولدينا عشرات الآلاف من ملاك الارض يمتلك بعضهم ١١٠ فداناً ، وفي أوروبا يعتبر هؤلاء من كبار ملاك الاراضي ، ويملك كل الكوبيين مساكنهم من الناحية العملية ، بل أننا نرتب بالاستثمار الاجنبي ، لكن هذا لا يعني أن كوبا ليست اشتراكية . وما هو مؤكد أننا لن نرتكب ابدا خطأ تحطيم بلدنا لنبدأ شيئاً جديداً ، ولن يفرق بلدنا في القرضي ، لن نحل مشاكلنا ، إذ انها لن تحل ابدا بهذه الطريقة .

• كاتبت الاشتراكية في كوبا مرتبطة دوماً بشخصك ، فهل فكرت فيما يحدث عندما لن تصح في السلطة؟

• لا اعتقد أن الاشتراكية يمكن أن ترتبط بشخصي فأننا لم اخترع الاشتراكية ، لكن الصحيح أيضاً انني عندما كنت طالباً بالجامعة

• درست الاقتصاد السياسي للرأسمالية ، فأمنت الاشتراكية الهوتورية - المثالية - لأنني لم أستطع آنذاك فهم التناقضات والمخالفات الموجودة في النظام الرأسمالي . لذلك لا يمكن أن تربط الاشتراكية بشخص ، صحيح أن للأفراد دوراً حاسماً في لحظة تاريخية معينة ، لكن لم يطرأ بهي مطلقاً أن الاشتراكية يمكن أن ترتبط باسمي ، سيكون شرقاً عظيمياً أسرقه من نظري الاشتراكية .

وشعبنا هو الذي يستحق التشريف العظيم ، فمهمو الذي دافع عن المبادئ والاستقلال والثورة في ظل ظروف غاية في الصعوبة فرضها الحصار الأمريكي ، إنه اختيار للكرامة الانسانية نادراً ما يحدث في التاريخ . ان فردا مفردة لا يستطيع أن ينجح هذا ، الشعب وحده هو الذي يستطيع . فقط بالاجماع والمساندة الشعبية استطاع أن يثقل ثورنا . إن العالم يتغير : فهناك مجارب جديدة ، وأفكار جديدة تولد ، لكن تظل أجيال المستقبل هي التي تساند أفعالنا الرئيسية ، الى جانب الجيل الحالي الذي يدافع عنها في ظروف غاية في الصعوبة .

فلتحدث الآن عن مصدر متابعكم ، الولايات المتحدة الامريكية منذ لحظة سمعتم تتحدث بجرعة من الاعجاب لها . فهل أنا مخفي في انطباعي على هذا؟

• طوال حياتي وأنا أقدر الشعب الأمريكي ، فسيبقى ألا ينسى المرء أن الولايات المتحدة الامريكية كانت مستعمرة ناضلت طويلاً من أجل استقلالها ، فكان «إعلان الاستقلال» الوثيقة العظيمة ، ثم تبنى أول دستور عصري في العالم . وطبيعة الحال كان هذا في إطار مفهوم محدود للديمقراطية والحرية ، لأنه كانت هناك عبودية لثمة عام بعد ذلك .

لقد أعجبت في شواحي بآباراً هام ليتكولون وفراكتكولن وروزلت الذي كان رجل دولة في عصر الأزمات ثم نضاله ضد الفاشية ، وأعجبت كذلك بجهن كيندي لأنه كان ديناسيكيا يمتلك الكثير من القدرات ، هذا رغم انه الرئيس الذي أعلن حصار كوبا وديرت في عهده العديد من المؤمرات لقتل ، أننا لم نحمل ابدا الكراهية العمياء للشعب الأمريكي ، ولم نعتبره ابدا المستولن على الحصار ولا عن العدوان على الشعب الكوبي ، نحن نراه ضحية لوسائل الاعلام الامريكية وأبداً لا يترلق حزناً ومنطساتنا الشعبية في أي نوع من دعاية الكراهية ضد الأمريكيين .
• ذكرتني بمحاولات اغتيالك ، كم محاولة

قمت في حياتك؟

- لو أن هناك بطرلة أوليمبية في هذا المجال ، فلاك أنتى سأحصل على الميدالية الذهبية . ولقد اعترف الكونجرس الامريكي بواشنطن بجرود العديد من هذه الممارات المركزية والمؤمرات ، فلم تنظم وكالة المخابرات المركزية الامريكية محاولات اغتيال في حسب . لكنها شنت حرباً نفسية ضد ايضاً . فكانت على استعداد لمساعدة أي عدو للشورة ، وكانوا دائماً يوجهون هؤلاء الاعاء لتصفيتي ، لقد نجحت من مئات المحاولات ، بعضها نظمتة هي نفسها ، وبعضها ابتدأه أو نسقت العمل به ، أو دفعت ثمنه ، لكنني نجحت منها كلها ، ورغم أن بعضها كاد أن يتحقق فعلاً .

فمماضيت وأنت في السلطة مع ثنائي رؤساء امريكيين ، الآن هناك الرئيس بول كليفتون ، وهو أول رئيس امريكي أصغر منك سناً ، لقد حدثت تغيرات وديا حدثت تغيرات في العلاقات الامريكية - الكوبية - فهل هناك أية إمكانية لتحسين ؟ وهل هناك مبادرة في الطريق؟

• الرؤساء الامريكيون عبيد لكثير من الاشياء ، بينها الحملات الانتخابية ، فخلالها يلتزمون بشيء ، ولقنن ببيانات ، ولألف القى الرئيس كليفتون ببيانات معادية لكوبا ، ودخل في المناقصات مع أناس من أسفـال معسكر الكونجرس ويوت فوردسيلي الذي قدم في نهاية إدارة جورج بوش القانون الشهير الذي شدد من الحصار الاقتصادي ، ويقضي كل الرؤساء الامريكيين وقتهم في فترة ولايتهم الأولى بفكرهم في الفترة الثانية ، وخلال الأولى يكونون حذرين من اتخاذ أية مبادرات جديدة ، ولكل هذه الاسباب ليست هناك مقاربات الآن لتحسين العلاقات ، وكل ما استطع قله - وهو رئيس الخاص- إن كليفتون ليس ذاهية حرب ولكنه رجل سلام ، رئيس يريد أن يفعل الكثير لشعبه ومن الصعب على الحديث بصراحة عن الرئيس كليفتون وبهذه الطريقة لأن ذلك سيقط أصدقاء ، فنعندما انخفضت شعبيته قال اعداء كوبا أن كاسترو هو الشخص الوحيد المستعد للدفاع عن كليفتون وكما دوت الرئيس كيندي العديد من الاشياء . نحن كوبا دقمته الى الفوز الامريكي الفاشل طليخ اقاتزي ، فقد ورت كليفتون الكثير عن كوبا من إدارة بوش، منها الصومال على سبيل المثال ، ولقد تعلم الفرس ، وهو يركز الآن معظم جهوده على الباخل ومشاكله إلى جانب عدد من المشاكل الأخرى .

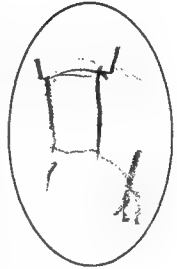
ترجمة: مجدي تصيف

اليسار/ المجلد الثامن والأربعون / فبراير ١٩٩٤ (٦١)

فى عام ١٩٦٩ كتبت فى المنصورة، جلست مع أبى فى قهوة اقدريا. كنت ساهما تلاحتى موم استكمال كتابة رسالة الدكتوراة، وتتوقف فى حلقى مجهرمة من الاسئلة الملحة بلا إجابة شافية.

قرأت فى الاهرام (١٠-٣-١٩٧٤) أسماء المقهورين عليهم من أعضاء شعبه الحزب الشيوعى بالمنصورة، وقصة ترحيلهم الى الاسكندرية للتحقيق معهم. وترققت أسماء عديده، واثبت للمنصورة باحثا عنهم: عبد الحميد الطرجى (توفى) الشيخ احمد الموالى.. (توفى) محمد عبد الجليل (توفى) شفيق ياسين (أبعد عن مصر الى الشام).. وبقيت الاسئلة معلقة، حتى أخرجت الورقة من جيبى لأقرأ الاسماء على أبى..

السيد الصبرى.. عندما نطقت بالاسم صفق أبى متاديا عم عبده الجرسون قائلا: «روح إنده لملك السيد الصبرى من المحل». وبساطة نادرة اتى رجل عجوز.. فى اليه، جلبابه الواسع يلقه هوا شارع البحر.. وهو يكاد يفلو عندما سمع أنى أريد أن أقاله.



السيد الصبرى من النقابة إلى الحزب.. إلى النقابة

الذين ظلت ذاكرتهم معلقة بالظن أو موقف لم يلتفت اليه أحد، لكنهم ظلوا طوال حياتهم يلومون أنفسهم عليه، بل ويقيمون أيديهم بقبده.

ويعد أن هذا.. أفهمته بطبيعة البحث الذى أقوم به.. وفجأة منحنى كترأ آخر فقال: عليك حافظ سند موجود هو كمان، ونفسه يشوفك، لكن برضه خايف لأنه كتب ورقه سنة ١٩٧٤ تحت ضغط مدير المديرية الذى هدده بالفصل من الوظيفة وسجل فى هذه الورقة استقالته من الحزب الشيوعى.

طلبت منه أن يهين بال عم حافظ سند واتفقا أن أزوره فى سحله فى الشد لأجرى

د. رفعت السيد

مارس ١٩٧٤ لم اسجل فى النهاية اننى شيوعى، ولكننى قلت: اننى اشتراكى فقط، لكن والله كانت هذه تعليمات المستور.

بليت جهنا كبيرا فى تهنته، وجهنا اكبر فى محاولة استمحاب معدن هؤلاء الرجال

الاسم: السيد الصبرى
الميلاد: ١٨٩٠ (قال السنه وأضاف تقريرا)
المنه: جزمجى (صاحب محل صفيح)

تاريخ الولادة: ١٩٧٠
جلس كنز المعلومات الذى حملت طويلا بالمعور عليه، متواضعا ورميدا. بدأ بعفوية شديدة: يارفيق أنا سعيد أنى شفتك، سمعت عنكم كشيروا وانتم نشطين من عام ١٩٤٧ لكن كنت خايف اتصل بكم حتى لاترغموني.

وسأت: ولماذا ترغضك؟ وتدفق الدم إلى وجهه وقال: لاأتنى فى التحقيق فى

أزله عاملاً، ومشاكله مع الأسطى صاحب
المحل كثيرة.. والتفتا في نهاية النقاش على
أن تلتقى.

والتقينا أكثر من مرة، وفجأة أصبحت
متعلقاً بفكرة تأسيس نقابة لعمال الأحذية،
ونشطت بترويجيه من عهد الصيد
الطويحي نشاطاً شديداً، حتى أصبحت
نقابياً مرموقاً في المنصورة، وأسست نقابه لنا
وأصبحت عضواً في مجلس إدارتها.

وبترويجيه أيضاً من الطويحي بدأتاً في
السعي لتأسيس نقابه عامه تضم نقابات
العمال في المنصورة»

.. توقفت يداً عن الحركة.. وشفتاه عن
الكلام واستغرق في تفكير عسيف.. كمن
يحاول أن يحفر في بئر ذاكرته بحثاً عن شيء.
ثم بدأت يداً وشفتاه سعا في الحركة وقال:
«الحقيقة لا أتذكر من الذي دعاني للانضمام
إلى الحزب الاشتراكي عندما تأسس عام
١٩٢١، أما الطويحي أو حافظ سند»

رسألته: قلت إن الطويحي ابن زوات فهل
انضم فعلاً للحزب الاشتراكي؟

فقال: نعم.. كان معنا بالتاكيد، لكنه
عند القبض علينا انسحب فوراً.

المهم انضم السعيد المصري إلى كتيبة
متفجرة حماساً، تجمعت خبراتها في سهرلة
غريبه، سبعة من الشيوخ الأزهرين، و
مهندسين ابن أصل شامي، نجهار،
جزيمي، ابن زوات، موفف بالمجلس
البلدية، تاجر نحاس.. وصل العدد في
نهاية الأمر إلى حوالي ٦٠ أو ٧٠ عضواً.

وقام السعيد المصري باستئجار مقر
للحزب في ميدان الطمهي.. دور أرضي في
عزل بالميدان قرب محله، وأسرع حافظ سند
ليصنع لاقطه خشبيه كبيره، والحزب
الاشتراكي المصري - شبه المنصورة»

تحقق الحلم إذن.

وأصبح لهم مقر، لكن ماذا يفعلون به؟
الحقيقة أن شعبية الحزب الاشتراكي
بالمنصورة قد خدمت غرضاً رائعا للعمال
الجساعير مع المقر الحزبي. يقول السعيد
المصري الذي يبدو أنه كان أحد مسترقي
النشاط في المقر يحكم مجازته لحل عمله.

« كان هدفنا جذب أكبر عدد ممكن من
العمال، وقد نشطنا نشاطاً واسعاً وسط
النقابات، وحرصنا دأر الحزب إلى ناد للعمال،
وكان الكثيرون يترددون عليه كناد وليس
كسمر حزب. كذلك افتتحتنا مدرسه
مجانته لتعليم العمال القراءة
والكتابة، وقد نظرت للتدريس فيها مجاناً



بورتريه للنان مجدي عثمان

واستمعت.

منذ طفرلتى وبعد أن تركت الكتاب
اشتغلت مسي جزمجي. هنا في الحل ده،
وفي سنة ١٩١٧ كان عندي حوالي سبعة
وعشرون سنة تعرفت على واحد ابن زوات من
عيله كبيرة في المنصورة اسمه عهد الحميد
الطويحي، سافر للتعليم إلى إنجلترا وعاد قبل
أن يكمل دراسته، لكنه عاد وقد تعلق بقضية
العمال، وبضرورة الدفاع عنهم، وتكوين
نقابات واتحاد عام يبنى مصالحهم ويتحدث
باسمهم.

تعرفت به هنا، كنت انفصل له جرز جزمه،
ويبدأ الحديث معي. ويهرى يتحدث، وكنت لم

معه الحوار بعد أن يكون كما قال: قدرتب
رأسه.

وفي اليوم التالي دخلت إلى المحل بالقرب
من ميدان الطمهي. المحل صغير بنك
وصبي، وفرد حذاء بين يدي عم سعيد يخط
فيها النعل.

«شوف ياسيدي» هكذا بدأ حكايته
«شفتاه تتكلمان ويذا مشغولتان باستمرار
في غمرين الابرين لقب بصنعه المشراف ثم
تفرد اليدان حتى أخرجهما للتأكد من دقة
الصنعه.

لم أجد بأساً في الاستماع على هذا النحو



شكل، وكان جو ارباب فطيم تعرضنا له جميعا .

أما نحن المقبوض عليهم فقد رحلنا إلى الاسكندرية حيث حقق معنا . وفي القطار ابلغنا المستور - الذي كان مرتبطا هو ايضا وليس لديه أية خبرة في هذا الموضوع - ولاستبصارنا من القيادة ان علينا ان نتخذ موقفا موحدا هو أننا نقف في زحامه سجد زفولوف ونؤيد حكومته ، ولانريد قلب هذه الحكومة ، واننا نؤمن بالاشتراكية .

كادت عيننا ان تدمع . وهو يحاول ان يعترض ، لانه لم يقل لوكول النية انه شيوعي وقال انه اشتراكي .. قال ان هذا الموقف ظل يزعجه ، وانه ظل يؤيد نفسه عليه طوال حياته .

...عندما سنسحب في عام ١٩٤٧ ان الشيوعيين عاودوا نشاطهم في المنصورة ، قرر الاتصال بهم ، ثم تراجع خوفا من ان يرفضوه بسبب موقفه القديم .

مرة أخرى حاول الاعتذار حتى اوشتك أنا ان أبكي ، اسكنه ، حاولت ان أقنعهم ان الامر بسيط ، وان أبدا لم ينتسبه اليه ، لكنه كان يتحدث عن المبدأ وعن الموقف البدني ، بغض النظر عما اذا علمنا به ام لا .

وفي محاولة لاستجوابه بعيدا عن ساحه الاعتذار المبرر قلت : كان لك أي نشاط سياسي أو نقابي بعد ذلك ؟

اعتذر مرة أخرى وقال : « عندما افرج عنا وبمديونية زارني عبد الحميد الطريحي واقترح ان نؤسس حزبا عماليا .. ونسبته «حزب العمال» ولانعلم له هوية فكرية ، وان نشط وسط النقابات ونجمع العمال في صفوف حزب يدافع عن مصالحهم قبلت . وعلمنا معا ، لكن الامر فقد بهجه ، وأجسست ان الحديث الحالي من النظرية والذي يتجنب الحديث عن الشيوعية والاشتراكية او يتصل منها هو حديث بلا مذاق .. ولم نواصل ..

وكان الرجل كان ينتظر هذا الموعد . عاش طويلا بانتظار ان يجد من يسجل روايته ، ويقتلي منه اعترافه واعتذاره . سعد كثيرا عندما اكثرت له احتراما العميق له ولدوره ولجيله ، وانني سوف اسجل حديثه في رساله الدكتوراه وهذا ان سوف تنشر .

عادته : بعد انشغال عدت للمنصورة تذكرت أنني بحاجة الى صورة فوتوغرافية له . مرت بالذكان وبعده مغلقا ، سألت ابني فقال : تعيش انت .

وخلاف داخل القيادة حول موضوع اعلان انتماء الحزب إلى الشيوعية وتغيير اسمه من الحزب الاشتراكي إلى الحزب الشيوعي .

الحقيقة انني كمال بسيط لم أقدم أيها هذا الخلاف ، كنت في البداية مع فكرة الاكتفاء بالحزب الاشتراكي على أساس أن هذا أكثر ملاءمة لنشاطنا ، وكان عبد الحميد الطريحي يرى ذلك أيضا متأثرا بجمعية حزب العمال البريطاني التي عاشها عندما كان في لندن . لكننا لم تقاوم ، كان مستور الاتصال بنا الشيخ صفوان ابو الفتح ومصطفى أبو هريرة ، وقد تحدثنا طويلا حول ضرورة التحول إلى حزب شيوعي ، ولم نجادل طويلا وبقينا .

... وأسأله وكيف لتقستم قرار حل الحزب؟

تسرع البيان بعصبي « في البداية فوجئنا بحملة مفاجئة ومشوهة شنتها ضدنا مجلة اسمها «الدلائل» كانت تصدر في المنصورة ولم تكن لها أية علاقة بالسياسة فقد كانت مخصصة لنشر الاعلانات القضائية ، لكنها فجأة بدأت تشن هجوما عنيفا على الحزب الشيوعي ، وعلى كل نشاط نقوم به ، وتهمز الناس من التعامل معنا ، وتطالب الحكومة بالقبض علينا ، بل وبدأت تنشر اسمائنا حتى تسهل على البوليس التعرف على مجمل عضويتنا في حالة القبض علينا .

توتلى ذلك الحملة العامة التي أعقبت الاضراب العمالي الشهير في الاسكندرية . وقبض على عدد كبير منا ، بما كل أعضاء مجلس إداره الشيعه وبعض الأعضاء النشطين . بعد أن هاجم مقر الحزب واغلقه واستولى على دقائر العضوية ، ومن لم يقبض عليهم شتروا عليهم حملة إرهاب مخيفه إلى درجة انهم كانوا يمشقون مع أقاربهم ومع كل من يحميمهم او يرد عليهم التحية في الطريق ، أو يتعامل معهم بالبيع والشرأ ، أو يجلس معهم في المقهى ، أو يخالفهم أو يحاصدهم بأي

بعض المدرسين من أعضاء الحزب منهم الاستاذ القنواي المصري وكان مدرسا أوليا » (تلاحظ ان حملي العرابي سكرتير عام الحزب قد تهاى بهذه المدرسة وأغلها في احد البساتينات الصادرة عنه ونشرت في الاهرام ٢٩-٧-١٩٢٢) .

ونضى مع السعيد المصري ، وكذلك فتحنا فصلا لتعليم اللغة الفرنسية مقابل ٢٥ قرشا في الشهر ، وقد تولى التدريس فيه أحد أصدقائنا الحزب ، وهو موقوف سابق بالمحاكم المختلطة كذلك « قمرنا أن تكون دار الحزب ملكا للعمال يقيمون فيها افراحهم وعاتقهم ميانا ، وقتنا أيضا بتكوين فرقة موسيقي من أبناء العمال ، واشترينا لهم الآلات وعلمناهم استخدامهما ، نظير ان تعزف الفرقة في افراح العمال معانا » .

وتتوالى الذكريات فتسرع بدهاء وتسرع شغفه (لكن اهم مشروعاتنا هي أننا أسسنا جميعه للاسلاف المنصريه لم يكن بها جميعه للاسلاف ، وكان يحمل لواء هذا المشروع واحد من الشباب الاغتيا ، في المنصورة اسمه حسن عوضين ، وهو لم يكن عضوا معنا ، لكنه لم يجد أحدا غيرنا يساعد في مشروعه ، وتمازنا معا . وأسست أول جميعه اسعاف ، وفي البداية قدمنا مقرنا للجمعية ، وقدمنا عددا من أعضاءنا للعمل كمسجلين متطوعين بعد تدريبهم ، وبهذا ارتبط اسم جميعه الاسعاف بنا .

واسبغت حزبا نشطا وفعالا ومؤثرا في مدينه المنصورة .

وفي تلك الفترة جاءت انتخابات المجلس البلدى للمدينة وقد رشح فيها الوفد واحد من اهم قاداته وهو « كامل يوسف صالح » واتصلنا به ، واتفقا على تأييد قائمة حزب الوفد ، نظير تأييد مرشح حزبا وهو الرفيق سعد صفوان نوري ، وفي هذه الانتخابات برزنا بقوة ذات تأثير كبير جدا ، ونحرك رقافتنا ليليا ونهارا بشكل لفت انظار الجميع ، ونجحت قائمتنا - واصبح أحد رفاقنا عضوا في المجلس البلدى ، ولكي تعرف مدى تأثيرنا ووزننا في هذه الانتخابات يكفي ان تعرف ان المجلس في أول اجتماع قرر اعتبار مصر حزبا مقرا ذا نفوذ اجتماعي عام ، ومن ثم اعلمنا ان سداد قسيمة استهلاك الكهرباء ، والمياه .

ومرر أخرى تتشوق البلدان والشقاء .. وتهدأ الكلمات وبعد ذلك حدثت مشاكل في الحزب وبدأنا ننقل أخبارا عن وصول إقسام

إعادة تكوين اليسار مصريا وعربيا (٢)

طلوب قطب ثالث قوى مستقل عن الحكم والاسلام السياسي تحالف اليسار مع نظم الحكم يفقده المصداقية

بالمنع السلبى للكلمة أى مشروع مستحيل التحقيق، إذ أن الرأسمالية فى طابعها منتجة للاستقطاب وإعادة تكوين الاستقطاب وتميمه المتواصل والدائم من مرحلة تاريخية إلى المرحلة التالية.

تطوير الرأسمالية وتجاوزها

علينا أن ننظر إلى المجموعة الثانية من المشروعات التاريخية أى تلك التى تنقد الرأسمالية وترفض مبادئها «الحاق» فى هذا الإطار.

وهنا تنصدى عملاً إلى أسلوين فى تناول الموضوع، فهناك من يرفض الواقع الرأسمالي من زاوية مستقبلية فيريد أن يتجاوزها وهناك من يرفضها كلياً ويمزجها من زاوية ماضوية فيريد ان يرجع بالمجتمع إلى فئوج عصور سابقة.

ولن أخفى أننى أعتبر أن الأسلوب الأول يمثل طوباوية بالمنع الإيجابى للمفهوم بينما الأسلوب الثانى يمثل طوباوية بمنعها السلبى.

أعتقد أن المشروع المستقبلى المنشود والممكن يستوجب ان يقام على أساس تجاوز الحاضر وتطويره «الرأسمالية انتجت - شيئاً ما أبنا - ورفض مبدأ العالية لا يعنى إلا «الحرج عن التاريخ» (كما قال فريز منصور) وبالتالي هو خيار محكوم بالفشل والاختفاء. عن الوجود -وهما كانت هذه الماهية - الرأسمالية الطابع- صغيرة ومشوهة ، فإن الامكانية المطروحة الوحيدة هى تطويرها بحيث انها تتجاوز هذا الطابع المحدود فتصبح حقيقة. ومن هنا استدرك ان مبادئ وقوم المشروع المستقبلى لابد ان تقام على ما حققته الرأسمالية ليس فى المجال المادى فقط ، بل أيضاً فى المجالات الأخرى، التى تشمل مفاهيم حديثة

د. سمير أمين

ويعنى آخر تركيز المجهود فى اتجاه تحقيق مزيداً من القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية المفتوحة، ومن يرى أن إنجاز الهدف ذاته يستوجب المرور من خلال مرحلة انتقالية «للك الارتباط» بالمنطق السائد و«حماية» الوطن خلال مرحلة البناء المركز حول الذات (وهذه النظرة هى فى الجوهر نظرة الأيديولوجيا السوفيتية السابقة).

لن أناقش هنا تفاصيل هذا المشروع ، فاستغنى بإبقاء رأيى وهو أن مشروع «الحاق» هذا -مهما اختلعت لهجاته ، هو مشروع طوباوى

خالد محيى الدين
قطب ثالث قوى



يبدو دائماً «المشروع التاريخى» على أنه إلى حد ما على الأقل مشروعاً ذا طابع «طوباوى» ، إذ يركز المجهود هنا على إبراز سماته الرئيسية دون ربطها بالضرورة مع ما يبدو احتمال تحقيقه . ولكنى أخذ هنا مفهوم الطوباوى بمعناه الإيجابى ، فهو الفئور الذى يضى الطريق فى مسيرة تاريخية طويلة. فى واقع الأمر هناك طوباويات مختلفة، دائماً موجودة فى الساحة وهى التى تحرك الناس فتعطى لهم أملاً فى العمل، وترسم لهم أهدافاً تبدو لهم مشروعة وممكنة فى آن واحد ، واعتقد أن هذه الطوباويات تنقسم فى نهاية الأمر إلى مجموعتين: هما تلك المشروعات التى تتخربط فى منطق النظام السائد، وتلك التى تتطرق من نقد ورفض هذا المنطق.

المشروع السائد ظاهرياً على الأقل هو مشروع «الحاق» فى إطار الرأسمالية أى يعنى أدق وبالنسبة إلينا شعوب الأطراف مشروع «تنمية» تلتقى فى نهاية المطاف الاستقطاب والقباهين بين ظروف معيشة شعوب الأطراف من جانب، وظروف المعيشة فى الترب المتقدم من الجانب الآخر، وروم الفجوة التى تفصل بينهما.

ونشود هذا المشروع أشكالاً مختلفة كما أنه يقدم على نظريات متباينة فى مجال الرسائل للتحرك إلى النتيجة المنشودة ، فهناك من يقبل «التفريب» الشامل فى هذا الإطار ومن يرفضه ويحدد مجال الحاق المقصود على البعد الاقتصادى أملاً لتجاوز الخصومية الثقافية من خطر «العلوث» ، من جراء استيراد أنماط الإنتاج . وهناك من يرى ان الأسلوب الفعال من أجل إنجاز الحاق يستوجب قبول أهم شروط التفرط الاقتصادية العالمية كما هو تركيز المجهود على الترقية فى سلم المراتب العالمية ،

كلية الحقوق
الشامل في
الوطن العربي
دون خجل



سيتناول البعض إن هذا المشروع هو أيضا مشروع الفكر الديني أو على الأقل تصوره للهدف الذي يرمسه لهم فهمهم للعقيدة الدينية . لماذا لا ؟ ليس لدى مانع في المشاركة مع هؤلاء المتدينين كما يقال في هذا المجال . على أنني ألفت النظر هنا إلي أن المشروع المعنى هو مشروع مستقبلي لا مشروع ماضى أعني أن « الطوباوية » المعنية هنا هي طوباوية لنا إن نبشرها فليس لها نموذج « جاهز » موجود في الماضي ، وعلى هذا الأساس أقول إن معظم « المتدينين » الذين اعرف عن وجودهم لهم نظرة ماضوية - اقصد هنا طبعاً في ظروف مجتمعاتنا العربية الاسلامي انصار مشروع « الإسلام السياسي » فهو مشروع لا يمت بصلة لما نقوله هنا ، إذ أنه مشروع يجمع بين الأسوأ أي بين قبول العالمية الرأسمالية في مجال الاقتصاد (أي بمعنى آخر قبول الاستغلال السلمي في الداخل والتمهية علي الصعيد الدولي) وبين تأكيد «المحصورية» الموروثة من الماضي في المجالات الأخرى (رفض القسمة التي انتجتها الرأسمالية من حرية وديمقراطية) . وأقول في هذا الصدد أن التأكيد علي المحصورة في هذا الإطار هو في واقع الأمر موقع المهزومين في التاريخ ، العربية الاسلامية خلال مرحلة انحطاط مظاهرها الاقتصادية من جانب ورفض ما حققته الرأسمالية من تقدم في مجال الفكر . إما هو بالتحديد خيار نظم الحكم في منطقتنا العربية الاسلامية منذ حوالى ألف عام . فهو الخيار الحكم المعاصر في المرحلة الأخيرة لهذا التاريخ ، وهو خيار مستقر من قضاة التاريخ في صراجه الفعدي كما أنه في نفس الآن هو ذلك الجهار الذي شجعه السلطات الحاكمة في الغرب ، علماً بأنه خيار المهزومين الذين لا يمكن أن يثقلوا خطراً حقيقياً علي انتشار نفوذ الغرب المنتصر وتحكمه في أمور العالم . ولا يظفر لنا الإسلام السياسي المعاصر شيئاً آخر غير تكرار واقتداء هذا التاريخ المنطد .

على أن قوة الطرح الذي يزعم أنه طرح «دين» «اصيل» هو في إعطائه أهمية في المدى البعيد - وهذا الأمر يثبت أن «الطوباوية» لا تفكك عنها . فهي عنصر ضروري في أي مشروع عمل سياسي فعال .

الرأسمالية من زاوية مستقبلية فهنا النقد سيضخ بالضرورة السمات الاساسية التي اقيمت عليها الرأسمالية واعني هنا أولاً الاستلاب السلمي وثانياً الاستقطاب العالي (واضع هاتين السمتين علي قدم المساواة من حيث الأهمية) ، فأرى إذن أن المشروع المستقبلي الوحيد المنشود والممكن هو مشروع قائم علي منطق آخر متحيز من الاستلاب السلمي . يتبع للقرارالاجمعي أن يصبح حراً فعلاً كما تسمى قوانين الاقتصاد والنمو و يعطى بالتالي مضموناً أغني للديمقراطية والحرية ، كما أنه مشروع قائم علي تحقيق المساواة الحقيقية والشاملة بين الجميع ، علي صعيد البشرية بأكملها ، جنسيا (أي بين الرجال والنساء) وقومياً .

لهذا المشروع التاريخي «الطوباوي» (بالمعنى الإيجابي) اسم هو مشروع الاشتراكية (الشوعية طبقاً لاصطلاح ماركس) العالمية ، أي مشروع المجتمع العالمي اللاتقي . فلماذا نتنازل عنه؟

مثل مفهوم الحرية الفردية والديمقراطية السياسية بحيث أن تطور هذه المفاهيم وتعطيها مضمونات أغني وأقوي وأشمل .

أعتقد إذن بالنسبة أن مشروعاً مستقبلياً قائماً علي إنكار القيم التي أنجزتها الرأسمالية كلية ، والاعتقاد أن «ماضينا» كان «الفضل» هو مشروع محكوم بالفشل لن يفتح إلا مشهداً منقطعاً من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التهميش في عالم الغد ، كما اعتقد أن محاولة الفصل بين الأوجه المختلفة للإشكالية - وقبول الاختراقات في المنظومة العالمية اقتصادياً والحفاظ علي والهوية الذاتية - من خلال العودة إلى «أصولنا» علي المجالات الأخرى - هو عملية محكومة بأن ترسي علي مزيد من الفصل الكلي والتهميش علي الصعيد العالمي .

إن المشروع المستقبلي الوحيد المنشود والواقعي، في أن واحد هو إذن مشروع تكملة ما بدأت الرأسمالية في تحقيقه وبجائز تناقضات التي تمتع منطق الرأسمالية من أن تواصل مسيرة التقدم .

بالإجاز هو إذن مشروع ينطلق من نقد

استراتيجية «فك الارتباط»

علينا الآن أن ننزل من سماءات المدى البعيد إلى أرضية المستقبل المنظور، أي المرحلة القادمة.

ليس موضوع التساؤل الأساسي في هذا الشأن هو كشف الطابع السائد للمرحلة القادمة ، أو طابع رأسمالي أم اشتراكي؟

ولما أنطلق من نقد النظرية السوفييتية ولبناء الاشتراكية ، ناقول ان الاشتراكية المكتملة كنظام اجتماعي لا يمكن أن تتحقق الا على صعيد عالمي . ذلك لان الرأسمالية نتجت منظومة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية .

على صعيد عالمي ، ولو ان جهازاتها في هذا المجال ظلت متبررة وقائمة على استقطاب عالمي يميز وضع المراكز المسيطرة عن وضع الأطراف المسيطر عليها ، استنتج من هذه الملاحظة ان الاشتراكية - بصفتها - نظاما أكثر تقدما من الرأسمالية من حيث الكيف - لا بد ان تكون عالمية هي الأخرى ، بل يجب ان تدفع العالمية إلى الأمام من جبرا - تجاوز الاستقطاب الرأسمالي ، وإزالة النتائج السلبية المترتبة عليه ، ولا يمكن ان تكون الاشتراكية قائمة على ردة تاريخية تؤول بنا إلى العصور السابقة في جهاز العالمية الرأسمالية ، من خلال تأكيد انصراف القويمة ، والارطان والمجتمعات المحلية وأخرجهما عن نطاق التفاعل العالمي . ومعنى هذا الاستنتاج المبدئي هو ان الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يحد على مرحلة تاريخية لا تتعشى الا بانتهاء الرأسمالية عالميا ، على عكس النظرية السوفييتية التي اصبحت هذا الانتقال عملية محلية (وطنية) يتم اكتمالها في هذا الاطار .

لا أقصد هنا إحلال نظرية واستراتيجية ثورة اشتراكية عالميتعمل «ثورات اشتراكية محلية» ، أقصد ان استراتيجية الانتقال في مجتمع ما لا بد ان تقوم على الاعتراف بأن أهدافها ومبصراتها متناقضة ، بعضها يعظم مع منطق التوسع الرأسمالي وبعضها ينفرد في هذا المنطق . وبالتالي أقول ان مرحلة الانتقال هي مرحلة تجمع بين سمات رأسمالية وسمات تتجاوز افان الرأسمالية ولجد هذا التناقض على جميع المستويات وتجليات الصراع في الداخل وعلى الصعيد العالمي .

لكن حقل العمل الوطني المحلي تقتصر

استراتيجية الانتقال استمرار عمل «قوانين السوق» ، ويعني آخر الامتناع عن محاولة «القائما» عن طريق احلال مؤسسات تابعة للدولة وبيروقراطية تحتكر القرار الاقتصادي محلها ، بل استمرار علاقات انتاج رأسمالية الطابع تتلق مع احتياجات الماء قوى الانتاج ، كما تقتضيه تطوير ديمقراطية ذات مضمون اجتماعي إلى جانب مضمونها السياسي البحت ، أي ديمقراطية تضمن اندماج الجماهير الشعبية في العمل للنتج ومساومتها في أخذ القرار على جميع المستويات . ذلك لأن قوانين السوق من تلقا نفسها متروكة لعملها ومنطقها دين تحديد وتأثير لا بد ان تنتج في ظروفنا مزيدا من الاستقطاب الداخلي أي إبعاد ثقات واسعة من الجماهير وتمييزها اقتصاديا واجتماعيا . فلابد إذن من الاعتسراف بان الهدف الديمقراطي لا يعمشى مع منطق الرأسمالية . بل يتناقض معه . كانه يمثل ميولا لاشتراكية تجلي بشكل جنيني في هذه المرحلة الأولى من الانتقال الطويل .

كذلك على صعيد العلاقات مع المنظومة العالمية التي لا تزال محكومة بالرأسمالية تنصدي إلى تناقض واضح ، فالتناقض السائد على صعيد المنظومة العالمية ينتج من نفسه مزيدا من الاستقطاب من خلال عمل والاحتكارات الخمسة التي تنتميها المراكز في صالحها ، فالصراع ضد الاستقطاب الرأسمالي يتطلب تحديد تأثير العلاقات الخارجية وأوضاعها لمنطق التنمية لصالح الجماهير الشعبية . وقد استبقت هذه الاستراتيجية استراتيجته فك الارتباط» .

ويعنى تطبيق هذه المبادئ في

تجاوز الرأسمالية يقوم

على تطوير
ماحققته.. ماديا وفي
مفهوم الحرية الفردية
والديمقراطية السياسية

طروف الوطن العربي الراهن الجاز تقبيلات عميقة على جميع المستويات يمثل الهدف الرحلى إعادة تكوين البسار العربى . ومن هذه التغييرات اري ان الأتية لها أهمية محورية ،

١- احلال تحالفات اجتماعية حاكمة تضم الجماهير الشعبية محل التحالفات الكومبرادورية السائدة وهي تحالفات تنفرد في التنمية الرأسمالية العالمية (تقبل والانتفاخ»).

٢- إبداع الكليات والمؤسسات التي تضمن حكم الديمقراطية وإعطاء مضمون اجتماعي تقدمي لهذا الحكم .

٣- الانتفاخ الثقافي وإعادة تأويل العلاقة بين الدولة والدين تأويلا يعمشى مع احتياجات التنمية والديمقراطية وذلك في اطار تطلع عالمي الألق ، أي معنى آخر التحرر من الوهم الماضى والعنقود القلبي .

٤- جهاز الوحدة العربية وهي شرط يكاد يمكن تحقيقها من أجل مواجهة تحديات الاحتكارات الخمسة المشار إليها أعلاه وأحد من اأورا السلبية وتأكلها التدرجى إلى أن تخفى نهايتها .

٥- التفاعل على صعيد عالمي من أجل تطوير النظام في اتجاه تصد القلبية بحيث ان تصير المنظومة العالمية - ولو تدريجيا- منظومة تجمع بين الاعتماد المتبادل بين مختلف الأقاليم المكونة لها من جانب ، وبين درجة من استقلالية هذه الأقاليم الكبرى (ومنها الوطن العربى) القابلية من حيث النمو أي بعبارة أخرى حتى تصير المنظومة قائمة على تفصل سرن بين هذه الأقاليم .

لا بد أيضا أن نعى طابع الموقع الذي نطلق منه في مسيرتنا الطويلة الموصوفة أعلاه ، والى ان تكتمل جهازاتها قبل ان تتحقق الشروط المشار إليها هنا ، فالمرحلة الانتقالية تبدأ من اليوم والظروف السائدة تحكم اختيار محاور العمل الألى التي تبدأ منها الحركة التاريخية .

الحكم والمعارضة

لقد أقيم التمييز بين المراكز المتقدمة والأطراف المتخلفة على أساس تصنيع الأولي وإبقاء الثانية غير مصنعة ، وذلك خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من هذا القرن ، إلا أن انتصارات حركات التحرر في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير هذه الأوضاع من جراء تصنيع الأطراف ، على أن إنجازات هذه العملية التصنيعية لا بد أن تقاس بميزار عالمية السوق الرأسمالية.

وعلى ضوء هذا الميزان المتكيف مع منطق العالمية الرأسمالية تبدو هذه الانجازات متباينة للغاية ، فالبلاد التي «نجحت» هي تلك البلاد التي أصبحت صناعاتها قادرة على اختراق الأسواق العالمية ، ومنها بدرجة على بلاد شرق آسيا (الصين وكوريا وجنوب شرق آسيا) تليها أكبر بلدان أمريكا اللاتينية ثم الهند ، بينما الوطن العربي وأفريقيا جنوب الصحراء وبعض البلدان الآسيوية (باكستان واندونيسيا وبنجلاديش) تقع في أسفل القائمة وتظل بالأساس مصدري خامات زراعية ومعدنية (ومنها النفط) أي بمعنى آخر لم تخرج عن التقسيم القديم للمعل الذي تجارزته البصرة الأولى وبالتالي فمشت في العالمية الجديدة.

هذا الضعف الثنائي الخطير الذي يعاني منه الوطن العربي يتيح للاستعمار التحكم في شؤونه تحكما شاملا دون وجل ، هكذا رأينا الرئيس الأمريكي كلينتون يقرر قذف العراق بالصواريخ لأسباب داخلية نافذة خاصة بتدهور شعبيته ، فأراد أن يستعيد سمعة رئيس الدولة «الأولي» من جراء عمل ضاج دون أن تزعم مبادرته أية قوة سياسية في أي مكان لاختصار لذلك ضرب صديقين عرب بالقنابل دون سبب آخر غير حسابات هائفة خاصة بالسياسة الأمريكية الداخلية وثبتت ودود فعل النظم العربية سلامة حساباته إذ أن الحكام المحليين للصعوبات الأمريكية المحلية سارعت في «تهنئة» كلينتون لهذه المبادرة الجريئة ، بينما معظم النظم العربية الأخرى امتعت عن التعليق.

وفي هذه الظروف نرى أن المشروع الاستعماري بالنسبة إلى منطقتنا يتجامل قاسما عبروتها ، فهو مشروع وإدارة الأزمات لا محاولة حلها ، أي بمبادرة أخرى هي مشروع يتطلع إلى استمرار تهميش المنطقة في النظام العالمي ، لاساعدها على التقلص ولو في إطار الرأسمالية ويتجلى هذا

التهميش في المآزق الذي انفلقت فيه الحياة السياسية العربية فالتقوى السياسية القديمة - الجوازات الوطنية والتقدمية - هجرت المسرح ليحل محلها استقطاب ثنائي يتجلى في نظم حكم كورمبادورية ليس لها شرعية في نظر الجماهير من جانب وفي حركة رفض لا يقبل بدلا حقيقيا من الجانب الآخر .

إن الكورمبادورية السائدة في هذه الظروف تتسم بضعف هيكلها شامل لا يتيح لها أن تكون «طرفا في الحوار» مع القوى السائدة عالميا ، فليس لها مكان في الخريطة العالمية ، وبالتالي لا تستطيع إلا أن تخفض دون سقف لخط وأوامر الاستثمار ، أما هذه الخطط فهي تهدف إلى تقسيم الوطن العربي إلى ثلاث مجسرات القلبية ورسم سياسات مناسبة لإدارة الأزمة - أي استمرار تهميشها - فيها ، بالأدق تقسيم الوطن العربي إلى الأقليم المغاربي ووسط هذه المنطقة بالقطار الأوروبي دون اندماجها في تقسيم العمل الأوروبي ، وإلى إقليم «الشرق الأوسط» مصر ، إسرائيل ، لبنان ، سوريا ، والأردن) وترك امير التحكم في هذه «الشرق الأوسط» للكيان الصهيوني (بحيث تستفيد إسرائيل ورسدها من المشروع) ، والقلم المحلج للنظري المحكوم مباشرة من خلال الاحتلال العسكري الأمريكي.

في هذه الظروف يقف خطاب نظم الحكم ، الذي يدعي أن هدفها هو السير في سياسات «انفتاح» تتطلع إلى مضاهاة تجارب بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية التي «نجحت» في فتح مكان لها في الأسواق العالمية ، يفقد هذا الخطاب مصداقيته إذ أن جهاز هذا الهدف يتطلب قدرة على فرض مواقف مستقلة على

سامون العيسى

البيان والسياس والابدولية الواحدة



الطرف الاستعماري وإن هذا الشرط غائب تماما هنا ، فالخطاب هذا لا يعد وكرونه بها رخصا في احسن الفرضيات وكذا من قبل الأغلبية (رخصة العائس الفاسدة التي تتحكم في شؤون هذه النظم).

ومن الجانب الآخر نجد حركات الاسلام السياسي بتعدد تنظيماتها وهي إجماعا رفضت بعت بديل ايجابيها على مستوى تحديات العالمية ، فالشروع الذي تتبناه هذه الحركة يقوم على ثلاثة أعمدة هي أولا: إلغاء الديمقراطية التي لم تتجاوز إلى الان حدود الديمقراطية الليبرالية) المزعومة المتصورة والمرتبطة بالكورمبادورية القاسدة.

وثانيا: احلال خطاب ايديولوجي شعولي محلها من صنف رخيص يرسى في نهاية المطاف في قرص خضيق عكسلي لطقوس «دينية» لا غير ، وثالثا: قبول الانتفاخ الكورمبادوري الفاصل على الصعيد الاقتصادي.

تتصدى إذن إلى أسلوبي إدارة الأزمة لا يختلفان من حيث الجوهر ، لذلك فان التمسك بصر بين نظم الحكم الكورمبادورية «والليبرالية» وبين الحركة الإسلامية ، هو في واقع الأمر تعارض جزئي خفيك ، لا يبدو أن يكون سببا على الحكم دون نية في تغيير جوهر الحياة المجتمعية ، لذلك ايضا لا يمانح الإستثمار في أن تحكم هذه المنطقة من خلال هؤلاء . او اولئك .

بل ينظر برساسة إلى أن تقل «نظم إسلامية» محل النظم الحاكمة حاليا إذا لزم الأمر ، إذ أن هذه النظم «الاسلامية» المزعومة لا تقل خطرا إلا على شعوبها بل ستزول نظر انماش حقيقي من شأنه أن يحول الوطن العربي إلى متفاس جه ، يضاف إلى ذلك أن خطاب الحركة الاسلامية المتطرفا والتطرف يزداد كلما تقل الانجازات الحقيقية) يعطى فرصة للاستعمار للعبادة في عمليات عسكرية تدميرية شاملة (بما فيه موجو الحياة في القطار أو مناطق بكاملها) إذ رأى ذلك «مفيدا»

الحاجة لقطب ثالث

لن يخرج الوطن العربي من هذا المآزق المقيس إلا إذا تكون قطب ثالث قوي ، موجود فعلا في الساحة ، مستقل قاسا عن قطب الحكم وعن قطب المعارضة والاسلام السياسي ، لإعادة تكوين اليسار بهذا الشكل إجماعا مجتمع مدني صحيح على هذا الاساس يمثل ركنا أساسيا في عودة

الوطن العربي إلى مسرح التاريخ واستعادته طابع القاعل على هذا المسرح.

أرد أن أقول هنا أن إعادة بناء هذه القرى الشعبية هي أهم الاهداف المرحلة ، وإنه دون تحقيق هذا الشرط لا معنى على الاخلاق في الحديث عن «مخالفات» بين «يسار» غير موجهة في الواقع وبين نظم الحكم أو المعارضة الرافضة ظاهريا بل اخيف ان أيا من هذين التحالفين لن يؤدي الى الاي تأجيل إعادة بناء القوي الشعبية المعنية ، فلن يساعد هذا «التكتيك» المجاز الهدف الاستراتيجي بل سيقرله.

أقول ذلك لأنني أرى تصاعدا في صفوف ما يعنى من اليسار العربي نحو التحالف مع نظم الحكم - أو لفئات منها- باسم سد الطريق أمام خطر الارهاب الاسلامي أو التحالف مع تلك الفئات من الحركة الاسلامية التي تبدو جذرية في رفضها للوضع الراهن.

أرد هذين التكتيكتين سيفقدان مصداقية من يخطر في إجهاده ، اخيف ان القوة الحاكمة التي يطلب التحالف معها هي نفسها أصلا غير قادرة ولا راضية في «تصفية» الإسلام السياسي بل تنوي «استيعابه» من خلال المزايدة الخطابية على نفس الارضية والتنازلات التي تفتح أبواب الحكم للرسمية باسم الدين.

ثاني هذين التكتيكتين يعتمد على ملاحظة صريحة في حد ذاتها وهي ان الإسلام السياسي غير متجانس وأنه يتكون من جناح يميني سافر كويسرادوري الطابع ، مدعوم من نظم الخليج (والبالائي من الولايات المتحدة التي تتحكم في شؤون هذه النظم) ومن جناح «يساري» يميني في صفوفه شيابا ثائرا. على انني لا أرى تناقضا مبرورعا حقيقيا بين هذين التيارين بل تقسيم للعمل بينهما ، ولو دون وعي من قبل الشباب الثائر ، فالأيدولوجيا هي من لدى الطرفين (أي إلغاء الديمقراطية وإقامة نظام

فصولي باسم الدين والإنتعاج الاقتصادي الرخيص)، أما تقسيم العمل فهو قائم على أن «اليمن» (الأخوان المسلمين أساسا) يتطلع إلى الاستلا على الحكم من خلال التغلغل في مؤسسات الدولة الجيش ، الشرطة ، الاعلام ، التعليم) والمساومة مع الكومبرادورية الحاكمة وريا- إذا سمحت الظروف - بالانقلاب . كما حدث في (السودان) ، بينما «اليسار» يتطلع هو الآخر إلى الاستلا على الحكم ولكن من خلال استخدام وسائل العنف والارهاب ، الامر الذي يضعف بدوره قدرة مؤسسة الدولة على مواجهة التغلغل من اليمين.

وفي هذه الظروف يعلم اليمين قاسا ان الجموعيات «الجهدية» لا مستقبل لها ، فهي أداة يستغلها مؤلفا إلى أن يصل للحكم فيقوم بصلتها كما حدث في إيران. انهم قاسا عواطف الشباب الثائر الذي ينضم إلى الحركات الإسلامية الجبرية ظاهريا ، فان غضبه هو غضبي وغضب كل من لا يقبل الواقع الراهن المتضيق والمستقبل المسدود قاسا ، ولكن هذا الدافع السليم لا يكفي في حد ذاته ليكون أسلوب الثورة فعلا ، بل رأيت أن هذا الأسلوب يخدم مبرورعا مشروعا آخر غير المشروع الذي يتصوره الشباب الثائر في ذهنه ، يخدم مشروعا رجسيا حليفا للاستعمار هو أسلوب نافع في إدارة الأزمة لا غير ، وإذا سمحت لي المقارنة التاريخية أشبه هذا الشباب الثائر بالفوضويين الذين ظهرت في أماكن أخرى إلى جانب وعلى هوامش الحركة العمالية.

خطأ الاستراتيجي هو اعتبار أن مرحلتنا هي مرحلة تدعو إلى المنافسة من أجل الاستيلاء على الحكم بينما هو الاستيلاء معني لا طالا لا توجد في الساحة قوة اجتماعية شعبية تستطيع أن ترضي نفسها على القوي الأخرى الباطنية (سواء كانت تتجلى في نظم الحكم أم في بديل الإسلام السياسي وهما وجهان لنفس العملة) والمحارجة ، الاستعمار الذي يقوم وراء هذين اليمينين) فالمرحلة الراهنة هي مرحلة إعادة بناء هذه القواعد

الشعبية الغائبة قاسا حالها قبل التفكير في الاستلاء على الحكم أو المشاركة معه من أجل دفعه نحو التقدم.

أما الأسباب التي تجعل هذا الشباب الثائر يختار الإسلام السياسي فهي تبدو لي واضحة قاسا ولها سبب موضوعي يرجع إلى تهميش الجماعات العربية في العالمية الجديدة. هذا التهميش يتجلى بدوره في غياب أرضيات حقيقية يمكن انطلاق النضال منها ذلك لان التهميش في الاطار العالمي ينتج تهميشا على صعيد داخلي ، أن الأغلبية الغزيرة من قري الصل لا تخاطر في مؤسسات إنتاجية ذات شأن ، فالحاصل لا يستطيع أن يناضل من أجل تحسين أسره في الإنتاج ، ويخدم وسائل معيشته في الاندراج في تلك الأعمال التي سميت «فهر شكلية» وهي ذات طابع غير مستقر وفي كثير من الأحيان غير منتج حقيقيا. وهذه الأوضاع تغذي بدوره ما أسميته «افتتاح القراء» إلى جانب افتتاح كبار الكومبرادور ، وبالتالي تهميش الجماهير للقول مبدأ سبادة السوق كما تغلب البحث عن الحقل القوية لفضل محل العمل الجماعي ، وهذه الأوضاع هي المستوية الآن من فائز عامة تجعلها في جميع الفئات «العالم الرابع» المهشم في حجرة النضال من أرضية الواقع الإحصائي الغائبة إلى مسارات البديل والطق ، ذي الطابع اللغائي أو الهلبي ،

إعادة بناء شبكة من القواعد الشعبية تعمل في الساحة هي إذن نقطة الانطلاق الضرورية التي لا مفر منها ، إن اقترح هنا برامج مختلفة يمكن أن ترسم الاهداف المرحلة المباشرة الآتية لهذه الشبكة ، اكتفى بالقول انها لا يمكن أن تقتصر على تحليل الواقع - مهما كان هذا التحليل ضروريا - دون ترجمة استنتاجات هذا التحليل إلى أشكال تنظيمية مناسبة للعمل بغرض تحقيق انتصارات صغرى وهما كانت جزئية مبهمة في مجالات عديدة غير مرتبطة بعضها ببعض في المرحلة الاولى ، فمجاز هذه الانتصارات على أرضية واقع المعيشة اليومية للجماهير هو الشرط لإعادة مصادقية القيادات وإخراج هذه القيادات من الجماهير نفسها وعودة الأمل في صفوفها ، ثم بعد أن تكون هذه الإنجازات قد تحققت نستطيع أن نفكر في استراتيجيات تهدف إلى تحقيق القوة الكيفية في مسيرتنا الطويلة.

الهدف الديمقراطي يتناقض مع منطق الرأسمالية..

ويعمل ميولا للاشتراكية..

«الحاق» بالرأسمالية... مشروع «طوباوي»

مستحيل...

ظاهرة العسكرية.. قراءة جديدة (٢)

عندما يلمس التاريخ.. البذلة العسكرية

يصف الكاتب الفرنسي- التونسي الأصل- ميمى- كيف أصر الثوار العرب على لبس الكاكي (أصلا في إن يمسلموا بقوانين الحرب). وهو يوضع الدلالة العميقة لهذا الإصرار بقوله «أنهم بذلك طالبوا بأن يعفروا أو يعفبوا في ملابسهم بالتاريخ فمن أسف أن التاريخ يلبس بذلة عسكرية» (كتب هذا الوصف في ١٩٥٧). ومنذ هذا التاريخ لم يخلع التاريخ بذلته العسكرية وإنما أضاف إليها خوة، ووضع على صدره نياشين وأوسمة بقدر عدد المعارك الدموية التي خاضتها الشعوب وكانت معظمها حروب إبادة بين قوات غير متكافئة. غير أن ظاهرة العسكرية لم تبلغ من القوة والانتشار ما بلغه منذ سفوات قليلة. والأمير واضح كل الوضوح في دول العالم الثالث التي تجري فيها الانقلابات المفاجئة بين ساعة أو أخرى، سواء بصورة تلقائية أو بتحريض ومعاونة دولة عظمى، غير أنه من الخطأ التوهم بأن الدول العظمى (ديمقراطية غربية أو اشتراكية شرقية) قد نجت من مرض العصر وهو سيطرة العسكرية على مقاليد الأمور... ذلك أن توتر الموقف الدولي وشحنه بأخطار المصادمات والحرب والتطور التكنولوجي المذهل في مجال التسليح الذري أضاف إلى مبررات العسكرية وازدياد سلطاتها مبررات أخرى، تجعل البلاد دائما في حالة توتر وتمتعة مستمرة ولم يعد الوجود العسكري أو نفوذها مقصورا على حالة قيام الحرب، وإنما صار ضروريا لتسهيل في فئرة السلم المسلح لحرب قد تنشب في أية لحظة ولو بطريق الخطأ.

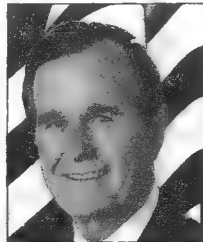
بضاض إلى ذلك أنه بينما كان السلطان العسكري في الماضي يتصب على القوات المحاربة وأسلحة القتال أصبح الآن يتسلط على حياة الشعب كلها في كافة مجالاتها، وأخطر من ذلك هيمنته الكاملة على اقتصاديات البلاد وصناعاتها وأبحاثها العلمية ولهذا السبب لم يعد من الجائز القول أن التاريخ وحده هو الذي يلبس البذلة العسكرية أو أن السلطان تيربب إلى المهندسين والعلماء. وإنما صار العلم

العينة كترتاريا : مرحلة تاريخية أم مرض العصر؟



دستورية، حتى لقد طالب البعض براقعة سياسية تمتعرف لهذه الشرائع بوضعها السياسي المتأخر حتى لا تفسد السلطة دون مسئولية.

محمد بري
لجنة إيمان جيت



في ١٩٧٨ نشرت مؤلفي «الوليس والدولة- الأصول القانونية والسياسية والإدارية المهده لقيام الدولة البرلمانية المعاصرة». وقد نهبت في ختام. هذا المؤلف إلى أن ما يجري اليوم في عالمنا المعاصر وما يسمى بشعيرة التكنولوجيا يهز بعنف الأصول القديمة والنظريات التقليدية، وهو قد جعل لغة العلوم السياسية لغة غير مفهومة. فتقسيم الحكومات على أساس طهيمة العلاقات بين السلطين التنفيذية والتشريعية لم يعد مجديا، بعد أن صار مبدأ الفصل بين السلطات نفسه محلا للهجوم المتواصل وسخالفها في التطبيق، بل إن الوثيقة الدستورية نفسها غشت قصاصة ورق في معظم الديمقراطيات. ذلك أن السلطات التي قارس في المجتمع لم تعد السلطات السياسية المحددة دستوريا، حيث يوجد فرق الدستور الرسمي وضع لعل يفسر التنظيم السياسي إن لم يجهجه أو يتعبه كلية. لاته على الرغم من قيام سلطات شعبية وسياسية المفروض أن قارس حقوقها أو اختصاصاتها الدستورية، إلا أن السلطات الفعلية قد انتقلت إلى الشرائع الاجتماعية الجديدة التي تتولى مراكز القيادة في المجتمع وهي العسكرية والتكنولوجيا والسياسة والعلوم والعلوم والعلوم. ووجه الخطر في هذا الوضع الجديد أن هذه الشرائع قارس السلطة دون أية مسئولية



الجيش الجزائري يسيطر على العاصمة

والسياسة والإدارة والنف انغاروا في
القبيل العسكري الذي يحتوي العالم
كله بين ذراعيه.

تدفعنا إلى إثارة هذا الموضوع هذه
الانقلابات العسكرية العديدة التي حولنا
والتي صارت في دول العالم الثالث الأسلوب
العادي في انتقال السلطة أو تداولها وذلك
بإسقاط حكم وإحلال العسكري للسلطة.
وقد يتم الانقلاب العسكري داخل نظام
عسكري قائم بالفعل عندما يصل هذا النظام
إلى طريق مسدود فتبادر فرقة أخرى من
العسكري إلى القيام بانقلاب منعا للشعوب
المدنية من أن تسقط هذا النظام. وإذا كانت
الانقلابات العسكرية بما يصابها من سيطرة
العسكر تثير القلق والارتعاج، فلأنها تعنى
في دول العالم الثالث الخراب الاقتصادي
والتهب والسلب والظفان والتدهور، وعلى
الرغم من أن العسكرية ظاهرة عالمية لا تتجو
منها الدول الكبرى فإنها لا تحتج في هذه الدول
الكبرى والراسخة في الديمقراطية ذات الدمار
الذي تحدثه في دول العالم الثالث.

بروز الدولة العسكرية في أشهر الديمقراطيات

المفزع أنه في أشد الديمقراطيات الغربية
تأكيدا لهيمنة السلطة المدنية على السلطة
العسكرية (وتعنى الولايات المتحدة
الأمريكية)، صرع هذا المبدأ، وأن ظل
الشعب مخدرا بأعلام القرن التاسع عشر
الليبرالية، فقد جاء في حكم قضائي مر عليه
أكثر من مائة عام: وأن نظام حكمتنا
يناهض الحكم العسكري المطلق، ولقد
عارض مؤسس هذه الدولة الحكومات
التي تضع بين يدي شخص واحد
السلطة في أن يضع القوانين وأن
يفسرها وأن يطبقها، فالجأ المقرر
في كل شعب حر هو أن القانون
وحده هو الذي يمسو، وأن على
السلطة العسكرية أن تخضع له
دائما. إن الخوف من الحكم العسكري
لقد جعله في شكل حكومتنا.
وسيادة السلطة المدنية على السلطة
العسكرية هي بعض تراثنا الضخم،

وهي قد جعلت من الممكن بلوغ درجة
عالية من الحرية ينظمها القانون
أكثر مما ينظمها الهي، حيث لا يمكن
في الغالب الموازنة بين الحريات
المدنية والمقتضيات العسكرية ولذلك
يجب أن تكون على نقطة دائمة ضد
أي تصرف في استعمال أية سلطة
عسكرية أو غيرها من شأنها أن
تؤدي إلى تعطيل مقوماتنا
وحرياتها، وقد أكدت المحكمة الاتحادية
العليا هذه الأصول في حكم حديث نسبيا
مشيرة إلى أن الذين وضعوا الدستور قد
ضمنوه هو وتعديلاته خروفيهم الصديق من
السلطة العسكرية وعدم تقهق فيها.

غير أن هذه الأحكام والتحذيرات تبثت
في الهواء عندما انتقلت الأمة الأمريكية من
مرحلة التحرر إلى مرحلة الامبريالية العالمية،
فقد انتقلت السيطرة السياسية من المؤسسات
الدستورية ورؤساء الدولة إلى المؤسسة
العسكرية وأجهزتها الأمنية داخلية وخارجية،
ولعل فضيحة إيران جيت أقوى
شاهد على كسوف المؤسسات

الديمقراطية وعلبة مجلس الأمن
القسمي الذي جعل من الرئيس الأمريكي أصره في يديه، ومن المؤسف أن الرؤساء الأمريكيين السياسيين لم ينتبهوا إلى التحذير الذي أطلقه الرئيس دوايت أيزنهاور (هو أحد العسكريين القلائ الذين تقلدوا الرئاسة الأمريكية) من هذه العسكرة المقررة لأصول الديمقراطية.

إن التجربة الأمريكية اليوم هي هذا الترابط بين مؤسسة عسكرية هائلة وصناعة أسلحة كبرى والتأثير الشامل لذلك (اقتصادي وسياسي بل وحتى روحي) تشعر به في كل مدينة وفي كل ولاية وفي كل مصلحة حكومية اتحادية. وإن كنا نتعجب مما يجتاز القصر إلى كل هذا التطور غير أنه لا يجوز أن ننقل معياناته الخطيرة، ذلك أن كل جهنما ومواردنا وحياتنا بل وتركيب مجتمعنا نفسه تتأثر حصا، في مجالسنا الحكومية يجب أن نقف ضد اكتساب هذا المركب أو المجتمع الصناعي العسكري نفوذا غير مبرر سواء كان مطلوبا أو غير مطلوب فقم هو مشجع على الارتفاع المغرب لسلطة متعززة وسوف يستمر هذا الجبر ويجب علينا أن نلتصم لهذا المركب أن يعرض صراعاتنا وعقليتنا الديمقراطية للخطر.

وإذا كانت أصول الديمقراطية الأمريكية قد قرضها غزو النفوذ العسكري وتسلطه، على أداء الحكم، فإن المشهد نفسه وأن كان بصورة أخرى حدث في النظام السوفييتي ذلك أن ثورة التكنولوجيا بالإضافة إلى ضرورة مواجهة العالم الرأسمالي قد ترعا كثيرا بين الدولتين الرأسمالية والسوفييتية والواقع أن أكثر من محلل سياسي قد لاحظ أن جوهر الدولتين وأحد وهو جوهر إداري بيروقراطي يسيطر عليه المصكر والتكنوقراطيون. وخلالا للظنفة الماركسية التي تنهت باخفا، المجتمع الطبقي وقها مجتمع الالادولة التي يفتقر فيه القهر والإكراه، ظلت الدولة السوفييتية مجتمعها طبقي، وشأن كافة المجتمعات التكنوقراطية الشمولية ازدادت الدولة قهرا وإرهابا. وقلنا منذ حوالي ثلاثين عاما أنه إذا قدر لعالم الغد أن يكون عالما وفرة بسبب التفسير الذاتي للآلات، فإن مشكلة الطبقات الاجتماعية (القائمة على أساس الملكية الخاصة والعمل البشري) لن تشر بنفس الحدة التي ظهرت في القرن التاسع عشر، ذلك أنه إذا كانت الآلة هي التي ستقوم بمعظم المجهود (تفكيرها وطاقة عملها) فإن التقسيم الطبقي على أساس

اغتصاب قاتض القيمة لن يكون له محل، بل إن المجتمع الطبقي (إذا كان يستعد له قها في شكل آخر) لن يكون التصوذج القديم الذي قامت على أساسه الفلسفة الماركسية سواء في جزئها الخاص بالمادية التاريخية أو في جزئها المتعلق بالصراع الطبقي أو نظرية فائض القيمة.

إن بداية صحيحة لفهم ظاهرة العسكرة، لابد وأن ترجع إلى أصولها التاريخية وتتبعها حتى عصرنا الراهن. ولذلك فإن الحقيقة الأولى التي يجب تأكيدها في هذا الشأن هي سيطرة المصكر على المجتمع الإنساني منذ نشأته الأولى. ولعل هذه السيطرة أكبر الأخطار التي تهدد الحكم الديمقراطي المدني، ولذلك كانت أقعد المشكلات التي واجهت الفكر السياسي والدولة الديمقراطية الحديثة هي تحديد الصلات السليمة بين السلطين المدنية والعسكرية. وكان المبدأ الأول الذي تقرر في هذا الشأن هو خضوع القوة العسكرية أو الجهاز المصكري لسلطة الحكم المدنية وظل هذا الخوض قائما حتى في حالات الحرب وإعلان الحكم العرني. وإذا كان تقرير هذا الأصل يسيرا من الناحية النظرية إلا أنه في التطبيق واجه صعوبات وانتقالات عسكرة في إقرارات ديمقراطية إلى أن انتهينا اليوم إلى أكثر من ديمقراطية إلى أن انتهينا اليوم إلى

سيطرة المصكرة أكبر

الأخطار التي تهدد

الحكم الديمقراطي المدني

..

العسكريون

والتكنوقراطيون

والبيروقراطيون يتولون

قيادة المجتمع

..

التاريخ

يلبس بذلة عسكرية.

وضع واقعي قلب كل الموازين وأهدر كل الضمانات وعصف بكل التقاليد، وذلك في الصلات بين سلطة الحكم المدنية بجهاز الدولة العسكري. فهل هناك حلولا يمكنة يمكن الوصول إليها لمواجهة هذا الموقف الصعب؟ إن الجواب الجاهز لدى العسكريين هو الديمقراطية العسكرية.

ولم يمكن أن يكون هذا النظر دفاعا عن العسكرية أو تبريرا لها، وإلا لقد صد منه تأكيد بعض حقائق العصر والتي تكشف عن أن التصارع الآن (بل ومنذ أقدم المصور يرتدي هو (وكل نشاط إنساني) البذلة العسكرية وقد حان الوقت الذي يمكن فيه من الضروري للمفكرين والعلماء والسياسيين إعادة النظر في السياستين الداخلية والخارجية لذلك الصالين الشانين والفالت ومناقشة النظريات التقليدية القانونية وسياسية واجتماعية دولية كانت أو قومية، وذلك كله في ضوء حقيقة فاجعة من حقائق العصر هي أن مصير الشعوب للمالين الثاني والثالث ودولها كسار مرهونا قبل سقوط الاتحاد السوفييتي بطبيعة العلاقات العسكرية بين القرنين العظيمين، وإن كانت ما تمتع به هذه الدول من استقلال متضلل (اقتصادي وسياسي) كان في حقيقته تبعية تفرض عليها هيمنة أو وصاية أو نفوذ إحدى القرنين العظيمين الذين تعبران الفلكين الذين تدور فيهما سائر دول العالم.

ولعل أحد مظاهر هذا التخلخل الفكري الذي نصلني منه في صالنا الثالث هو الذي يدفع مفكرينا إلى تصور أن معالجة ثورة التكنولوجيا وأحكامها لقهضة العسكرية أمر يمكن أن يتم من خلال نظريات سياسية تقليدية في السلطة والديمقراطية والأضكال التي ألغناها لنظم الحكم، بينما تنسف التكنولوجيا العسكرية تلك النظريات جميعا كما تنسف معها الفلسفة السياسية الماركسية التي تتنبأ بذيول سلطة الدولة وقها مجتمع بدون سلطة حيث تقوم مقامها إدارة الأشياء. فإذا بالبشر يواجهون بسلطة متعاظمة للقاية للدولة لم يستق لها مشيل، مدججة بأحدث الأسلحة التكنولوجية وحتت هيمنة أعنى بيسر تقاراطية في التصارع ونعني بهما البيروقراطية العسكرية، ولكن هل يعني ذلك اليأس من تقييد هذه السلطة على نحو ما تم تقييد سلطة الدولة القروسية من قبل والتي كانت تصير رواها سلطة رأس المال الرهبة؟ لاشك أن هناك حلولا يمكنة تواجه هذا الموقف الصعب.



افتتاحية السينمائية المصرية

هذا هو المكان وإيحاته المبتغيات في
الذي أوصى لمحمد خان أن يذهب إلى مبنى
أبعد كثيراً مما ذهبت إليه قصة حسن شاه،
فمن خلال سيناريو مصطفى محرم،
وتصوير محسن نصر، وموسيقى راجح
داود، تحولت «الفرقانة» على يد المخرج
محمد خان إلى اسم قرية نائية على شاطئ
البحر. لكنه الاسم الذي يحمل إشارة قوية إلى
الحياة والمصير اللذين تمبشهما بظلة الفيلم
لكن موهبة محمد خان الحقيقية ليست
مجرد تنفيذ سيناريوهات لم يكتبها، بقدر
كبير من الإجابة التقنية، وإثباته في بعضه عن
«الرؤيا» من خلال «الرؤية»، حيث تحمل اللغة
البصرية الجانب الأهم مما تراه على الشاشة،
لكنها لا تصبح أبداً «ديلوغيات» سينمائية،
وإنما تجسيدا لشريط السيلولويد الذي يجعل
من البصر والبصيرة كلا واحداً.

لو فأتك المشهد الذي تنزل عليه عناوين
الفيلم، أو لم تقرأه قراءة واعية متأنية، فربما
عجزت عن أن تمسك بجوهر الفيلم، في
أسلوبه ومضمونه على السواء، فهذا المشهد
أقرب إلى أن يكون قسم «العرض»، في قالب
السرقات الموسيقية حيث تسمع الأغانى
الرئيسية التي سوف تقوم عليها السينمائية
بأكملها، وتظل تدور حول مقامها
الموسيقى، وهي إن طافت بالعديد من المقامات،
فستعزف على نغمات القطار.

فيلم الفرقانة لمحمد خان .. تساؤم العاشقين.. للوطن!

محمد يوسف

من الشجاعة على طرح الأسئلة حول ما
تصوره أمورا بديهية، ليكشف عن زيف
الإجابات الجاهزة، إلا رأت المجهى في فيلمه
«للحب قصة أخيرة» (١٩٨٦)، وهو
واحد من أكثر أفلام المجهى - بل من أكثر
أفلام السينما المصرية كلها - صدقا ورفاعة
صن، لكنه يتوارى للأسف إلى جانب الإبهار
الذي حظت به أفلامه التالية بسخريتها
وجسرها بالالفن. وقد لا تلمس - للوهلة
الأولى - بعض الملامح التشابه بين «للحب
قصة أخيرة» و«الفرقانة»، لكن النظرة
المخالفة سوف تفر على الكثير من الروائع
بينهما، ولعل أكثرها إبهام ودلالة - من بين
عناصر عديدة أخرى - هو اختيار المكان،
الذي يبدو متمزلا عن العالم، في نفس الوقت
الذي تربط به بعض خطوط قليلة قوية، وكان
تلك العزلة - حيث لا طريق للهروب - تعبير
عن قسوة مواجهة الإنسان للقرى المتصارعة
التي تنازعه وتسوقه سقيا إلى مصرية.

لم يعرف الجمهور من قبل أن المخرج
محمد خان يستطيع أن يخرج من بحر
الطبيعة المتوسطة وهصرها، وهو الذي
اختار عامداً أن يقصص إلى أبعد ما
تستطيعه إمكانيات السينمائية ليكشف عن
عالم هذه الطبيعة - عن الراقصين على
شواطئها، وعن الفراقين في أمواجه، وعن
القابعين في موانئها القديمة، مستترين من
العاصفة بعض أكواخ فقيرة لا تصمد كثيرا
للريح، وعن القادمين إليها والراجلين عنها..
لكن محمد خان مع فيلمه «الفرقانة»
يذهب هذه المرة إلى بعيد، إلى عالم يستشرف
حدود الميثافيزيقا لكنه يلف أيضا على أرض
الواقع، يتحدث عن الأفكار الجردة لكنهما
تتجسد على الشاشة من خلال الخواص
والفرائز، وهو يحاول أن يمسك بجانب خامض
من النفس البشرية، في طموحها إلى الانتماء
من كل أشكال العبودية من أجل تحقيق
الذات، لكنها تصطدم في كل مرة بموانئ
يصنعها البشر أنفسهم، ويضعون عليها هالة
مصطنعة من القداسة.

ربما لم يجرؤ من بين السينمائيين
المصريين على ارتداء هذا العالم، بقدر كبير

من خلال تلك اللقطات الاستشاحية القصيرة المتواليّة، كأنها مشيات القرشاة السريعة، يقدم لك الفيلم مستويات عديدة من الصراع، يختلط فيها الواقع والرمز، ويتحد من خلالها الإنسان والطبيعة، وتشابهك عزم الحياة اليومية مع عالم ما وراء الطبيعة، وتفتّح فيها لواعج العشق وأحزان السياسة ! إنك تلتصّب منذ اللقطة الأولى كيف ترى تلك الشجرة الرميدة المتأدّية النابضة بالحياة، في هذا المكان القاحل، حيث تتصارع الصعرا، مع مياه البحر كأنه الصراع بين نوعين من الموت تراجعهما القرية النائية. ومن بعيد تبدو في عمق البحر سفينة غارقة، قديمة محطمة، فلا تعرف إن كانت قد انتهت إلى هذا المصير لأنها أرادت أن ترسو على شاطئ من الرمال لا يرحب بها، أو لأنها كانت تحلم بأن تخر عباب البحر فتحط على صخور، إنه البحر الذي يمثل الخطر والملاذ في وقت واحد، ومن هنا البحر يأتي الفارس سمد (محمود حميدة) على جواد أشهب، يردف خلفه البطلة وردة ! نهضة عمود! وهي تلقى حتى ركبتيها في الماء مرتدية ثيابا حمراء، وشعرها ينسدل على وجهها المقع بالحويّة، كأنها كانت في انتظاره ليأخذها من حيث أتى، إلى حيث يتلاصق الأفق مع سطح مياه البحر.

إن تلك اللقطات التي تبدو أشبه بالملح، تتعارض مع لقطات أخرى، داخل المشهد الاستشاحي ذاته، نرى فيها البطلة بشبابها البدوية السوداء، وقد غطى القناب عينيها

فلم يترك إلا شعاعا غامضا من الحزن ينهت منها، تسير في الصحراء حتى تصل إلى بيوت القرية المتناثرة التي أُطبق عليها الجبل من بعيد، وفي قلب القرية تصمت جارتها الشابة هالة (نهلة سلامة) إلى زوجها فريح (حمدي الزوي) ببعض كلمات تعرف منها أن وردة كانت محط أنظار القرية، لولا أنها فقدت أزواجها الواحد بعد الآخر، وما هي العروس تبدو قريبة الشبه بالأرملة في رواية كازانزاكسي «زويها»، تحيا حالة من ضلّ لا يترى، يشعر به الرجال بدورهم يستمر في جولهم إذا ما طافت على جمالها..

في مجموعة ثالثة من اللقطات، تسير وردة وأنها (ناهد سمور) إلى عمق الجبل الموحش، حيث يقسم حساب (أحمد توفيق)، الذي يقسم من نفسه وصيا على قبر الشيخ الغامض «صبيحلات»، يجمع العطايا والهبات مقابل بركاته المزعومة، وفي داخل الضريح الحجري الشائه تتوقف الكاميرا عند أكداش الأواني والطعام والملابس الملونة، تلك التي يسقطها الفسحة من أقبوتهم الثقيلة، توصلنا إلى صاحب الضريح وحاجتهم «حجاب»، لكي يستجيبا لدعائهم وشكاوهم.

من الوجودية إلى السياسة

تلك هي العناصر الأساسية التي تصنع عالم «الفرقانة»، أو جزءها محمد خان

ببلاغة سينمائية رفيعة خلال نزول العناوين في مشهد لا يستغرق إلا دقائق قليلة، لتخلق الدراما من تصارع تلك العناصر، التي تبدو محورها البطلة وردة! ضائعة، بائنة لكنها على وشك الذبول، بين البحر الرابع حيث الحلم بالارتواء، بماه صالح لايشفي غليلا، وصعرا، قاحلة تخيم عليها روح عبوانية تنهت من أرض لاتنت مايسد رمق الأشقاء، ويروي عطش الجسد، ويهلل صخرى صامت قاس، تسكنه العروش والزواحف، ويرقد فيه الضريح المزعوم وحاجه الدجال.

بل إن محمد خان يذهب إلى مستوى أبعد، حيث يخلق تواجدا بين «الفرقانة» البطلة و«الفرقانة» القرية، فإذا كانت أرملة وردة تقضي على المستوي الوجودي، فإن أرملة القرية تكتسب بعدا سياسيا، ومن تفاعل الأزمعين معا يبدو الواقع أكثر وضوحا، وإن انتهى إلى مستقبل أكثر تشاؤما. وهل هناك غير العشاق طريق لتلك الحالة من الحصار، بالمعنى المادي والمعنوي معا، الذي نميشه في عالم «الفرقانة»؟ بل لعل هذا التشاؤم -بالإضافة إلى كثافة البلاغة البصرية، وصعوبة تدفق الجسدي العادي للرموز الوجودية والميتافيزيقية- من بعض أسباب عدم نجاح الفيلم لدى القطاع الأكبر من الجماهير، الذين ذهبوا لمشاهدة مجتمعت نهلة عبيد، التي اعتادت في معظم أفلامها أن تقدم لهم نهلة عبيد، فلم يجدوا إلا نملة تدخل بوجهية حقيقية تحت إهاب وردة، الغارقة بين جفاف رمال الصحراء وملوحة البحر.

بحث الجمهور عن «الحدوة»، فإذا به أمام عالم سحري شامض، لا يستطيع الدخول إليه إلا من يملك مفاتيح الرمز، لبعضنا واضحا في الطريق الرور مع محمد خان ويتسلح بقدر كبير من الشجاعة مع النفس لكي يعيد التساؤل حول أكثر الأمور حساسية في عصر الرهن. ولعل «الفرقانة» في هذا المجال يسدو للوهلة الأولى وكأنه التقييض الكامل من «مستمر كاراتية» الذي هامجه بعض النقاد لمخازنه الجماهير، وقد يتعرض «الفرقانة» لهجوم مائل بسبب تجاهل الجماهير، لكن الفيلمين في الحقيقة ليسا إلا وجهين لعملة واحدة، هي اهتمام صانعهم، وهما الدائم، بالوطن الذي يميش حالة من الألم، لا تدرى إن كانت الآم المخاض أو الاحتضار! وإن شئت أن تلخص «حدوة» الفيلم في سطور قليلة، فهي أن حجاب سوف يشائر وردة لنفسه، بعد أن تروظ فيه المرأة



نهلة عبيد



تهبلة
عبد
محمود
حميدة
لى
الفرقانة

الجسيلة نيران الشيق التي استحوالت لديه رمادا، فتجده يعضى على غرائزه البهيمية تجاهها حالة كهنوتية زائفة، يستعصمها من ادعائه بأنه ينفذ أوامر الشيخ صاحب الضريح، والذي يتكسب حسجاس من وراء توزيع «بركاته» على أصحاب الحاجات، لكن الاقتران بين حجاب ووردة لن يسفر إلا عن عجز الرجل المجهز، ولن يسفر إلا طفلا أبكم يحدق فى الأشياء، كأنه ينظر إلى فراغ، فيقتنضه الأب الدجاء وسيلة جديدة تؤكد زعمه على الاتيان بمصائب الأسور، فى رحاب الضريح ورفات الشيخ المزعوم.

وهكذا سرور يظل حلم وردة بالفارس يراودها فى المنام، حتى يأتيتها فارسها على جواده فيسما يشبه البقطة، بينما يبدو أن غريبتها هلاله تريد أن تأخذ الفارس لنفسها، رغم ادعائها الفضية، واتهايها لوردة بإغراء الرجال وأغرائهم، ورميها إياها باللعة، فإن الفارس يختار وردة عامدا لكي يقترب منها، فتذهب معه إلى فتق القرية السياحية القريبة، حيث ينفتح أمامها عالم جديد، بخيره وبشره، تتكسب منه بعض فروش قليلة ينتزعها منها حجاب الذي أصبح قعيدا، فلا يزيد منه إلا جفا، واحتقارا.

وفى لحظة تبدو كالقدر المحض، تقترب وردة من الفارس، وكأنها تبدأ تبتعث عنده عن تحقيق حلمها بالارتواء، بينما يكون طفلها يضى إلى عمق البحر حيث يفرق، وتتجمع القرية للاقتان من العاشقين، فيخفى الفارس فى الأفق كما ظهر للمرة الأولى، تاركا وردة لمسيرها، غارقة فى الماء على يد حجاب، الذى يأمر تابسه بأن يحصله إلى الضريح، ليعاود ممارسة سلطانه وسلطانه من جديد.

بين العطف والغرق

رأى كند تبدو قصة فيلم «الفرقانة» بمعالجة محمد خان أقرب إلى الرمزية منها إلى الواقعية، وهو ما يثير علامة استفهام أو تعجب فى مسيرته السينمائية، لكنه الرمز شديد الاقتراب من قضايا رفا ليست هناك طريقة لمعالجتها- فى مناخ تسيطر عليه القيود الفكرية المختلفة- إلا الفرق فى بحار من القموض والتخفى وراء لغة سينمائية هى أقرب إلى الشعر، يصوره المركبة وإيعااته متعددة الدلالة.

من الصعب- أوروبا من الخطأ- أن تعطى لكل شخصية بعدها الرمزي المباشر، فسوف يحيل ذلك الفيلم إلى نوع من المعادلات الرياضية، لكن رسالة الفيلم سوف تصل إليك

من خلال مايتبع فى تحقيقه من كشافه شعورية، لاتصلح عن نفسها إلا من خلال لغة سينمائية شديدة التعقيد، تقتضى أن يشاهد المتفرج الفيلم مرات عديدة.

تلك الصراع بين الصحراء القاطلة والبحر اللالع، بين الأفق الغرامى والجبل الشامخ، بين لها الأحماس والفرائز وجفاف النظام الأخلاقي الزائف، بين حجاب العماز الدجال الذى يسيطر على وردة والقرية كأنه الراعى الذى يقضى على كل شئ، وهذا الفارس الشاب الذى يبدو كالمعلم الجليل لكنه يتحول إلى كابوس، بين أمومة وردة تجاه طفلها المشوه ووعيتها فى تحقيق ذاتها فى اللحظة التى يفرق فيها الطفل، بين قرية صحراوية لا يجد الكفاف وتعيش على الأرقام وتتسلح بقميص ذكورية زائفة، وقرية سياحية يحضر فيها الناس لتغيير جلودهم ليصبحوا خدما تابعين للباحثين عن المتعة، هذا الصراع المحترم الذى يبدو على مقترحات عديدة هو موضوع فيلم «الفرقانة».

إنه صراع تخيم عليه روح التشاؤم الطاغية، لأن وردة فى الحقيقة- كما أرادها محمد خان- حائرة بين وهم ووهم، وربما كان التشوش فى تلقى رسالة الفيلم ناشئا عن التصور التقليدي- كما فى معظم أفلامنا- بأن البطلة تهرب إلى العشيق الوسيم من الزوج القظ، لكن الحقيقة أنها كلالها- العشيق والزوج- لا يتحيان لوردة أن تحقق ذاتها وتحصل على حريتها..

إن أردت أن تبحث عن الرسالة الحقيقية للفيلم فلا تذهب إليه بتصورات مسبقة أو أفكار جاهزة، قاطعة مائة، ولتأمل بلاغمته

السينمائية التى لا ترمى إلى الإبهار، وإنما إلى الإيحاء بدلالات شاعرية قاتعة، تجعل وردة أكثر من أن تكون شابة جميلة تعاني من الحرمان، فكل المرأة الوليدة المقتصة بالحوية والحياة لا يمكن أن تنجب فى واقع قسسى مجذب إلا طفلا أبكم، ينظر دائما إلى الفراغ، - أو قل إلى المستقبل- بصمتين زائفتين غاضبتين، كما لا يمكنها أن تهرب إلى حلم الفارس الذى أتى من سراب البحر وأبيه يضى، ولتنظر إلى وردة وهى ترقص، كأنها مذبوحة من الألم، لأنها مثل قريبتها الصحراوية تمانى من العطف، وحين يأتيتها الماء، تجد نفسها غارقة فى أمواج البحر، كأنه تلك المركبة الغارقة التى تظهر دائما فى عمق الكادر، تحولت إلى حطام وهى لم تكن تغادر الشاطئ بعد. ألا نجد فى تشاؤم «الفرقانة» الذى يتخفى وراء الرموز، ويغلف نفسه بالهالة الشاعرية، تشاؤما يشير إلى واقع مظلم، ومستقبل أكثر إظلاما، وألا تبدو «الفرقانة» التى تنتهي مشقة طافية فوق الأسراج إلا الوجه الآخر عند «مستمر كاراتية»، الذى يبدو انتصاره بالعنف والدماء انسحاقا وفضة حقيقين لكل أحلامه؟ إنها وجهان لعملة واحد، يعبر بها محمد خان عن عشقه للوطن، والمدنية، والقرية، والطبيعة الفلحمة، والهاشيتين، بتأملهم جميعا يعين الفنان وهم يعانين الذبول والهرمان، ليس تعبيراً عن نظرة تشاؤمية مصطنعة، وإنما عشقا لمن يريد لهم ألا ينتهوا إلى مصير «الفرقانة».

لعبة الاختطاف

بين عبلة كامل.. وحسين فهمي زهرة لاتكبر في السجن..!

عجلة الزمنية

من المدهي أن إعادة الكتابة أو الاقتباس أو الإعداد المسرحي أمر لا يقلل من قيمة المؤلف المسرحي. فتاريخ المسرح سلسلة من الإبداع فوق الإبداع الأول للنص.. هكذا نعلمها شكسبير.. وبيعت.. وصارت، وصارت، وروايت، وجان كركتر، ووليهرو مارون نقاش.. وسعد الله ونوس، وغيرهم.. فالقوة التفسيرية وطبيعة العالجة وأسلوب البناء المسرحي هو الإضافة الحقيقية التي تميز إبداع المؤلف المسرحي عن إبداع غيره..

من هنا لا نجد مسرورا لهجوم لهنين الرملي على نقاد المسرح الذين لا يتدرون أقتباساته المسرحية، فاستناده مسرحية (المحادثة)، قصة الكاتب الإنجليزي جون فاويز والتي قدمتها السينما العالمية باسم (صائد القراشات) أمر لا يتيسر أية حساسية مسرحية، فما يعتنينا هو ما فعله لهنين الرملي عند معالجته للنص.. وما الذي أضافه في رؤيته المسرحية.

على المسرح مستويان بصريان... في الطابق العلوي فيلا عاصم (حسين فهمي) الأنثوية، وأسفل قبو القفيل (البيرم) تغلفه الألوان الرمادية. والإضاءة الباهتة، والنوافذ الحديدية، وباب حديدي ضخم وغليظ.. هكذا وضع مهندس الديكور أفقر تعهم رؤيته التشكيلية لحالة الاحتباس التي تعيشها زهرة (عبلة كامل) بعد أن قام باختطافها عاصم، لإجبارها على حبه من خلال قرصة التواجد اليومي والتواصل الإنساني بينهما..

وبين المستويين (العلوي والسفلي) سلم خلفي صغير في إشارة دالة لحركة (الصعود والهبوط) المشتبكة في ثبات مع حركة (الخروج والدخول) التي حدثت للشخصية.. فليس متباحا للسجين إلا السكن في (الأسفل)، والآنزواء في (الداخل) دون أدنى حركة للصعود أو الخروج.. وبينما يتحرك حين فهمي (عاصم) صعدا وهبطا بين الطابقين، تظل عبلة كامل (زهرة) طوال العرض المسرحي جبيسة الأسفل داخل القبو، لا يتاح لها حرية الصعود إلى الطابق العلوي.. إنه الثبات والتثبيت لحالة القهر الدائم، والحبس والاختناق والتي ينتقل فيها (لينين الرملي) من مسرح حادث اختطاف عبادي إلى تلك العلاقة البرمسية المتكررة، والقائمة على القهر والخوف والتسلط بين الرجل والمرأة.. بين السجين والسجان..

إنه الانتقال من الواقع إلى الاستعارة بما يسمح بتناقض واعية لقيمة الحرية في سؤال مصري:

* هل تخسرج زهرة من هذا القبر/السجن؟

* هل تتاح لها حرية الخروج؟

* هل تقوى على تحرير ذاتها؟
هو سؤال العرض، أو سؤال الحياة القلق، وحين تواجه زهرة ذاتها أمام الباب المفتوح في نهاية العرض المسرحي، يظل عجزها التام، فلا تقوى على الخروج.. لقد أصاب العجز روحها وأسكنها الاستسلام..

لحظة محفلة بدلالات نفسية عميقة، مشحونة بالذعر والخوف أمام سؤال المصير إنها الثقل النوعية في رعي الشخصية.. وهو ما كان بحاجة إلى أداء أكثر هدوء من عبلة كامل، وإلى إضاءة خاصة قادرة على تجسيد تلك القوة التأثيرية في هذه اللحظة.. خاصة وأن الإضاءة طوال العرض ساهمت بدور درامي وجسماني بارز لتجسيد الأجزاء النفسية المتشتركة وحالات القهر المعتم والانتقالات الزمنية.. ويظل انعكاس الأعمدة الحديدية للنافذة على أرضية القبو، بظلاله الصقراء، الخائفة إضافة جمالية ودرامية دالة، حتى يرغم تأثيراتها الشديدة من عمل المخرج التونسي (ماضيل الجعاهي) داخل مسرحيته (فاميليا) التي عرضت بمهرجان القاهرة للمسرح التجريبي..

بعجز (زهرة) عن الخروج وتحرير أعصابها، واختيارها البقاء داخل السجن، حتى بعد أن



أمسكت بفتاح الباب الحديدى وامتلكته.. ثم تبادل الأدوار لتصبح هى السجان بينما عاصم يصبح هو السجين معها.. بعد أن ألقت بالفتاح خارج النافذة وهى تصرخ (أنا خرجت يا عاصم) معلنة فى رقصة هستيرية تحررها وانتصارها الزائف.. وهى رؤية تشاؤمية يتساوى خلالها السجين والسجان فى علاقة جدلية أبدية.. محاصرين معا داخل قبر مغلق حيث لا حرية لأحد أبدا.. كلاهما فى الحبس.. مغرب الروح، مدمر لنفس، عاجز عن تحقيق حريته الحقيقية.

داخل هذه الدراما المشحونة بالتساؤلات والمفارقات والتناقض، بدت فقيرة للغاية تلك الشخصية الهامشية التى صاغها لهيثن الرملى، دون أى مسير درامى أو فكرى.. عالم الآثار الأجنبى الذى يأتى لشراء تمثال فرعوني مسروق داخل القفلا (لا تعرف من هو صاحبه ومن الذى سرقه؟) وعندما يشهد ما يحدث فى القبر، يلقى معاينة عن حرية المرأة، لتدخل فى تناقض هامشى (خارج النص) بين حضارة وعليها علينا نص آثار.. إنها المفارقة الواقعية التى تدفعنا لخفاضة مفهوم الحرية فى الحضارة الغربية لكن خارج سياق نص (المحاكمة) حيث لا ضرورة درامية تستوجب حضور هذه الشخصية ولاتأثير أحدثته.

أيضا شخصية (تهيل وهوده) أصدقاء زهره، والذين يأتى بهما عاصم إلى القبر، لدفعهما إلى الاطمتنان، ثم يختفيا دون أى مبرر محضورهم أو غياهم إلا إرضاء نزعة لهيثن الرملى فى التعرض بالأحزاب والممارسات السياسية والتهم على اليسار واليمين (أيضا بلا مبرر درامى أو منطقي!!) الشخصية الهامشية الوحيدة التى نسجت ملامحها بدقة داخل العرض المسرحى هى فتاة الليل والى لعبت دورها بتمايز (أصمته سالم).

لم تنم (زهره) على حب سجانها.. تلك إضافة النص الحقيقية، فالزهره لاتنم إلا فى الهواء الحرى.. وهو ما يشير ويؤكد إلى امتلاك الشخصية، الصريح لوعيتها.. إلا أن تلك الإضافة تصطبغ دائما بتهنئة التناقض القائمة فى النص والعرض المسرحى.. قدمت قدرتها على الحب هو وعى بوضعيتها المظورة ورفض لصورة السجان واعتراض إيجابى على تلك العلاقة.. بينما عجزها عن الخروج والتحرر هو تشويه واستسلام يتناقض مع ذلك الوعي البقظ لديها.

هو التناقض متعدد الدلالة حيث السجين

يشوه كل شئ.. يحطم الأسال ويفسد الروح ويوقعتا فى العجز، ويشل حتى خطواتنا الواعية

ويقدم المخرج عصام السيد فى حضور أبداعى شديد الوعي ورؤية البصرية القائمة على تقجير التناقض بالتأكيد على طبيعة العرض الكوميديّة.. لم يسمح لحظة بالإيهام العاطفى أو أى أداء رومانسى ناعم يتخلل تلك العلاقة بين الرجل والمرأة.. ورغم أن الاختطاف الواقع قائم بسبب الحب، ورغم التواجد المكاني الواحد، وسرودات الحياة اليومية التى قد تسمح بتطوير مشاعر خاصة، ورغم موسيقى عمو سليم وأغنيات فهورق وبعض الإضاءة الناعمة.. لكنها المفارقة المحتملة التى استند إليها المخرج عصام السيد ليدمر تلك الأجزاء العاطفية، ويحيل كل شئ، إلى سخرية ومشاعر راتقة

وأشكال كارينكاتيرية تأكيداً لطبيعة الرؤية التى لا يتحقق فيها الحب أبدا داخل هذا القبر/الصين.. كل شئ كاذب ومصنوع، لايقوى على ممارسة حقيقته، حتى الأشباح والرب داخل المسرحية.. مصنوع وزائف وطغوى ولعل النص وتلك الرؤية الإغراجية كان من الصعب تحقيقها بهذا المستوى الجميل لولا وجود هذين الطفلين القسادين على الضحك والبراءة والكذب بتمعه ودهشه وانهار (عميلة كامل وحسين فهيم) إنهما يلعبان على المسرح لكسر أى تصور ممكن كقصة حب حقيقية أو توهم علاقة سوية داخل ذلك المكان..

لعب يحمل رسالة وأوعية مقصودة من فتاتين يمتلكان القدرة على اللعب بهسارة، والقدرة على الوعي بيقظة..

عبد التوحى يلقد تماططنا

والانحياز لكفاح الإنسان واجتهاده وعصاميته من صلاحيات أدب اسمه أنور مكافأة التلفزيوني رفن محمد فاضل الدرامى. لكن الانحياز لصحور الاجتهاد والكفاح إلى فلهولة وسمرت ومؤامرات السوق وفرض صوت المال وحده ليس من صلاحيات أعمالهما ..

وفى حالة «سوكا» وأخواتها، فإننا نرى الانقسام واضحا بين سوكا وفردوس عبد الحميد وأخواتها الرجال خصوصا ، وطوال السلسل لمحاول سوكا، الابنة الكبرى التى تحصلت على كمالها عبي، مرحلة «البناء» والاقتصادى» للعائلة، لمحاول التمسك بقيم الترابط وشرف المعاملات والحفاظ على العلاقات الإنسانية ورفض الخفض لبريق وجاذبية الأعمال ثنائية الجانب، مثل استيراد السلع وتخليصها من الجمارك، وحيث يصعب لهذه الأعمال دائما جانبها المشروع وجانبها الخفى المثل فى التهريب والتشريب وضرب المنافسين وإفساد بضاعتهم.. لكن سوكا تضعف شيئا فشيئا أمام منطق أخوتها طعان وفريج وصيد.. الأثر جنيته أضواء تجارة الملابس ومحلاتها التجارية وورشها الجاهنية، وهو عالم قدم لنا السلسل منه جانبها شديد الأهمية من خلال علاقة «طعان» بالأسطى عبد التوحى ومحمد مقلوب» التزوى والمصنار الموهوب الذى يارت صنعته بعد انتشار مصانع الملابس الجاهزة. وفى هذه الرقصة من المؤلف بين هذين العالمين، تهبو الصلاكات بينهما شديدة التوتر، وتلقد تماططنا مع الأسطى عبيده برغم عدالة وإنسانية قضيته، أو قضاياء، قضية عجزه عن فتح ورشة لممارسة المهنة، وقضية حمايته للبنات العاملات فى الورشة اللواتى قد يراهن «صياح السوق» علم رخيص قابل للأكل بلا مقابل.. لكن هذه القيم الشريفة والبايدى النبله قدمت من خلال شخصية متعسقة ضيقه الخلق مزرعة ومتعسقة فى التعامل، مثلما بدأ الأسطى عبيده، فى الوقت الذى بدأ فيه طعان التاجر «وظلت وكريها» شخصية هادئة مريضة، جذرية بالثققة.

ولا أدرى هل اختيار ملامح الشخصية وأسلوب أدائها مبرهن أكثر من قبل المخرج يلامحها النفسية والسلوكية أم بقدره المثل أكثر على أدائها. لكن المؤكد أن رسم شخصية الأسطى عبيده كما بدت فى السلسل يدين هذه الشخصية ويحدد المشاهد تجاهها، برغم



فردوس عبد الحميد (سوكا) مع محاميها (مخلص البهري) والحن أحد صيائها (محمد حنيد) بعد معركة.

حول سلسل «النوة» «الشرعشة» قرار وليس قدرا

ماجدة موريس

ضعيف إلى كائن معوش يدخل فى نطاق الميكان حتى يستعمر. وهى الفكرة التى لم ينهها صناع السلسل فى نهايته وهى ربط القوس كما يقولون، وحتاج لوقفة عندها لأن صناع «النوة» ليسوا أى مؤلف ومخرج يقدمان أعمالهما للتلفزيون، ولكنهما فنانسان عريقان، كل فى عالمه وموقعه المستاز على قصته، وأعمال أسامة فاضل ليست من الأعمال التى تأتى وتذهب وتأخذها الريح.. ولكنها معدودة ومحسرة، ومعرضة فى مكانها اللاتق بها فى قائمة الأمم والأفضل بين كل ما ينتججه التلفزيون فى عالمنا العربى.

إذا كان سمك «الشرعشة» يستطيع أن يعيش على هامش قنات الكبير والمتوحش من الأسماك والمخلوقات البحرية حتى ينمو ويسلع ويكبر وتنت أشراكه، فإنه سلكه وغريزي ومفروض عليه.. أما قبيلة «الشرعشة» الإنسانية التى قدمها أسامة أنور مكافأة ومحمد فاضل فى سلسلها الأخير «النوة» فهى تخضع لتقييم آخر يلقى ببريدها فى مجتمع بشرى. قد يكون هناك ثمة تشابه بينه وبين مجتمع الأخياء المائية أو مجتمع الغاية، ولكن جوهر الاختلاف هو فى حق الاختيار الذى مازال يجمع به المجتمع البشرى، والذى يعنى هنا أن «الشرعشة» ليست قدرا وإنما إختيارا من أبطال السلسل. حتى لو بدأ هذا الاختيار مفروضا عليهم فى البداية. لكنه ليس كذلك فى المراحل الأخرى من العمر والعمل.. أى أنه ليس مجتمعنا أن يتعصر كل كائن بشرى مكانه

كل عدالة قضيتها، بالإضافة إلى أن المسلسل نفسه لم يتعرض لجوانب أخرى تكمّل صورة هذه الشرائع المهينة التي تتراجع أمام تفسيرات العصر ومتافكره من متطلبات.. وإلا أكتفى بتقديم هذا «الفارس المهزوم» بكل دلالاته الاجتماعية والاقتصادية في شبه حكم عليه بالفناء...

سوكا تتراجع

وتتراجع سوكا أمام أخيهما الثاني «فرج» أحد آدم الشرعش الأوسط الذي قرر نقل نشاطه إلى عالم الميتة والاستيراد والتصدير والتخلص على البضائع، والذي يبدأ عمله بمؤامرة ضد كبير هذا العالم، فحقى سأساً «وعيد سيف» ويصبح له أسلوب عمل مع صبيانه، أشبه بالعصابات، بفرض منطقته الذي هو تبني السوق السرق والحيتان، والسلك الكبير الذي لابد وأن يأكل الضعيف...

رباني دور الأخ الأصغر سيد (محمد السقا) فتتراجع سوكا أمامه من جديد، فهو ابن عصر «النظرة» التي يمارسها الشباب في سنه من أبناء الطبقات الجديدة، وحيث تبدو مصالح المستخرجة بالنفس لديهم في أعلى حيلتها، فيسعون لاستغلال المال من أجل الحياة الفخمة بكل أدواتها، والبحث عن العروسة اللامعة لهذه السبولة المالية، وهو ماحدث مع سيد حينما قرر أن يتزوج ابنة الدكتور مسعد الجامعة الجميلة... في سقفة لم تسعد سوكا.. لكن ليس لإدراكها- وهي الراعية بما يحدث طوال المسلسل- ولكن لتعنيها فجأة في المشهد الأخير قيمة المال وحده فتسرد للدكتور جابر قبطان (رهوان توفيق) أنه القاتل بزواج إبنته من أخيها، وأبنته من أخيها.. لأن أولاده المقيفون لا يكون شيتا بينما أخوتها لهم أنصبتهم المالية السمة.. وهنا يفقد الدكتور.. أستاذ التاريخ الجامعي كل جبهة المثقفين أصحاب الحضارة والعلم والتي قدمها إبنها المسلسل على دفعات صغيرة.

ومسيحت الغرابة هنا في هذا المشهد الختامي الأخير للحلقات، أن سوكا التي رفضت طوال الحلقات مبدأ الاعتقاد على المال وحده وسعت بشراة لتعليم أخواتها البنات، ورفضت مبدأ تقسيم الثروة وانتافها حسب الجول الثرية، ورفضت مبدأ تقسيم العائلة، ورفضت مبدأ العمل ونطق «العصابات» والدخول في المناطق المنوعة... سرعان



لحظة بلطجة من صلاح الممدني (امري قبطان) ضد مسعد وليفق (المعلم عرفان)

والثقافة وإذا كان المسلسل قد أذانهم ووصفهم بالانتهازية والجشع وقلق الطبقات الجديدة، فإنها في «بانوراما» الصورة أصبح منحازا بالضرورة إلى هذه الطبقات التي «تعرف كيف تعيش» في هذا المجتمع، وللافتادة بالتالي من المساك والبيوت في مثل القضايا المعقدة لدى نفس تلك الشرائع التي قاومت الانتهازي بخرارة في مسلسل سابق لأسامه فاقض وهو «الراية البيضاء» فمن نفس المنظر ما الذي يمنع سوكا من أن تتاجر في السلك، وتتحول إلى غرود آخر من العلنية (فئة المعادوي بطة «الراية البيضاء») وهي بالفعل معلنة في سوق آخر هو «زينة الستات» وبياعة لسلع أخرى هي الردودات ولها باع في التعامل مع الاتباع والأعوان والصبيان وكل أنواع البشر؟ وما الذي يمنع أي من أخوة سوكا من التحول إلى مص دماء الآخرين، وهم أي عقار لديهم والتخلص من أي إنسان بأسلوب لا إنساني (مثل حادثة ضرب زميل شوشو علاء).. كلها نماذج تصب في نفس التيار الذي رفضه وأذانه صناع «الراية البيضاء».. فما أكبر الفارق بين الأسس واليوسم... إن مسلسل «الثروة» بكل براعه وقوته لم يستطع أن يقطع من نظورنا مرارة وضع الكل في كفة واحدة وحرقة ملايين الشراة المكافحين.. الذين لا يتنصرون للشرافيش.. وليس لهم وجود أصلا في عالم المسلسل.. لكن قوة أي عمل تأتي مما يقوله.. وما لا يقوله..

ما تأسست كل هذا ولم تشر إلا لقيمة المال وحده في تقييدها لهذا الزواج.. مع أن سوكا كانت تفتى النفس بالزواج من پدر «كمال أبو وبه» المخرج الشاب القلبي، وتشعر باختلافه الكبير عن تعرق فهم من الرجال، بمعنى اختلاف الشخصية والسلوك وأسلوب الحديث، وتلك نقطة لا فرق بلا «حسابات» على من كانت ابنة سرق وخبرية بالحياة مثل سوكا.. فالثقافة أيضا لها شتاه عند أولاد «السوق» الذين يحرصون كل شيء في الميزان.. لكن سوكا.. للعجب.. لم تفعل هذا..

هزلة المثقفين

أما الأمر الثاني فهو اعتماد حجة الدكتور جابر قبطان في النهاية برغم أن لديه بالفعل حججا قوية كواحد من صفوة هذه الأمة، محققا واستاذاً للجامعة، ويأخذ في التاريخ وذو علاقات علمية مع علماء العالم، وقبل كل هذا فذلك الدين القديم لأبيه عند أب «سوكا» كان الثروة التي أقام عليها الشراغيش حياتهم في البداية.. صحيح أن المسلسل تعرض لانتهازي المثقفين وقدم قصة سيدة الرعاة لأستاذة جامعية زميلة للدكتور مسعد (نادية الشاوي) باعت الامتحان لتعاقب أبنتها من مرضها الخطير في لندن، لكنه قدم أيضا قصة أخرى لأستاذ جامعي آخر متحسك بكل قيم العلم والحضارة (عادل أمين). ومع ذلك فمن الذي لا يؤثر فيه كل الانقلابات المأدبة الآن في عصرنا وبلادنا. ومن الذي لم يهتز لانقلاب الهرم الاجتماعي بعد الانفتاح؟ ولكن هذا ليس حجة ضد المثقفين وضد العلم



وحماية الجبهة الداخلية ٣٣ لسنة ١٩٧٨.

- اطلاق حرية قيام الأحزاب وحرية اصدار الصحف.
- اصدار قانون ينظم حق الاضراب عن العمل ويطلق حرية النقابات والجمعيات والروابط ويؤكد استقلالها.

صلاح الكاشف
فارح الثورة مصر الجديدة

السلام السلطوي

باتفاق غرة أريحا.. يحاول الجانب الاسرائيلي أن يستفيد اكبر استفادة.. والجانب الفلسطيني يشعر أنه أعطى غاية ما يمكن أن يقدم. ويبدأ جريدة «السياسة» الكرنيتية ليعلم أن يجب على الدول العريضة إنهاء المقاطعة.. «والسياسة» الكرنيتية والاعلام المضاد عربيا.. لم تنظر لقضية هامة وعسيرة.. هي سلاح اسرائيل النووي فإسرائيل لم تتنم لمعاداة حظر انتشار الاسلحة النووية.. وترفض اخضاع ترسانتها للتفتيش الدولي.

وفي رأيي.. أنيس مجال اتفاق غرة أريحا مناسب لطرح نزع اسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط.. كما أن السلام له مرجع.. بتنفيذ القرارات ٢٤٢ و٢٤٨ وغيره يعد مضيقه للوقت لانه تفكير سلطوي.. يقتل روح المبادرة والعطاء للشعوب..

وسؤال.. لو سألت الطفل العربي.. في مصر.. أو سورية أو جدة.. هل تسعد بالآخر الاسرائيلي.. الجواب:

نفسط الاموال الأجنبية والاقتصادية ومثلثة عن انتمك وانعدام أي أثر له في أية مواجهة مع أية قضية.. أم أنه صادق فعلا في الحوار كبدية لمشد قري المجتمع المدني للتقدم خطرة تجاه حل المشاكل والمتلثة؟

سألت نفسي أيضا.. ألم يكن الطيف موارثا للأحزاب لتطلب من الرئيس قبل اعلان مراقبتها المهادية على الحوار أن يقدم ما يثبت حسن نيته وجديته دعواه، باتخاذ جزء من اجراءات اصلاح السياسات التي أدى علم اتخاذها الى سخرية المنظمات الدولية والرأي العام العالمي من أي حديث لمستولي حكومتي في المحافل الدولية عن أي اصلاح سياسي أو تشريعي في مصر؟ ألم يكن ضروريا على الأقل أن تطلب الأحزاب قبل اعلان المراقبة المبدئية، أن يقدم الرئيس أو حزبه أو حكومة خطاب نوايا للشعب المصري يلتزم فيه ببرنامج زمني محدد خطوات اصلاح السياسي، ولا أقول الاقتصادي لأنه لا يملك ذلك في ظل هيمنة المؤسسات المالية الدولية وماتني القروض ورجال الأعمال في مصر وكبار الملاك والرساليين.

ومع ذلك ألا يجسوز أن نطلب الآن، انسداد الرئيس ببرنامج للاصلاح السياسي يتضمن..

- قانون نزاهة الانتخابات طبقا لمطالب أحزاب المعارضة وثبقتها في مؤتمر (٥) فبراير ١٩٨٧.

- الغاء كل التصعص التشريعية المقيدة للحريات في قانون العقوبات وغيره، والغاء قانون حماية القيم من العيب

مفاجآت كل عام..

ونتمنى مستقبلا أفضل لكل مواطن مصري يمشي على هذه الأرض الطيبة

شعنا سكر
عضو آباء الأقاليم
قنا- اسنا- هنية سكر

قبل الحوار مطلوب خطاب نوايا

سألت نفسي عندما دعا الرئيس مبارك للحوار الوطني: هل يرغب الرئيس في مهلة لنظامه لالتقاط الأنفاس، وهو يواجه جماعات الارهاب التي أشعلت ما يشبه الحرب في أسبوط، علاوة على المصليات الارهابية المتفرقة في مناطق مختلفة من الجمهورية؟ أم أنها رغبة في استخدام الأحزاب للظهور بظهور ديمقراطي أمام أمريكا ودول نادي باريس، جهات المنع والمهمشين على صندوق النقد والبنك الدوليين؟ أم ياترى أنه تحت

بداية عام جديد تعنى تفاولا وسعادة لكل الناس هذا هو القروض:

ولكن طوال سنوات عديدة ماضية ومع بداية عام جديد نضع أيدنا على قلوبنا نخرفنا مما يحصل لنا العام الجديد من مفاجآت ليست في الحسبان. والمفاجآت معظمها مالية مزعجة.. وظل المواطن متزعجا يسأل نفسه.. هل هناك زيادة في سعر الكهرباء أم التليفونات أم المياه.. أم السكة الحديدية.. الخ.

وإذا كانت الدولة تحسرك الأسعار وريدا وريدا لخدمة الجمهور العريض.. فماذا تقول ونفعل مع السادة نجار الجملة وأتباعهم نجار التجزئة الذين يستغلون هذه المناسبة لزيادة اسعار السلع الغذائية التي لا يستطيع أي مواطن الاستغناء عنها..؟ يفعلون ذلك للألف تحت سمع وبصر أجهزة الرقابة والتسمين، ولا يتفكرون حتى موعد صرف العلاءة البورية مع بداية السنة المالية الجديدة أول يوليو.

أن (مايسيرس) المواطنيين ويغفون حقا أن بعض السادة كبار المسئولين يؤكدون دوما مع بداية كل عام جديد أنه لازيادة في الاسعار وما في أغنية لاصماس الشهيرة التي تجعل الناس يلعنون الصحف دون ذنب أقرتته..

وفي النهاية ألتفك الا أن نحمل الشهنة للعام الجديد



حسني مبارك

عقل الطفل .. لا يستوعب حتى مجرد مصافحة الاسرائيلي ويأبى أمة يفتك شعبها على قرارات سلطوية .. لتقتل الروح والفكر والمناخ ..

يحيى السيد النجار-
دمياط

ثمن السلام

فى اللحظات الهامة والمصيرية وعند التحولات الكبرى نجد أنفسنا فى حاجة للمعونة والتشجيع بالجنود وأعادة التشجيع والتوضيح بأسول المشاكل حتى لا تنفجر فى خضم الظاهر المخادع وتنشغل بالظاهر والقشور وتنسى الجوهر والأصول.

وحقيقة الصراع العربى الاسرائيلى لاتعد سوى حلقة من حلقات محاولات مصر ومن ورائها المنطقة بأسرها للخروج من أسر وسيطرة التدخل الأجنبى الخارجى .. الذى يسمى منذ قرون عديدة للسيطرة على المنطقة مرة لوقعها الجغرافى وسط العالم وتحكمها فى المواصلات .. ومرة للحصول على مايسمى كنوز الشرق القديم وآخرها للحصول على شريان الحياة للحضارة الحديثة وهو البترول.

لذلك لاتجسد تاريخ هذه المنطقة سوى صولات وجولات حول هذه القرصنة الوحيدة المتكررة .. صراع على المنطقة يعقبه محاولات غزو عسكرى واحتلال يدمم لفترة أو فترات ثم محاولات إستقلال وتحرير تكون دائما مصر هى قلبها. ثم ذلك السيناريو مرة إبان الحروب الصليبية والناصر صلاح الدين. ثم أعاده بحلفائيه تقريبا محمد على .. ثم محاولة أخرى قريبة فى عهد جمال عبد الناصر هذه الرؤية التاريخية الواضحة تطرح علينا



جمال عبد الناصر

تساؤلات محددة عن عملية الحرب والسلام وجهرها .. وهل يمكن إنها .. حالة الصراع الدائمة هذه أم أنه قدر لا تفك ولا مهرب منه.

وإذا رجعنا للورا قليلا لإستيعاب حقيقة الوضع نجد أنه كان مقدرا عقب كل فشل منيت به محاولات الإستقلال والتحرر فى المنطقة أن تفرس علينا تقليص عدد الجيش وتسلحه، وإغلاق المصانع والحد من عملية التعليم وإغراقنا فى الدينون وفتح أسواقنا دون حماية أمام المنتجات الأجنبية .

حدث هذا عقب هزيمة محمد على عام ١٨٤٠ وتوقيع المعاهدة التى حددت عدد الجيش المصرى وأدت لوقف عملية التنمية والتصنيع التى كان قد بدأها وإغلاق المدارس والمعاهد وعدم إرسال بعثات تعليمية للخارج الى آخر تلك الشروط التى لولاها لتفطرت مصر لتصبح إقتصاديا فى مستوى دولة مثل اليابان الآن.

حدث هذا عقب هزيمة ١٩٦٧ بفرض سياسة الإصلاح والانفتاح الإقتصادى والمخصصة التى تؤدى عمليا الى فتح الباب دون حماية أمام السلع الأجنبية الأمر الذى أدى لزيادة المخزون السلعى المحلى ويهدد بتصفية الصناعة المحلية بشقيها العام والخاص .. كما أدت وتؤدى لزيادة جيوش المصاطلين وتفتش البطالة وتقليص التسليم إلى آخر ما نشاهده من مظاهر الأزمة الإقتصادية والإجتماعية

والسياسية الحادة والمتفاقمة فى مصر الآن.

إن نرد أن نخلص أن جوهر قضية الصراع العربى الإسرائيلى أو قضية التحرر الوطنى أو الثورة الوطنية الديمقراطية، أو ما شئت من أسماء ومصطلحات تتخلص فى مدى ودرجة إمكانية إستقلال المنطقة سياسيا وإقتصاديا وتفرتها على إقامة سوق وطنى يعتمد أساسا على الصناعة المحلية ويسمى للتصدير .. أو فى السماح للمنتجات الأجنبية على حساب التنمية المستقلة فى إغراق الأسواق المحلية وما يستتبعه ذلك من تخريب للإقتصاد الوطنى وإحترام الأزمات الإقتصادية وتفتش البطالة والفناء والتضخم.

هذا هو جوهر الموضوع حتى لا تنفجر فى مصيبيات كثيرة ودهاليز السياسة العالمية والإقليمية والمحلية، ونرق فى تفاصيل إتفاقات غزو- أرحبا- أو مباحثات واشتغل هذا مدريد أو أوسلو.

إن السلام لا يستهدف فى ذاته كسا أن الحرب لا تستهدف لذاتها، ولكن إن حريا أو سلا هناك مشاريع وأهداف قوميه مرتبطة بجوهر وجود أى وطن وبقدرة على البقاء والنمو والتطور، ولعل السعى لتحقيقها يصعب هذا الوطن مهدداً فى كيانه ومستقبله وتاريخه بدون أدنى مبالقة.

إن محاولات الصلح والإسلام التى يتبناها الأنظمة المصرية بعد هزيمة ١٩٦٧ منذ كامب ديفيد حتى إتفاق غزة- أرحبا ماهى إلا تفرط فى الصالح الجبرورية المتعلقة بمستقبل الأوطان المصرية ويعتبارات شعور بها، وهى إتفاقات تسير فى خط معاكس لنطق التاريخ والجغرافيا السياسية والطبيعية معا.

إن طرح خط نضالى اليرم

لإستكمال مهام التحرر الوطنى يصطدم بعقبات كثيرة منها الوضع الدولى الجديد غير محدد الملامح وطبيعة الأنظمة العربية الحاكمه التى إرتضت دور الكمبرادور (الوكيل) التابع للرأسمالية العالمية، وإختلال ميزان القوى العسكرية بقوة لصالح إسرائيل فى المنطقة وغيرها من المشاكل.

ولكن وبشكل محدد نجد أننا نملك سلاحا لا يخيب ولم يهزم مره واحد من قبل .. وكان غياب هو سبب فشل مشاريع التنمية المستقلة والتحرر الوطنى فى المحاولات السابقة. هذا السلاح هو الشعب، ليس الشعب ككله غائبة أو تعزده أو تحميه تنفى بها وتجاهر بها حربا وسلاما قيادات الأنظمة، ولكنه الشعب الحر حصيلة المواطن الحر الذى يتفتح بعفقه الإنسانية كامله وبحرياته الأساسية غير منقوصة والذى يملك إرادة إتخاذ قراره دون وصاية من أحد. ولغنى أن أى من إنتصارات القرن الحالى فى قبضتنا أو لبنان أو الأراضى المحتلة أو حتى الصومال بدون دوله أو نظام حكم كانت من صنع أفراد من الشعب أصحاب عقيدة وقرار فالجيش يمكن أن تهزم ولكن الشعب لا تفتنى والتموت أبدا، إن المشركه الشعبية الشاملة والكاملة والحقيقية هى الطريقة والأسلوب الوحيد لمواجهة المستقبل لأجل بدهنها. لذلك فالطريق لتحرير الإنسان والمواطن المصرى والعربى من الحكم الشمولى الجاثم على صدورنا وإقرار كافة حرياته وحقوقه الأساسية مطلوبة ضرورية فى طريق آلاف مشغل طريق التحرر الإقتصادى والسياسى والثقافى والاتصافى الإنسانى الحقيقى نحو المستقبل.

أحمد طاهر
المحاض

حتى الأسماك الصغيرة.. تفسد من رأسها!

مشاغبات

من أعضاء المجلس الذي يرأسه، يشغل أحدهما منصبا حساسا إلى جوار رئيس الدولة، ويتمتع بنفوذ واسع على سائر النواب، وتنصت الحكومة لأرائه بأذن غير التي تنصت بها لأراء غيره من نوابها، ولو أنه قام بهذا الواجب لنصح النائبين بأن يتقدموا مختارين إلى لجنة القيم لمجلس الشعب لكي يفتحا أمامها، أو أمام أية لجنة برلمانية محايدة، كذب ما نشرته عنها صحيفة الشعب، وينفضا عن نواب الشعب ما علق بسمعتهم من غبار!

ويخطئ «زكريا عزمي» و«ثرثا لبنه» إذا ظنا بأن إبلاغ مجلس الشعب بأنهما أبلغا النيابة العامة ضد الصحيفة التي نشرت تلك الوقائع، مناورا مشروعة تسد الباب أمام تقديم أي طلب إحاطة أو استجواب حول مخالفات حوت مدينة نصر، وحول طبيعته ما بينه وبينهما من علاقات بزيعة أو الموضوع-بشقيه- قد أصبح بين يدي القضاء، لا يجوز لغيره من السلطات الدستورية أن تتناوله قبل أن يفصل فيه.

ولو أنهما كانا يحترمان حرية الصحافة، كما أشارا في بيانتهما أمام المجلس، لما اكتفيا بالتوصيف القانوني للوقائع، ولردا - على صفحات «الشعب» نفسها- بيان مفصل وموثق، على كل ما ذكرته عنها من وقائع يضلنها بالحوت المذكور!

ولو أنصف بعض رؤساء تحرير الصحف القومية لما تطوعوا للدفاع عن النائبين المتهمين، دون أن يمتدحوا إلى الشتم المنسوبة إليهما، أو يوثقوا هذا الدفاع، أو ينظروا حكم القضاء، أو يطلبوا من أصحاب الشأن الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم، ولما اندفعوا هذا الاندفاع الشائن الذي وصل إلى حد ترويع نظرية تدعى بأن الفساد من صنع الأسماك الصغيرة، من صفار الموظفين، وكبار صفارهم، وليس لحيشان الحكم والنفوذ صلة به، مع أن هؤلاء الحيشان هم المستولون-قانونيا ودستوريا- عن أعمال مرؤوسيه، ومع أن تلك الأسماك الصغيرة- التي تقيم عادة في شقق- أو مخيمات- الإيواء، أو في المناطق العشوائية- أضعف وأجبن من أن تقوم بكل هذا الفساد، دون إذن من رؤسائها، أو تواطؤ منهم، ومع أن نظرية عابرة على قائمة الذين امتلكوا «شق البركة» في أبراج ملياردير مدينة نصر، تكف عن أنه ليس من بينهم سمكة واحدة صغيرة، إذ كان الرجل والشهادة بالله، حريص على المستوى الاجتماعي الرفيع لملا أبراجه، بحيث لا يلقون عن درجة حوت مع مرتبة الشرف.

ثم أن المثل الشعبي- أيها الفريسيون- يقول بأنه حتى الأسماك الصغيرة.. تفسد من رأسها..

لا أعرف إلى أي مادة من لائحة مجلس الشعب استند أحمد فتحي سرور رئيس المجلس، حين سمح- في جلسة ٢٢ يناير الماضي- لاثنتين من نواب الحزب الوطني- هما الدكتور «زكريا عزمي» والسيدة «ثرثا لبنه»- بإلقاء بيانين عاجلين، يتفنيان بهما ما نسبته إليهما «جريدة الشعب» من وقائع تشير إلى أن «حوت مدينة نصر» قد استغل صلته بهما في ارتكاب مخالفاته، وإلى أن هناك بينه وبينهما معاملات مالية وتجارية، استغل فيها النائبان- وأولهما يشغل منصبا رفيعا هو رئاسة ديوان رئيس الجمهورية- نفوذهما ومناصبهما.

ومع أن رئيس مجلس الشعب، قد عقب على البيانين قائلا: أنه قد سمح بإلقائهما بناء على رغبة العضوين، في إحاطة المجلس علما بأنهما قد أبلغا النيابة العامة ضد الجريدة التي نشرت هذه الوقائع- وقد وصفها بأنها تشكل جرائم كذب وسب في حقهما- مؤكدا أن التقليد الذي يتبعه المجلس، يقضي بأن ما ينشر في الصحف يرد عليه في الصحف، إلا أن موافقته على إلقاء البيانين كان في حقيقته خروجا صريحا على هذا التقليد، الذي لو كان محترما، لأحال رئيس المجلس البيانين إلى الصحيفة التي نشرت الوقائع، ولا شك أنها كانت ستزعم بنشرهما.

وليست هذه أول مرة، يضع فيها مجلس الشعب تقليدا ثم يكسره معاملة لدى نفوذ أو لصاحب سلطة، حتى لو لم يكن من أعضائه، فمنذ شهر- وفي أعقاب الضجة التي أثرت في إحدى جلسات المجلس حول الامتيازات التي منحها بعض الوزراء- لأحد المرشحين لرئاسة نادي الشمس- كان الدكتور سرور ذات نفسه، هو الذي قرأ في الجلسة ذات نفسها خطابا أرسله إليه المرشح المذكور، تعقيبا على المناقشات، مع أنه ليس عضوا بالمجلس، ولم يكن حاضرا للجلسة، ومع أن كثيرين من نواب الحزب الوطني، تعودوا أن ينظفروا في مناقشاتهم البرلمانية، إلى مايس نزاهة وشرف بل ووطنية كثير من قادة أحزاب المعارضة، كما تعودت الصحف والأقلام المدافعة عن الحزب الحاكم، نشر وقائع من هذا النوع، فإذا أراد أحدهم أن يرسل إلى مجلس الشعب بتوضيح يصحح به ما نسب إليه، اعتذر رئيسه عن ثلاثته بأن اللائحة لا تجيز لغير أعضاء المجلس الحديث أمامه، أو بأن التقاليد البرلمانية تقضي بأن يرد في الصحف على ما نشر في الصحف..

وقد يرى رئيس مجلس الشعب أن الكيل بكيلين والوزن بيزانين وإدارة الجلسات بلائحة ذات وجهين، هو من ضرورات التوازن مع ديمقراطية النظام العالمي الجديد، لكنه يخطئ، حين يتخلى عن واجبه الحقيقي تجاه ما نسبته الصحيفة من وقائع لعضوين بارزين

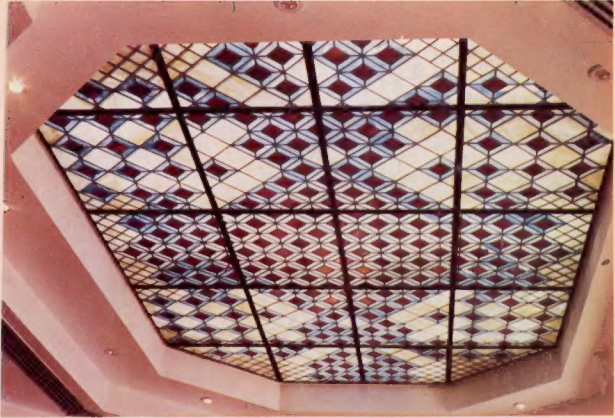
صلاح عيسى

* الكتب السياسية *

- ١- الشاء... وأنا- (المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني «أسد علم») (الاسرار الكاملة لأيام اعداء/ على ناغى على خان الشاء الاخيرة قبل الثورة الاسلامية بأيران)
- ٢- خروج العرب من التاريخ
- ٣- التحدى اليابانى فى التصنيعات (دراسة تحليلية للاوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) د/ حسين شريف
- ٤- شوارتزكوف فى الخليج (النص الكامل لمذكرات نورمان شوارتزكوف)
- ٥- الصراع فى عدن
- ٦- العلاقات اليمنية.. السعودية (بين الماضى والمستقبل)
- ٧- حدود الجزيرة العربية (قصة الدور البريطانى فى رسم الحدود عبر الصحراء)
- ٨- الحرب العالمية الرابعة (ديبلوماسية وتجسس فى عمر الارهاب)
- ٩- المشكلة الكردية فى الشرق الأوسط
- ١٠- ما بعد الخليج أو عصر المواجهات الكبرى
- ١١- مذكرات دبلوماسى فى اليمن
- ١٢- ملف اليهود فى مصر الحديثة
- ١٣- بهور القلاش.. معتقداتهم... اصولهم وعلاقاتهم بإسرائيل
- ١٤- التأثير الاسلامى فى الفكر الدينى اليهودى
- ١٥- الشخصية الاسرائيلية (الاشكنازيم)
- ١٦- المخابرات المركزية الامريكية -١٧- اغتيال ليبيا
- ١٨- القادة (أساليب اتخاذ القرار العسكرى وطريقة ترشيح واختيار القادة)
- ١٩- أنماط الاستيلاء على السلطة فى الدول العربية
- ٢٠- قوة الدولة (دراسة جيوسراتيجية)
- ٢١- قضايا الحدود السعودية... الكويت
- ٢٢- الاستخبارات الصهيونية (المدو الاول)
- ٢٣- أميرة حرب العصابات (القصة غير المعلنة لنفيل كاسترو)
- ٢٤- تركيا... الشرق الاوسط
- ٢٥- الاصولية اليهودية.. العقيدة والقوة
- ٢٦- صورة الولايات المتحدة الامريكية فى العالم العربى
- ٢٧- أوراق الموساد المفقودة
- ٢٨- تاريخ نجد (ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب)
- ٢٩- نساصر
- ٣٠- العلاقات الامريكية.. السعودية (١) نظام الملكية السياسى (٢) الخلفيه التاريخية للملكة
- ٣١- (٣) الحكومات الاجنبية بريطانيا- السعودية
- ٣٢- - نحن... وابعادنا الاربعه
- ٣٣- سينا فى الاستراتيجية والسياسة الجغرافية
- ٣٤- صاحب شخصية مصر جمال حمدان وملامح من عبقريه الزمان
- ٣٥- مختارات من شخصية مصر
- ٣٦- المطرودون (محنة فلسطين)
- ٣٧- المثلث الحديدى (اليتاغون- السى. أى. آن. اللوى اليهودى)
- ٣٨- القيصر العارى (سيرة شخصية سياسية لآخر الشيوعيين)
- ٣٩- السويس (رؤية جديدة)
- ٤٠- تجمار الموت (تجارة الاسلحة فى العالم والشرق الاوسط)
- ٤١- التحالف السرى
- د/ فوزى منصور
- نورمان شوارتزكوف ترجمة/ حسام الدين كساب
- شاكر الجوهري
- جبري جويس ترجمة/ سامية الشامي
- جون س.. وليتكنس ترجمة/ مجدى عبد الكريم
- كونت دى مارتشيد
- د/ حامد محمود عيسى
- د/ برهان غليون
- ترجمة / قائد محمد طربوش
- عرفه عبده على
- د/ محمد جلاء أدريس
- د/ محمد جلاء أدريس
- د/ قدرى حنفى
- مجموعة خبراء
- بوب ودورود ترجمة/ محمد مستجيد
- صلاح سالم زرتوقه
- د/ عمر القاروق
- د/ عبد الله فؤاد الربيعى
- العقيد ابو الطيب
- ج. أن جبير ترجمة / اسامة عبد الحليم ذكرى
- فليب روينس
- ديفيد لاندان ترجمة/ مجدى عبد الكريم
- تحرير محمد امين خليل
- جاك تيلور
- سنت جون فيلبى تعريب/ عمر الدينسراوى
- أنتونى ناتنج ترجمة / شاكر ابراهيم سعيد
- د/ محمد التوب
- د/ جمال حمدان
- د/ عبد الحميد صالح حمدان
- د/ جمال حمدان
- ديفيد جيلمور ترجمة/ شاكر ابراهيم
- دراير وآخرين
- جانيل شهى
- كيت لهايل
- جيمس آدمز
- تادشولتز

ATELIER

'81



مولتون ترم الشيف

متخصصون فى الزجاج المعشق
بالرصاص والنحاس
دعنا نضيف بعض اللون والضوء
الى تصميماتكم

مهندسة / فاطمة الطناني



مركز التجارة العالمى ١١٩١ كورنيش النيل - القاهرة ت: ٥٧٤٨٥٦٤ - ٣٦١٣٦٦٨
Fatma El Tanani, World Trade Centre, 1191 Corniche El-Nil , Cairo Tel : 3613668-5748564